حدود الصفا والمروة

«التوسعة الحديثة»

دراسة تاريخية فقهية

الأستاذ الدكتور

عبد الملك بن عبد الله بن دهيش

طبع بعناية واهتمام ابنه

الدكتور

هشام بن عبد الملك بن دهيش

مكة المكرمة

جمادى الآخرة ١٤٢٩ هـ

ح مكتبة الأسدي ، ١٤٢٩هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

بن دهيش ، عبد الملك بن عبد الله

حدود الصفا والمروة- التوسعة الجديدة: دراسة تاريخية فقهية

/ عبد الملك بن عبد الله بن دهيش.- مكة المكرمة، ١٤٢٩هـ

١٤٤ص ١٧×٢٤

ردمك: ١-٣-٩٨٩٦-٩٩٦٠-٩٧٨

١- المسجد الحرام- توسعة أ.العنوان

ديوي ١, ٢٥١ ١٤٢٩/٣٩٨٩

رقم الإيداع: ١٤٢٩/٣٩٨٩

ردمك: ١-٣-٩٨٩٦-٩٩٦٠-٩٧٨

مكان النشر: جدة

الموزع: مكتبة الأسدي- مكة المكرمة

سنة الطبع:١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م

الطبعة:الأولى

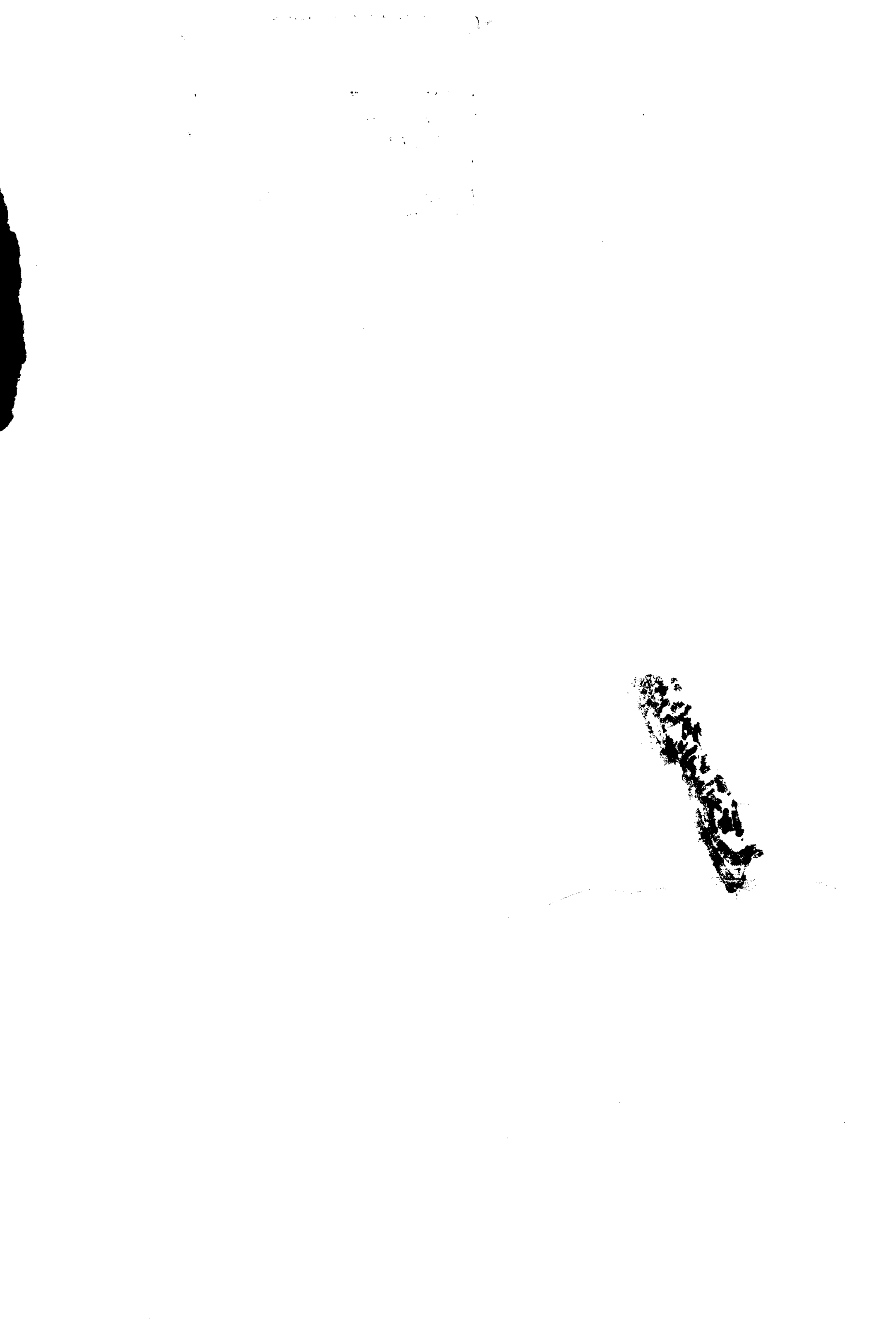
التصميم والإخراج:

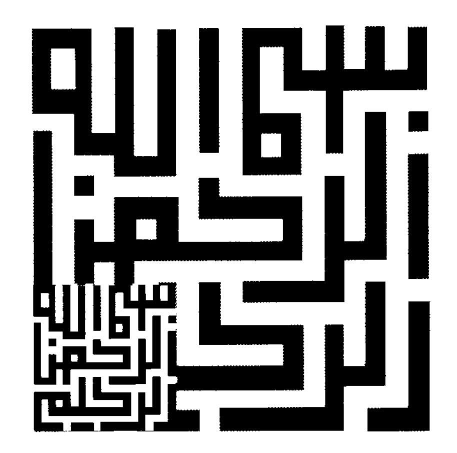


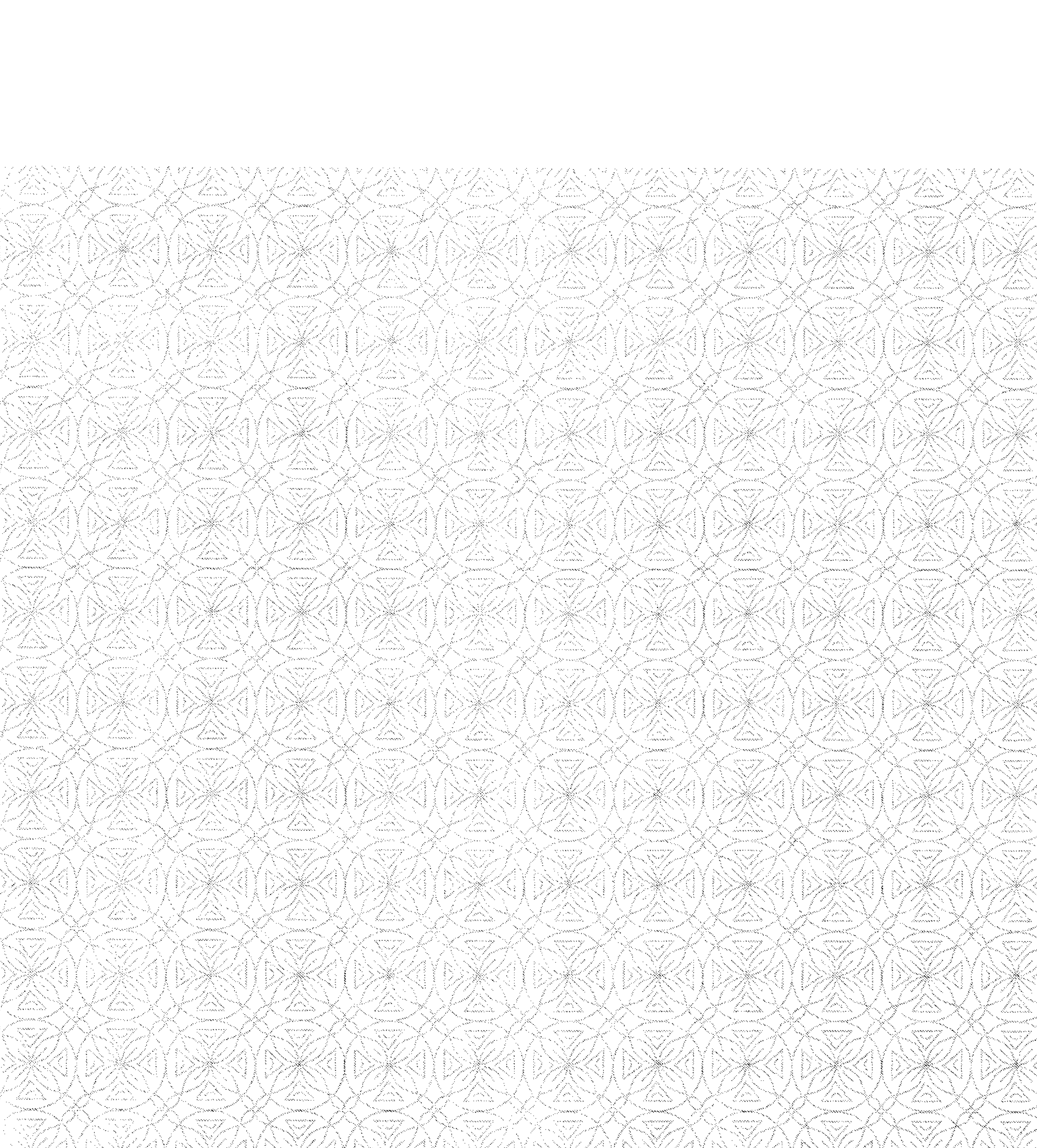
حُدُودُ الصَّفَا وَالمَرْوَةِ

« التوسعة الحديثة »

دراسة تاريخية فقهية







مقدمة:

الحمد لله حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والشكر له سبحانه على نعمه وآلاءه.

والصلاة والسلام على سيد البرية، وهادي البشرية، سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

اللهم أنفعنا بما علمتنا، وعلمنا ما ينفعنا، وزدنا علماً. أما بعد:

فإن الباحثين المخلصين من هذه الأمة ينشدون من خلال أبحاثهم مرضاة الله عزوجل، ورفع الحرج عن المسلمين، والتخفيف عنهم، برفع المشقة، وجلب التيسير لهم.

وكلما ضاق الأمر على المسلمين في أمور عبادتهم، بحثوا في الثروة الفقهية، وتمكنوا من إيجاد الحلول العملية للتوسيع عليهم حتى يؤدوا عبادتهم في سهولة ويسر، وذلك عن طريق الاجتهاد والاستنباط في حل المعضلات التي تواجههم .

ومن ذلك « مشعر الصفا والمروة »، الذي كان يواجه ضيقاً بسبب زيادة أعداد المسلمين القاصدين مكة

لأداء مناسك الحج والعمرة، وضيق مكان هذه العبادة، وقد سبق لي أن اقترحت توسعة ذلك « المنسك » اعتماداً على أدلة ذكرتها بتفصيلها، ونحمد الله ونشكر فضله أن استجاب ولاة الأمر في هذه البلاد الطيبة، فأمروا بإجراء هذه التوسعة التي بتمامها ستزول المعاناة التي كان يلقاها حُجّاج بيت الله ومعتمريه، انطلاقاً من سماحة الإسلام ويسره، فلله الحمد والمنة أن قيض لهذه البلاد حُكَّاماً راشدين بررة، بذلوا كل غالٍ من أجل راحة حجاج بيت الله، وكان جُلّ اهتمامهم نفعَ المسلمين، والعمل على تيسير عبادتهم المرتبطة بالحج والعمرة، وزيارة هذه الأراضي المقدسة، حتى يؤدّوا شعائرهم دون خوف أو مشقة، أو حرج .

وبعد أن شرعت حكومة المملكة العربية السعودية الرشيدة في البدء بتوسعة المسعى، فإني أجد أنه المناسب أن استكمل بحثي الأول الذي كتبته في رمضان من عام ١٤٢٧هـ، والذي اقترحت فيه التوسعة – كما أسلفت –، مع إضافة ما تبين لي وتحقق من أدلة جديدة في جواز التوسعة، مع وصف موجز للتوسعة الجديدة .

مستعيناً في ذلك بالله جلت قدرته، راجياً منه التوفيق والسداد في خدمة دينه الحنيف، وأن أكون قد وفقت فيما عرضت، سائلاً الله أن يجعل ذلك خالصاً لوجهه الكريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

كتبه

أ.د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش

تمهيد :

فضل مكة والمسجد الحرام :

إنّ لمكّة المكرّمة في نفوس المسلمين مكانة بارزة، فإليها تتجه أفئدة الناس، ويقصدونها للحج والعمرة بشكل دقيق ومرسوم، وفق مواقيت مُعيَّنة ومحدَّدة، لأداء شعائر مفروضة، فيتجه صوبها للحج في كل عام الملايين، مما جعلها تنفرد بوجود هذه الحشود الهائلة من البشر تسير في أرجائها بخشوع وطمأنينة، وهي قبلتهم، حيث يتجه إليها المسلمون في سائر أنحاء المعمورة خمس مرات في اليوم والليلة في صلواتهم، كما أنها مهبط الوحي، ومولد سيد ولد آدم الهادي البشير النذير سيدنا ونبينا محمد صلوات الله عليه وسلامه.

وقد شرَّف الله سبحانه وتعالى مكة المكرمة، فحرّمها قبل خلق السموات والأرض كما ثبت ذلك عن رسول الله ﷺ، وبلّغ إبراهيم عليه السلام عن الله حُكمه فيها، وتحريمه إياها، فلها المكانة السامية في نفوس المسلمين، قال تعالى: ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ۖ وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴿١٢٥﴾ ﴾[1].

وقال سبحانه: ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٦﴾ فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ۗ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٧﴾ ﴾[2].

وقد روى المؤرخون والمفسرون أن أول من بني الكعبة: الملائكة، وقيل: آدم، وقيل: شيت.

وأخرج البيهقي، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: « بعث الله جبريل عليه السلام إلى آدم وحواء فقال لهما ابنيا لي

---

(١) سورة البقرة : آية : ١٢٥ .

(٢) سورة آل عمران : الآيتان : ٩٦، ٩٧ .

بناء، فخط جبريل عليه السلام، فجعل آدم يحفر وحواء تنقل، فلما بنياه أوحى الله إليه أن يطوف به، وقيل له: أنت أول الناس، وهذا أول بيت »[1].

وروى ابن خزيمة محمد بن أحمد بن يزيد، قال: حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري، حدثني القاسم بن عبد الرحمن، حدثنا أبو حازم (نبتل) مولى ابن عباس، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ: أن آدم أتى ألف أتية لم يركب قط فيهن من الهند على رجليه[2].

وقال الحافظ ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴿١٢٥﴾ ﴾ اختلف الناس في أول من بنى الكعبة، ثم ذكر الأقوال الواردة في ذلك ووصفها بالغرابة، ثم قال: وغالبُ مَن يَذْكر هذا إنما يأخذه من كُتب أهل الكتاب، وهي مما لا يُصدَّق ولا يُكَذَّب، ولا يُعتمد عليها بمجردها، وإنما إذا صح حديث في ذلك فعلى الرأس والعين[3].

قلت: وعلى هذا فالصحيح الثابت بالنصوص العلمية القطعية من كتاب الله عز وجل، وسنة رسوله ﷺ، أن أول من بنى الكعبة، إنما هو إبراهيم عليه السلام.

قال تعالى: ﴿ وَأَذِّن فِى ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴿٢٧﴾ ﴾[4] ﴿ولم يأت خبر عن المعصوم أن البيت كان قبل الخليل عليه السلام.

ثم بنته قريش في الجاهلية، ووضع النبي ﷺ الحجر الأسود في مكانه بيده، ولم تزل الكعبة على بناء قريش، حتى احترقت في أول إمارة عبد الله بن الزبير، فحينئذ نقضها وبناها على قواعد إبراهيم، وأدخل فيها الحِجْر، وكانت قريش قد أخرجته، وقد ورد من طرق صحيحة متعددة عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ

---

(١) دلائل النبوة للبيهقي: ٢/٤٥، وانظر: البداية والنهاية لابن كثير: ٢/٢٩٩، ولكن هذا الحديث تفرد بروايته ابن لهيعة مرفوعا، وهو ضعيف، والصحيح أنه من قول عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه.

(٢) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه: ٤/٢٤٥، والدمياطي في المتجر الرابح: ص ٢٩١، وقال ابن خزيمة: وفي القلب من القاسم بن عبد الرحمن شيء. قلت: في إسناده القاسم بن عبد الرحمن الأنصاري قال ابن معين: ضعيف جداً، وقال ابن المديني بعد أن ذكر له حديثاً: لم يرد إلا من وجه مجهول.

(٣) تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير: ١/٢٢.

(٤) سورة الحج: آية: ٢٧.

قال: يا عائشة لولا قومك حديثو عهد بشرك، لهدمت الكعبة، وألزقتها بالأرض، ولجعلت لها بابا شرقيّا، وبابا غربيّا وزدتُ فيها ستة أذرع من الحجر، فإن قريشا اقتصرتها حين بَنَت الكعبة » (١).

وبعد مقتل عبد الله بن الزبير- رضي الله عنه- أعيد بناء الكعبة وفق ما كانت عليه زمن قريش، وحين بلغ عبد الملك بن مروان حديث عائشة- رضي الله عنها- قال: لو كنت سمعته قبل أن أهدمه لتركته على ما بنى ابن الزبير.

وكانت هناك ترميمات في داخل الكعبة، آخرها في زمن الملك فهد بن عبدالعزيز- رحمه الله- فإنه بعد أن ثبت أنَّ ثمة تصدعا في سقف الكعبة أمر - رحمه الله- بتجديد سقفها، وإصلاح ما وهن من جدرانها.

عمارة المسجد الحرام عبر العصور :

١ . **في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه عام (١٧هـ) :** كان المسجد الحرام صغيراً، ولم يكن عليه جدار إنما كانت الدُّور مُحدِّقة به، وبين الدور أبواب يدخل الناس بها من كل ناحية، فضاق على الناس المسجد، فاشترى عمر بن الخطاب رضي الله عنه دوراً فهدمها(٢)، وهدم على قوم أبوا أن يبيعوا، ووضع أثمان دورهم في بيت المال حتى أخذوها بعد، ثمَّ أحاط عليه جداراً قصيراً وقال لهم عمر: «إنما نزلتم على الكعبة فهو فناؤها، ولم تنزل الكعبة عليكم» كان ذلك سنة سبع عشرة للهجرة عندما اعتمر عمر وأقام بمكة عشرين يوماً.

٢ . **في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه عام (٢٦هـ) :** كثر الناس في زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه فوسَّع المسجد، واشترى من قوم، وأبي آخرون أن يبيعوا فهدم عليهم، فصَيَّحوا به فدعاهم فقال: « إنما جَرَّأكم عليّ حِلمي عنكم فقد فعل بكم عمر هذا فلم يُصِّيح به أحد، فاحتذيت على مثاله فصّيحتم بي »، ثم أمر بهم إلى الحبس حتى كلمه فيهم عبد الله بن خالد بن أسيد فتركهم، وقد كانت زيادة عثمان بن عفان رضي الله عنه سنة ست وعشرين للهجرة(٣).

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه : ٩٦٩/٢ حديث رقم (١٣٣٣) .

(٢) أخبار مكة للفاكهي : ١٥٧/٢ - ١٥٨ ، وانظر : عمارة المسجد الحرام والمسجد النبوي في العهد السعودي، للأستاذ الدكتور عبد اللطيف بن دهيش، ص ٤٦ .

(٣) أخبار مكة للفاكهي : ١٥٨/٢ . .

٣. **زيادة عبد الله بن الزبير عام (٦٥هـ) :** ثم وسع عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما المسجد فاشترى دوراً ملاصقة للمسجد وهدمها وأدخلها في المسجد من ناحية الصفا، أي من جانبه الشرقي، وهو أعلاه مما يليه من جانبه الشامي، كما وسعه من جانبه اليماني، وكان مما وسع به في الجانب الشرقي نصف دار الأزرقي جد الأزرقي صاحب كتاب « أخبار مكة»، اشترى ذلك ببضعة عشر ألف دينار [١].

وقد مر المسجد الحرام بمجموعة من الإصلاحات والترميمات دون التوسعة فيه:

٤. **وفي عهد الخليفة عبد الملك بن مروان عام (٦٥هـ)** أجرى ترميمات وإصلاحات[٢].

٥. **وفي عهد الحجاج بن يوسف الثقفي عام (٧٤هـ)** جرت بعض الإصلاحات والترميمات[٣].

٦. **وفي عهد الوليد بن عبد الملك عام (٨٦هـ)** تم إصلاحات وترميمات في المسجد الحرام، وقد زاد فيه من الجهة الشرقية[٤].

٧. **زيادة أبي جعفر المنصور عام (١٣٧هـ):** ثم وسعه أبو جعفر المنصور أحد خلفاء بني العباس، من جانبه الشامي ومن جانبه الغربي، وكان ابتداء التوسعة في المحرم سنة سبع وثلاثين ومائة، والفراغ منه في ذي الحجة سنة أربعين ومائة، وكان الذي زاد عليه المنصور النصف مما كان عليه قبل[٥].

٨. **زيادة الخليفة العباسي محمد المهدي عام (١٥٨هـ) :** ثم وسَّعه المهدي بن أبي جعفر المنصور، من أعلاه ومن الجانب اليماني، ومن الموضع الذي انتهى إليه أبوه في الجانب الغربي، وكانت توسعته له في مرتين:

- الأولى في سنة (١٦١هـ) إحدى وستين ومائة، وفيها زِيد فيما زاده أبوه رِواقان، بعدما أوكل للشيخ محمد بن عبد الرحمن بن هشام الأوقصي

---

(١) أخبار مكة للأزرقي : ٢٠٣/١ .

(٢) تاريخ مكة لأحمد السباعي : ص ١٢٨ .

(٣) الجامع اللطيف لابن ظهيرة : ص ٩٢ .

(٤) أخبار مكة للأزرقي : ٢١٣/١ .

(٥) منائح الكرم للسنجاري : ٩٠/٢ .

المخزومي قاضي مكة آنذاك القيام بهذا العمل، وأعطاه الأموال اللازمة للإنفاق على التوسعة والعمارة، كما اشترى المخزومي البيوت والدور وهدمها، وادخلها في المسجد، وكان من جملة الدور التي هدمت: دار للأزرقي وكانت لاصقة بالمسجد عند باب بني شيبة بن عثمان، ودارة خيرة بنت سباع الخزاعية، و دار لآل جبير بن مطعم، وبعض دار شيبة بن عثمان، كما اشترى جميع ما كان بين المسجد والمسعى من الدور وهدمها وجعل موضع دار القوارير رحبة[1]، وقد كانت تعويضات أصحاب الدور والبيوت مقابل خمسة وعشرين ديناراً لكل ذراع تم إدخاله في المسجد، وثمن كل ذراع دخل في الوادي: خمسة عشر ديناراً.

- والثانية في سنة (١٦٧هـ) سبع وستين ومائة، وأمر بها عندما حجَّ حجته الثانية في سنة أربع وستين، ولم تكمل هذه الزيادة إلا في خلافة ابنه موسى الهادي، حيث توفى قبل إتمامها، وأنفقَ المهدي في توسعة المسجد الحرام وعمارته أموالاً عظيمة، فقد اشتريت الدور المطلة على الوادي من الجهة الجنوبية من المسجد، وتم هدمها، وجعلها مسيلاً، وادخل مسيل الوادي الأصلي في المسجد بعد أن صرف مجرى الوادي للمجرى الجديد، فهدموا أكثر دار محمد بن عباد، ودار أم هانئ بنت عبد المطلب، ثم أقيمت الأروقة على أعمدة الرخام التي جُلبت من مصر والشام، فتم إنزالها بجدّة وحُملت منها على العَجَل إلى مكة[2]. ومن هذا التاريخ لم تحدث أي عمارة أو زيادة في المسجد الحرام أو الكعبة المشرفة حتى نهاية العصر الأموي.

٩. **زيادة المعتضد العباسي عام (٢٨٤هـ) :** ثم كانت زيادة دار الندوة، فقد كتب الساعي فيها إلى وزير المعتضد العباسي عبيد الله بن سليمان بن وهب يحسِّن له أن يجعل ما بقي من دار الندوة مسجداً، ويقول له إن هذه تكرمة لم تهيأ لأحد من الخلفاء بعد المهدي، وقد سأل الساعي في دار الندوة قاضي مكة: محمد بن أحمد المقدّمي، وأميرها عج بن حاج (مولى المعتضد) أن يكتبا فيها أي دار الندوة بمثل ما كُتب، فكتبا فعُرضت كتبهم على المعتضد فأمر المعتضد بعمارة دار الندوة مسجداً يوصل بالمسجد الكبير، وأخرج لذلك مالاً عظيماً،

(١) أخبار مكة للأزرقي : ٢/٧٤، وأخبار مكة للفاكهي : ٢/١٦٥ .

(٢) منائح الكرم للسنجاري : ٢/١١٢.

فأُخرجت القمائم من دار الندوة، وهُدمت، ثم أنشئت مسجداً من أساسها بأساطين وطاقات وأروقة مسقّفة بالساج المذهب المزخرف، ثم فُتح لها في جدار المسجد الكبير اثنا عشر باباً، وجُعل لها سوى ذلك: ثلاثة أبواب شارعة في الطريق التي حولها، وجُعل لها منارة وشُرُف، وفرغ منها في ثلاث سنين، ولعلها انتهت في سنة أربع وثمانين ومائتين[1].

١٠. **زيادة المقتدر بالله العباسي عام (٣٠٦هـ):** أما الزيادة المسماة بزيادة باب إبراهيم، فقد كانت في عهد المقتدر بالله العباسي في سنة (٣٠٦هـ)، وباب إبراهيم في الجانب الغربي من المسجد، وهذه الزيادة هي ساحة الأرض، التي تقع بين باب الخيّاطين وباب بني جمح، فجمع بينهما، وأُدخلت هذه الساحة في المسجد الحرام، وجعل عوض البابين بابٌ كبير يسمى (باب إبراهيم)[2].

١١. **عمارة السلطان فرج بن برقوق المملوكي عام (٨٠١هـ):** فقد عمر المسجد وزاد فيه على مرحلتين:

- المرحلة الأولى في عام (٨٠٢ هـ).
- والمرحلة الثانية في عام (٨١٠هـ)[3].

١٢. **عمارة السلطان المؤيد شيخ المملوكي عام (٨١٥هـ):** وقد عهد إلى قاضي مكة المكرمة الشيخ جمال الدين محمد بن عبد الله بن ظهيرة بالإشراف على عمل الترميمات التي يحاجها المسجد الحرام، واستمرت تلك الأعمال حتى عام ٨٢٢هـ[4].

١٣. **عمارة السلطان الأشرف برسباي الدقماقي المملوكي عام (٨٢٥هـ):** وقد كلف الأمير زين الدين مقبل القديدي بالذهاب إلى مكة للأشراف على أعمال الترميمات التي شملت أجزاء كبيرة من المسجد الحرام[5].

---

(١) إخبار الكرام بأخبار المسجد الحرام لأحمد المكي : ص ١٨٤ .

(٢) إعلام العلماء الأعلام ببناء المسجد الحرام لعبد الكريم بن محب الدين القطبي : ٣٦٦/٢.

(٣) عمارة المسجد الحرام والمسجد النبوي في العهد السعودي : ص ٦٧ - ٦٩ .

(٤) إعلام العلماء الأعلام ببناء المسجد الحرام لعبد الكريم بن محب الدين القطبي : ٢٤٠/١.

(٥) إتحاف الورى بأخبار أم القرى لابن فهد المكي : ٤/ ١٥١ .

١٤. **عمارة السلطان الظاهر سيف الدين جمقمق المملوكي عام (٨٤٢هـ)**: فقد قام بتكليف الأمير سودون المحميدي بإصلاح وترميمات شملت أجزاء كبيرة من المسجد الحرام والكعبة على فترات مختلفة أثناء حكمه في عام (٨٤٣هـ) وعام (٨٥٢هـ) وعام (٨٥٤هـ) [١].

١٥. **عمارة السلطان الأشراف قايتباي المملوكي عام (٨٨١هـ)**: حيث أمر بترميم وعمارة وإصلاحات في المسجد الحرام شملت بئر زمزم ومقام إبراهيم وحجر إسماعيل ومواضع أخرى[٢].

١٦. **عمارة السلطان قانصوه الغوري المملوكي عام (٩٠٦هـ)** وقد شملت باب إبراهيم بالمسجد الحرام[٣].

١٧. **ترميمات السلطان سليم الأول، أول خلفاء الدولة العثمانية عام (٩٢٣هـ)**: وقد أمر بإجراء ترميمات وإصلاحات في سائر المسجد الحرام[٤].

١٨. عدة ترميمات قام بها السلطان سليمان القانوني في أثناء فترة حكمه في أعوام: (٩٣١هـ) و (٩٥٩هـ) و (٩٦٢هـ)[٥].

١٩. **ترميمات السلطان سليم الثاني، في عام (٩٧٩هـ)**: بعدما وهن سقف المسجد الحرام وخرب، و تكرر فيه الترميم والإصلاح، فعُرض ذلك على السلطان سليم، فصدر أمره بهدمه وتجديده، وأمر بأن لا يسقف بالخشب، بل يجعل سقفه قُبياً ، وقد كلف كل من أحمد كتخدا والي جدة، والقاضي بدر الدين حسين الحسني ناظر المسجد الحرام آنذاك بالإشراف على تلك الترميمات والإصلاحات، فكان الشروع في ذلك سنة (٩٧٩هـ) قبل إتمام التعمير، فأتمه ابنه السلطان مراد الثالث[٦].

٢٠. **في عهد السلطان مراد الثالث عام (٩٨٢هـ)** : تم إكمال الترميمات السابقة التي قام بها والده السلطان سليم الثاني فأتم تعميرها في سنة (٩٨٤ هـ)[٧].

---

(١) إتحاف الورى بأخبار أم القرى لابن فهد المكي: ١٤٨/٤ .

(٢) الأعلام بالأعلام بيت الله الحرام لقطب الدين النهرواني : ٢٤٠ .

(٣) سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي لعبد الملك العصامي : ٥٢/٤ .

(٤) عمارة المسجد الحرام والمسجد النبوي في العهد السعودي : ص ٧٣ .

(٥) الآثار المبرورة لسلاطين آل عثمان في الحرمين الشريفين لمحمد أمين المكي، تحقيق وتعريب سعد الدين أونال بحث مترجم عن التركية غير منشور : ص ١٩ .

(٦) الأعلام بالأعلام بيت الله الحرام لقطب الدين النهرواني : ص ٢٦٤ .

(٧) عمارة المسجد الحرام والمسجد النبوي في العهد السعودي : ص ٧٦ .

٢١. **ترميمات قام بها السلطان أحمد الأول عام ١٠٢٠هـ**[١].

٢٢. **ترميمات حدثت في عهد السلطان العثماني مراد الرابع عام (١٠٣٩هـ)**[٢].

٢٣. **ترميمات في عهد السلطان محمد الرابع عام (١٠٥٨هـ)** حيث قام بترميمات في أرجاء مختلفة من المسجد ، كما وضع ثمانية قناديل في المسعى[٣].

٢٤. **ترميمات في عهد السلطان مصطفى الثاني عام (١١١١هـ)**[٤].

٢٥. **ترميمات في عهد السلطان أحمد الثالث عام (١١١٥هـ)**[٥].

٢٦. **ترميمات في عهد السلطان محمود الأول عام (١١٦٢)**[٦].

٢٧. **ترميمات في عهد السلطان عبد الحميد الأول عام (١١٨٧)**[٧].

٢٨. **ترميمات في عهد السلطان عبد المجيد الأول في عام (١٢٦٠هـ)** ، وفي عام (١٢٦٦هـ) قام بإجراء بعض الإصلاحات والترميمات، وفي عام (١٢٧٠هـ) عمر الحائط المحيط بالحطيم[٨].

٢٩. **ترميمات في عهد السلطان عبد الحميد الثاني عام (١٢٩٣هـ)**[٩].

٣٠. **ترميمات في عهد السلطان محمد رشاد عام (١٣٣٤هـ)**[١٠].

توسعة المسجد الحرام في العهد السعودي:

٣١. **في عهد المغفور له الملك عبد العزيز آل سعود طيب الله ثراه :**

- في عام ١٣٤٤هـ أمر بتجديد وترميم في عمارة السبيل القديم لماء زمزم[١١].

---

(١) عمارة المسجد الحرام والمسجد النبوي في العهد السعودي ص ٧٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٧ .

(٣) الأعلام بالأعلام بيت الله الحرام لقطب الدين النهرواني : ص ٢٧٨ .

(٤) عمارة المسجد الحرام والمسجد النبوي في العهد السعودي : ص ٧٧.

(٥) تاريخ مكة لأحمد السباعي : ص ٥٩٢ .

(٦) المرجع السابق .

(٧) المرجع السابق .

(٨) عمارة المسجد الحرام لحسين باسلامة : ص ٢٥٤ .

(٩) عمارة المسجد الحرام والمسجد النبوي في العهد السعودي : ص ٧٩.

(١٠) عمارة المسجد الحرام لحسين باسلامة : ص ٢٧٧ .

(١١) المرجع السابق : ص ١٨٢ .

• وفي أوائل عام ١٣٤٥هـ أمر بفرش أرض المسعى بالبلاط مع تسقيفه.

• وفي أوائل عام ١٣٤٦هـ أصدر أمره بإجراء عمارة عموم المسجد الحرام من الداخل والخارج.

• وفي عام ١٣٤٧هـ أمر بعمل صيانة كاملة للمصابيح الكهربائية، مع تركيب أعداد إضافية منها في كامل المسجد الحرام(١).

• وفي عام ١٣٤٩هـ أمر بشراء مولدات كهربائية لضمان عدم انقطاع التيار الكهربائي عن المسجد الحرام(٢).

• وفي عام ١٣٥٤ أصدر أمره بتشكيل لجنة لإجراء كشف مستمر على ما يلزم من إصلاحات وترميمات بالمسجد الحرام، وكتبت اللجنة تقريراً بما يلزم إصلاحه في المسجد الحرام، فأمر بالإصلاح الفوري، وقد كان ممن تم إصلاحه باب بني شيبة وطلاؤه، وكذلك إصلاح العقد الموالي لباب الصفا إصلاحاً متقناً(٣).

• وفي عام ١٣٦٦هـ أمر بعمل مظلة جديدة على المسعى، وكانت بطول (٣٥٠ متراً وبعرض ٢٠,٥ متر، وقد شملت كامل أرض المسعى ماعدا ثمانية أمتار أمام باب علي بامتداد الشارع القادم من الحميدية إلى سوق الليل(٤).

• وفي عام ١٣٦٨هـ أذيع من خلال الإذاعة السعودية عن أمر جلالة الملك عبد العزيز طيب الله ثراه بإجراء توسعة شاملة للمسجد الحرام(٥).

٣٢. في عهد المغفور له الملك سعود بن عبد العزيز طيب الله ثراه.

• وبالتحديد في الخامس من محرم من عام ١٣٧٥هـ أعلن عن توسعة المسجد الحرام وعمارته بأحدث أساليب العمارة الإسلامية(٦)، وقد تم تعيين هيئة للاشراف على تلك التوسعة برئاسة ولي العهد آنذاك الأمير فيصل بن عبد العزيز رحمه الله، فصدرت الأوامر بنقل جميع الآلات والمعدات التي استخدمت

(١) عمارة المسجد الحرام لحسين باسلامة : ص ٢٨٢ .

(٢) عمارة المسجد الحرام والمسجد النبوي في العهد السعودي : ص ٩٩.

(٣) المرجع السابق .

(٤) التاريخ القويم لمكة وبيت الله الكريم لمحمد طاهر كردي : ١٩١/٥ .

(٥) عمارة المسجد الحرام والمسجد النبوي في العهد السعودي : ص ١٠٩.

(٦) مشروع الملك عبد العزيز لتوسعة وعمارة المسجد الحرام، نشر وزارة المالية : ٤٠/٢ .

في مشروع توسعة الحرم النبوي الشريف إلى مكة المكرمة للشروع فوراً في مشروع توسعة المسجد الحرام، وقد أزيلت لهذا الغرض العديد من البيوت والدور بغرض إدخالها في التوسعة والتي اعتبرت من أكبر توسعات الحرم المكي الشريف حتى عهد الملك سعود رحمه الله[١].

• وفي بداية عام ١٣٨٠هـ تأسست شركة بن لادن، فتولت أعمال البناء والإنشاء في الحرم المكي، واستهلت ذلك بعمل أعمدة الدور الأرضي من الأروقة الجنوبية للمسجد وتسقيفه، وعمل ممر دائري فوق منطقة الصفا على مستوى الطابق الأول للمسجد والمسعى[٢].

• وفي عام ١٣٨١هـ شرع في إنشاء الأقبية الواقعة على الجانبين الشمالي والجنوبي الغربي من المسجد الحرام تسقيفها[٣].

• وفي عام ١٣٨٣هـ تقرر توسعة صحن المطاف ونقل المنبر من موقعه[٤].

٣٣. **في عهد المغفور له الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود طيب الله ثراه:**

منذ توليه وقد أمر بمواصلة العمل في مشروع توسعة المسجد الحرام، خاصة وأنه كان المتولي ذلك في زمن حكم أخيه الملك سعود.

• ففي عام ١٣٨٤هـ أمر بإزالة المنازل والمتاجر التي تقرر إزالتها لإقامة الميادين الخمسة حول الحرم، كما شرع في بناء أعمدة الرواق الشمالي من المنطقة الواقعة ما بين باب السلام وباب الباسطية[٥].

• وفي عام ١٣٨٦هـ أسند مهمة الإشراف على الأعمال الفنية والهندسية لمشروع توسعة المسجد الحرام وعمارته إلى مكتب اتحاد المهندسين الاستشاريين الباكستاني، وتمت مواصلة أعمال التوسعة والعمارة حتى انتهت في عام ١٣٩٣هـ، مع البقاء على الرواق العثماني[٦].

---

(١) جريدة أم القرى، العدد رقم (١٥٧٩) في ١٣٧٥/١/٧هـ الموافق ١٩٥٥/٨/١٦م.

(٢) قصة التوسعة الكبرى لحامد عباس، ص ٢٤٢.

(٣) مشروع الملك عبد العزيز لتوسعة وعمارة المسجد الحرام، نشر وزارة المالية: ٧٥/٣.

(٤) المرجع السابق: ٨٠/٣.

(٥) مشروع الملك عبد العزيز لتوسعة وعمارة المسجد الحرام، نشر وزارة المالية: ٥٧/٣.

(٦) عمارة المسجد الحرام والمسجد النبوي في العهد السعودي: ص ١٤٧.

• وفي عام ١٣٨٧ أمر الملك فيصل بإنشاء مبنى المكبرية[١].

• وفي عام ١٣٩٢هـ تم ربط الطابق الأول من المسعى عند نهاية المروة بجسر يوصله بالشارع العام في المنطقة المؤدية إلى حي القرارة[٢].

• وفي عام ١٣٩٣هـ تم عمل شبابيك حديدية لواجهات المسعى، كما تم إضافة بدروم في منطقة المثلث عند الصفا، وتم تجهيزه بمداخل داخلية وخارجية[٣].

٣٤. في عهد المغفور له الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود طيب الله ثراه:

• في عام ١٣٩٩هـ تمت أعمال كبيرة في ترميم وعمارة المسجد الحرام، شملت نقل مدخل قبو زمزم، وتوسيع المطاف، وغير ذلك من الأعمال، كما أمر رحمه الله بتركيب مكيفات صحراوية ومراوح في المسعى، وتم إنجاز أعمال البناء والزخرفة والإنارة في منارات المسجد السبع[٤].

• وفي عام ١٤٠٠هـ تمت جميع أعمال التوسعة المقررة[٥].

٣٥. في عهد المغفور له خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود طيب الله ثراه، لقد كانت توسعة وعمارة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود يرحمه الله للمسجد الحرام من أكبر التوسعات، فقد اهتم يرحمه الله بالحرم اهتماماً عظيماً، وبذل فيه بذلاً سخياً، وشملت مشروعاته التي نفذت لتحسين وتجميل الحرم المكي الشريف، ولزيادة مساحته، وقد كانت الزيادة من الناحية الغربية، التي تمتد من باب الملك عبد العزيز إلى باب العمرة وذلك بطابقين وبدروم، كما مهّد سطح المسجد للصلاة فيه، ويعتبر زيادة حقيقة للمساحات التي يصلى فيها حين يستوعب أكثر من ٨٠,٠٠٠ مصل، بعد تحسينه وإعداد ثلاثة مبان للسلالم الكهربائية المتحركة، ويصبح بذلك عدد المداخل الرئيسية للمسجد الحرام أربعة، وعدد المداخل

---

(١) عمارة المسجد الحرام والمسجد النبوي في العهد السعودي ص ١٤٧ .

(٢) درر الجامع الثمين لمحمد بن مساعد : ص ٤٩ .

(٣) المرجع السابق : ص ٤٩ .

(٤) عمارة المسجد الحرام والمسجد النبوي في العهد السعودي : ص ١٥٨ .

(٥) المرجع السابق : ص ١٦٢.

الفرعية أربعة وخمسون بجانب ستة مداخل للبدرومات، والمداخل العلوية للطابق الثاني والسلالم الكهربائية،وأضيفت مئذنتان جديدتان تشبهان المآذن السبع السابقة، وقد بلغت مساحة الزيادة ستة وسبعين ألف متر مربع (٧٦,٠٠٠ متر مربع)، وهي ثلاثة أمثال مساحة المسجد الحرام قبل الزيادة السعودية الأولى ومعنى ذلك أن التوسعتين السعوديتين: الأولى والثانية ضاعفتا مساحة المسجد الحرام تسع مرات، هذا وقد أضيفت مساحات جديدة للمصلين من الناحية الشرقية للمسجد ملاصقة للمسعى وتعرف بالساحة الشرقية، وتقع أسفل جبل أبي قبيس، وتبلغ مساحتها حوالي أربعين ألف متر مربع، وقد تم تجهيزها بكافة ما يحتاجه المصلون، هذا بالإضافة إلى مساحات واسعة من الناحية الجنوبية والغربية مبلَّطة بالرخام الأبيض، ليتخذها الناس مصلًّى عند ازدياد عدد المصلين خصوصاً أيام الحج.

٣٦. **في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود سلمه الله**، فقد بلغ من اهتمامه حفظه الله بالحرمين الشريفين أن أمر بتخصيص مبلغ (عشرة مليار ريال) لإصلاحات وتوسيعات للحرم المكي الشريف والمشاعر المقدسة في أول ميزانية في عهده الميمون - وفقه الله وأيده بنصره - الذي يُعد بحق عهد الخير والرخاء، وفي ذلك دلالة قوية على اهتمامه حفظه الله بالحرمين الشريفين، كسلفه المغفور له بإذن الله الملك فهد بن عبد العزيز، وكدأب حكام آل سعود البررة منذ عهد المغفور له بإذن الله الملك عبد العزيز.

حدود الصفا والمروة

دراسة تاريخية وفقهية



تعريف الصفا والمروة:

الصفا: جمع صفاة، وهو الحجر العريض الأملس[1]، أو الصخرة الملساء القوية المختلطة بالحصى والرمل.

قال الأزهري: الصفا والمروة: جبلان بين بطحاء مكة والمسجد[2].

وقال ابن الأثير: الصفا أحد جبلي المسعى[3].

إذاً جبل الصفا هو:الجبل الذي يبدأ منه السعي، ويقع في الجهة الجنوبية مائلا إلى الشرق على بعد نحو ١٣٠ متر من الكعبة المشرفة، والمراد به هنا: مكان عال في أصل جبل أبي قبيس جنوب المسجد قريب من باب الصفا.

والمروة: واحد المرو، وهي حجارة بيض، براقة صلاب، أو الصخرة القوية المتعرجة، وهو الأبيض الصلب، وهي: جبل مكة شرفها الله[4].

قال الفيروز آبادي: المروة: حجارة بيض براقة، وهو جبل بمكة يذكر مع الصفا، وقد ذكرهما الله تعالى في كتابه العزيز[5].

وقال الزبيدي[6]: قال الأصمعي: سُمي – يقصد جبل المروة – بذلك لكون حجارته بيضاء براقة.

---

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ١٧٩/٢.

(٢) تهذيب اللغة: ٢٤٩/١٢، وانظر: لسان العرب لابن منظور: ٤٦٩/١٤.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر: ٣٨/٣.

(٤) لسان العرب لابن منظور: ٢٧٥/١٥، وانظر تاج العروس للزبيدي: ٥٣٠/٣٩.

(٥) القاموس المحيط: ص ١٧١٩.

(٦) تاج العروس: ٥٢١/٣٩.

وقال الفيومي: المرو: الحجارة البيض، الواحدة مروة، وسمي بالواحدة الجبل المعروف بمكة[1].

وقال الآلوسي: المروة: جبل بمكة يعطف على الصفا يميل إلى الحمرة[2].

وقال الحموي: الصفا والمروة: جبلان بين بطحاء مكة والمسجد الحرام[3].

الصفا والمروة في القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة :

قال الله عز وجل: ﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴿١٥٨﴾ ﴾[4]

سبب نزول الآية :

روى الطبري في سبب نزول الآية الكريمة عن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، قال: ثنا يزيد بن زريع، قال: ثنا داود، عن الشَّعْبيّ أن وثنا كان في الجاهلية على الصفا يسمى إسافا، ووثنا على المروة يسمى نائلة، فكان أهل الجاهلية إذا طافوا بالبيت مسحوا الوثنين، فلما جاء الإسلام، وكسرت الأوثان قال المسلمون: إن الصفا والمروة إنما كان يُطاف بهما من أجل الوثنين، وليس الطواف بهما من الشعائر»[5].

وعن عروة قال: سألت عائشة رضي الله عنها فقلت لها: أرأيت قول الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ فو الله ما على أحد جُناح أن لا يطوف بالصفا والمروة، قالت: بئس ما قلت يا بن أختي، إن هذه لو كانت كما أولّتها عليه كانت: لا جُناح عليه أن لا يتطوف بهما، ولكنها أنزلت في الأنصار كانوا قبل أن يسلموا يهلون لمناة الطاغية التي كانوا يعبدونها عند المشلل فكان مَنْ أهلّ يتحرجُ أن يطوف بالصفا والمروة فلما أسلموا سألوا رسول الله ﷺ عن ذلك قالوا يا رسول الله إنا كنا نتحرج أن نطوف

---

(١) المصباح المنير: ٢/٢٣٥ .

(٢) بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب: ١/٢٣٩ .

(٣) معجم البلدان: ٣/٤١١ .

(٤) سورة البقرة: آية: ١٥٨ .

(٥) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، المشهور بتفسير الطبري: ٢/٧١٤ (طبعة د/ عبد الله التركي).

بين الصفا والمروة فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾... الآية، قالت عائشة رضي الله عنها: وقد سَنّ رسول الله ﷺ الطواف بينهما فليس لأحد أن يترك الطواف بينهما ثم أخبرت أبا بكر بن عبد الرحمن فقال إن هذا لعلمٌ ما كنت سمعته ولقد سمعت رجالا من أهل العلم يذكرون أن الناس إلا من ذكرت عائشة ممن كان يهل بمناة كانوا يطوفون كلهم بالصفا والمروة فلما ذكر الله تعالى الطواف بالبيت ولم يذكر الصفا والمروة في القرآن قالوا: يا رسول الله كنا نطوف بالصفا والمروة وإن الله أنزل الطواف بالبيت، فلم يذكر الصفا فهل علينا من حرج أن نطوف بالصفا والمروة ؟ فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾ الآية، قال أبو بكر: فأسمع هذه الآية نزلت في الفريقين كليهما في الذين كانوا يتحرجون أن يطوفوا بالجاهلية بالصفا والمروة والذين يطوفون ثم تحرجوا أن يطوفوا بهما في الإسلام من أجل أن الله تعالى أمر بالطواف بالبيت ولم يذكر الصفا حتى ذكر ذلك بعد ما ذكر الطواف بالبيت[1] .

وذكر السيوطي أن قوماً من الصحابة قالوا: يا رسول الله لا نطوف بين الصفا والمروة، فإنه شرك كنّا نصنعه في الجاهلية، ولما جاء الإسلام وكسرت الأصنام، كره المسلمون الطواف بينهما، لأجل الصنمين، فانزل الله في كتابه الكريم: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾. وذلك لنفي فكرة أنه شرك من جهة، ولإعلان أن الصفا والمروة من شعائر الله من جهة أخرى.

قال ابن عباس: كراهية المؤمنين للطواف بين الصفا والمروة من قبل الصنمين اللذين كانا عليهما[2].

عن عاصم الأحول قال: قلتُ لأنس بن مالك: أكنتم تكرهون الطواف بين الصفا والمروة حتى نزلت الآية؟ قال: نعم كنا نكره الطواف بينهما، لأنهما من شعائر الجاهلية، حتى نزلت هذه الآية: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾[3].

---

(١) صحيح البخاري ج ٢ ص ٥٩٢ حديث رقم (١٥٦١) .

(٢) الدر المنثور للسيوطي : ١/٧٠.

(٣) أخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب المناسك، باب الصفا والمروة، ج ٢ ص ٤١٠ حديث رقم (٣٩٤٥).

فظاهر هذه الآية هو رفع الإثم، ونفي الحرمة، عمّن يسعى بين الصفا والمروة، وأن السعي سائغ وليس فيه حرمة.

روى الطبري عن عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث، قال: حدثني أبو الحسين المعلم، قال: ثنا سنان أبو معاوية، عن جابر الجعفي، عن عمرو بن حبشي، قال: قلت لابن عُمر: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾، قال: انطلق إلى ابن عباس فاسأله، فإنه أعلم من بقي بما أنزل على محمد، فأتيته فسألته، فقال: إنه كان عندهما أصنام، فلما حُرّمن أمسكوا عن الطواف بينهما، حتى أنزلت: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾.

وروى أيضاً عن عبد الله بن صالح قال: حدثني معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس قوله: « إن الصفا والمروة من شعائر الله » وذلك أن ناسا كانوا يتحرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة، فأخبر الله أنهما من شعائره، والطواف بينهما أحب إليه فمضت السُنّة بالطواف بينهما(1).

وروى أيضاً عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: إنما كان من أهَلّ بمناة الطاغية التي بالمشلل(2) لا يطوفون بين الصفا والمروة فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾. فطاف رسول الله ﷺ والمسلمون، قال سفيان: مناة بالمشلل من قديد(3).

(١) تفسير الطبري : ٧١٥/٢ .

(٢) المشلل : موضع بين مكة والمدينة، انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر : ٣٣٤/٤، قال ياقوت الحموي : ((المشلل: جبل يهبط منه إلى قديد من ناحية البحر))، وقال البكري : هي ثنية مشرفة على قديد، وقال عاتق بن غيث البلادي في معجم معالم الحجاز : ١٧٣/٨ ((وتعرف حرة المشلل اليوم بالقديدية، نسبة إلى قديد الوادي المعروف، تراها بيمينك وأنت تتجاوز القضيمة ذاهبا إلى المدينة)) .

(٣) قُدَيْد : مُصَغرا، وهو موضع بين مكة والمدينة، انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر : ٢٢/٤، وقال عاتق بن غيث البلادي في معجمه : ٩٦/٧ - ٩٧ ((وادٍ من أودية الحجاز، خصيب كثير العيون والمزارع، سمي الوادي قُدَيداً حتى يدفع في البحر الأحمر عند بلدة القضيمة، ويحف بقديد من الشمال (القُدَيْدية) حرة نسبت إلى الوادي، كان اسمها المُشَلَّل، وهو بين خليص ورابغ)) .

وقال عبد الرحمن بن خالد، عن ابن شهاب، قال عروة: قالت عائشة: نزلت في الأنصار كانوا قبل أن يسلموا يهلون لمناة مثله.

وقال معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة: كان رجال من الأنصار ممن كان يَهِلّ لمناة، ومناة صنم بين مكة والمدينة، قالوا: يا نبي الله كنا لا نطوف بين الصفا والمروة تعظيماً لمناة، نحوه [1].

واختلف المفسرون في وقت نزول الآية، ويبدو أن الأرجح إنها نزلت في حجة الوداع، في السنة العاشرة للهجرة، ففي هذه السنة كانت مكة خالية من الأصنام، وكانت كراهة المسلمين السعي بين الصفا والمروة بسبب السوابق التاريخية لهذين المكانين حيث انتصب فيهما اساف ونائلة.

السعي بين الصفا والمروة من مناسك الحج :

إذن فالسعي بين الصفا والمروة يعد من مناسك الحج، وطواف الحجاج بهما قدر طوافهم بالكعبة، أي سبعة أشواط، وكانت قريش تسعى بينهما. وكان بعض العرب لا يسعى بينهما.

ويتضح من الأخبار أن الذين كانوا يطوفون بالصنمين ويسعون بينهما هم قريش خاصة: لانها كانت تعبد الصنمين، وليس كل من كان يحج من العرب، وأوضح الإسلام أنّ السعي بين الصفا والمروة من شعائر الله القديمة من عهد إبراهيم عليه السلام.

وقد كان إبراهيم خليل الرحمن عليه السلام قد أسكن إسماعيل وأمه هاجر مكة، وهي أرض قفر، لا زرع فيها ولا ماء، ولا حتى بشر.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: ١٨٤١/٤ حديث رقم (٤٥٨٠).

أول من سعى بين الصفا والمروة (قصة السعي) :

فكانت هاجر أم إسماعيل عليه السلام أول من سعى بين الصفا والمروة(١).

إذاً فأصل السعي عمل تعبدي لا خلاف في علته ولا في مشروعيته ، ولكن بعضا من حكمته قد تظهر لمن تدبر أصول التشريع ، وقد كان من حكمة الله سبحانه وتعالى أرادته أن يرمز إلى علو إيمان أم إسماعيل عليه السلام لنتذكر دائما قصتها فنسمو بإيماننا إلى درجة سموها بإيمانها، حيث عبارتها المشهورة «الله أمرك بهذا» فأجابها إبراهيم عليه الصلاة والسلام بنعم فقالت: «إذا لن يضيعنا»، أجابت بذلك رغم أن القرائن تدل على أنها منطقة مضيعة مقفرة لا زرع فيها ولا ماء، ولكنها أدركت قيومية الله في أوامره فأجابت بتلك العبارة الخالدة: «إذا لن يضيعنا».

---

(١) عن سعيد بن جبير قال : قال بن عباس : أول ما اتخذ النساء المنطق من قبل أم إسماعيل اتخذت منطقا لتعفي أثرها على سارة، ثم جاء بها إبراهيم عليه السلام، وبابنها إسماعيل عليه السلام وهي ترضعه حتى وضعهما عند البيت، وليس بمكة يومئذ أحد، وليس بها ماء، فوضعهما هنالك، ووضع عندهما جرابا فيه تمر، وسقاء فيه ماء، ثم قفى إبراهيم منطلقا، فتبعته أم إسماعيل، وقالت يا إبراهيم : أين تذهب وتتركنا بهذا الوادي، الذي ليس فيه أنيس، ولا شيء، قالت ذلك ثلاث مرات، وجعل لا يلتفت، فقالت له : الله أمرك بهذا، قال : نعم، قالت : إذا لا يضيعنا، ثم رجعت، وانطلق إبراهيم حتى إذا كان عند البيت، حيث لا يرونه، استقبل بوجهه البيت، ثم دعا بهذه الدعوات ورفع يديه : ﴿ رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيۡرِ ذِي زَرۡعٍ عِندَ بَيۡتِكَ ٱلۡمُحَرَّمِ ٱلثَّمَرَٰتِ ﴾ حتى بلغ : ﴿ لَعَلَّهُمۡ يَشۡكُرُونَ ﴾ (إبراهيم : ٣٧) فجعلت أم إسماعيل ترضع إسماعيل وتشرب من ذلك الماء، حتى إذا نفد ما في السقاء، عطشت وعطش ابنها وجاع، وجعلت تنظر إليه يتلوى، أو قال يتلبط فانطلقت كراهية أن تنظر إليه، فوجدت الصفا أقرب جبل في الأرض يليها، فقامت عليه، ثم استقبلت الوادي تنظر هل ترى أحدا، فلم تر أحدا، فهبطت من الصفا، حتى إذا بلغت الوادي رفعت طرف درعها، ثم سعت سعي الإنسان المجهود، حتى جاوزت الوادي، ثم أتت المروة، فقامت عليها فنظرت هل ترى أحدا، فلم تر أحدا، ففعلت ذلك سبع مرات، قال النبي ﷺ: «فلذلك سعى الناس بينهما» فلما أشرفت على المروة، سمعت صوتا، فقالت : صه، تريد نفسها، ثم تسمعت أيضا فسمعت، فقالت : قد أسمعت إن كان عندك غواث، فإذا هي بالملك عند موضع زمزم، فبحث بعقبه، أو قال بجناحه، حتى ظهر الماء، فجعلت تحوضه، وجعلت تغرف من الماء في سقائها، وهي تفور بقدر ما تغرف، قال: قال ابن عباس : فقال النبي ﷺ : « يرحم الله أم إسماعيل، لو تركت زمزم، أو قال: لو لم تغرف من الماء، لكانت زمزم عينا معينا»، قال: فشربت وأرضعت ولدها، وقال لها الملك : لا تخافي من الضيعة، فإن هاهنا بيت الله يبنيه هذا الغلام وأبوه، فإن الله لا يضيع أهله. انظر : سنن البيهقي الكبرى ج ٥ ص ٩٨ .

الفرق بين : السعي بين الصفا والمروة، والطواف بالبيت :

لقد سمى الله عز وجل السعي بين الصفا والمروة طوافاً، وذلك بقوله: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾[1]، وفي حقيقة الأمر فهما مختلفان في كيفيتهما، قال ابن الهمام الحنفي (ت ٦٨١هـ): «الفرق بين الطواف بالبيت، والمسعى، أن الطواف: دوران لا يتأتى إلا بحركة دائرية، فيكون المبدأ والمنتهى واحداً بالضرورة. أما المسعى: فهو قطع مسافة مستقيمة، وذلك لا يقتضي العودة إلى بدئه »[2].

---

(١) سورة البقرة : آية : ١٥٨.

(٢) فتح القدير : ٢/٤٦٠.



الدراسة التاريخية لحدود المسعى



وصف الصفا والمروة:

يقع الصفا والمروة في الجهة الشرقية الشمالية على بعد نحو ٣٠٠ متر من الركن الشامي للكعبة المشرفة، وهو منتهى المسعى الشمالي، وأحدُ مشاعر الحج، والمراد هنا مكان مرتفع في أصل جبل قعيقعان[1]، في الشمال الشرقي للمسجد الحرام، قرب باب السّلام.

وجبلا الصفا والمروة عبارة عن أكمة، وسط مكة تحيط بهما بيوت أهل مكة، والتي منها: دار الأرقم، ودار السائب ابن أبي السائب العائذي، ودار الخلد وغيرها، فهما جبلان مشهوران بمكة.

ويرجع بدء السعي بينهما إلى زمن إبراهيم عليه السلام، ويقعان شرقي المسجد الحرام، في الجهة المقابلة للحجر الأسود ومقام إبراهيم.

والطريق الذي بين الصفا والمروة هو: المسعى، أو مكان السعي، والمسعى الآن داخل في المسجد الحرام نتيجة التوسعة السعودية التي تمت عام ١٣٧٥ هـ، واللفظان اليوم علمان لهذين الجبلين.

ويفصل بين الجبلين ٤٢٠ متراً تقريباً، والمسعى إلى ما قبل التوسعة والعمارة الجديدة التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله - أيده الله بنصره - عام ١٤٢٨هـ استبدل بممشى كبير، مبلط بالرخام، ومسقف، ذو طابقين يسعى الحجاج فيهما، وارتفاع جبل الصفا يبلغ خمسة عشر متراً، وارتفاع جبل المروة يبلغ ثمانية امتار.

(١) حواشي الشرواني، وابن قاسم العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج لابن حجر الهيتمي: ٩٨/٤.

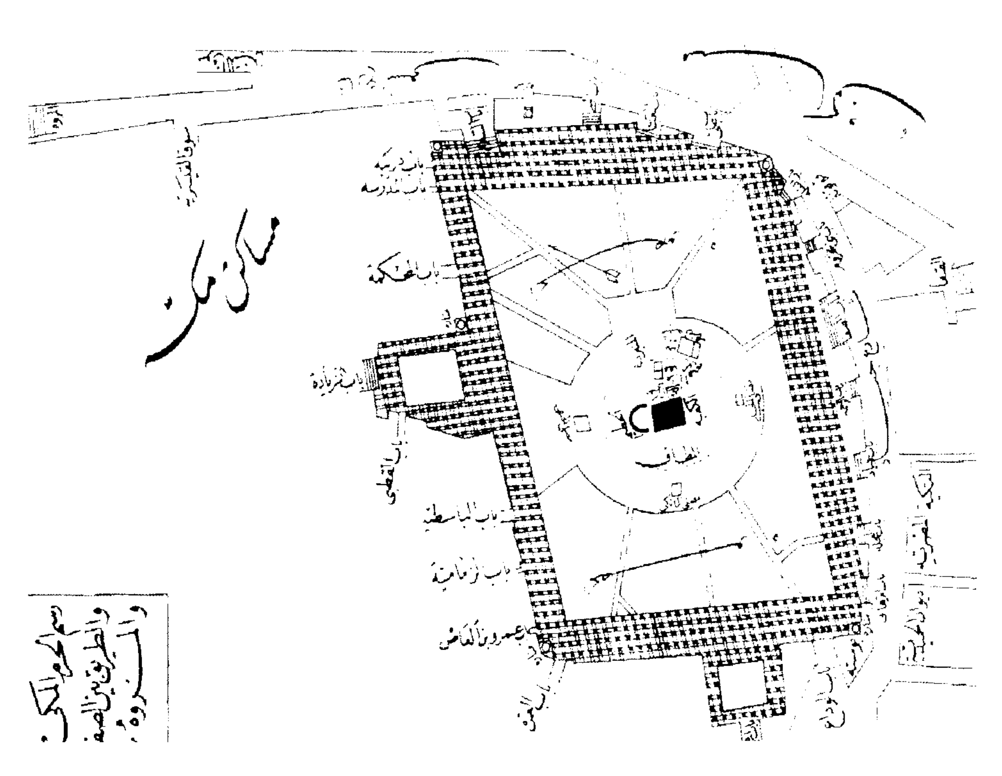
الصفا والمروة قديما :

وقديما – أي قبل التوسعة السعودية للمسعى عام ١٣٧٥هـ - كان بين الصفا والمروة مسيل فيه سوق عظيمة تباع فيها الحبوب، واللحم، والتمر، والسمن وغيرها، ولم تكن بمكة سوق منظمة سوى هذا السوق الذي كان يقع بالمسعى، مما جعل الساعين يجدون مشقة أثناء السعي لازدحام الناس على حوانيت الباعة



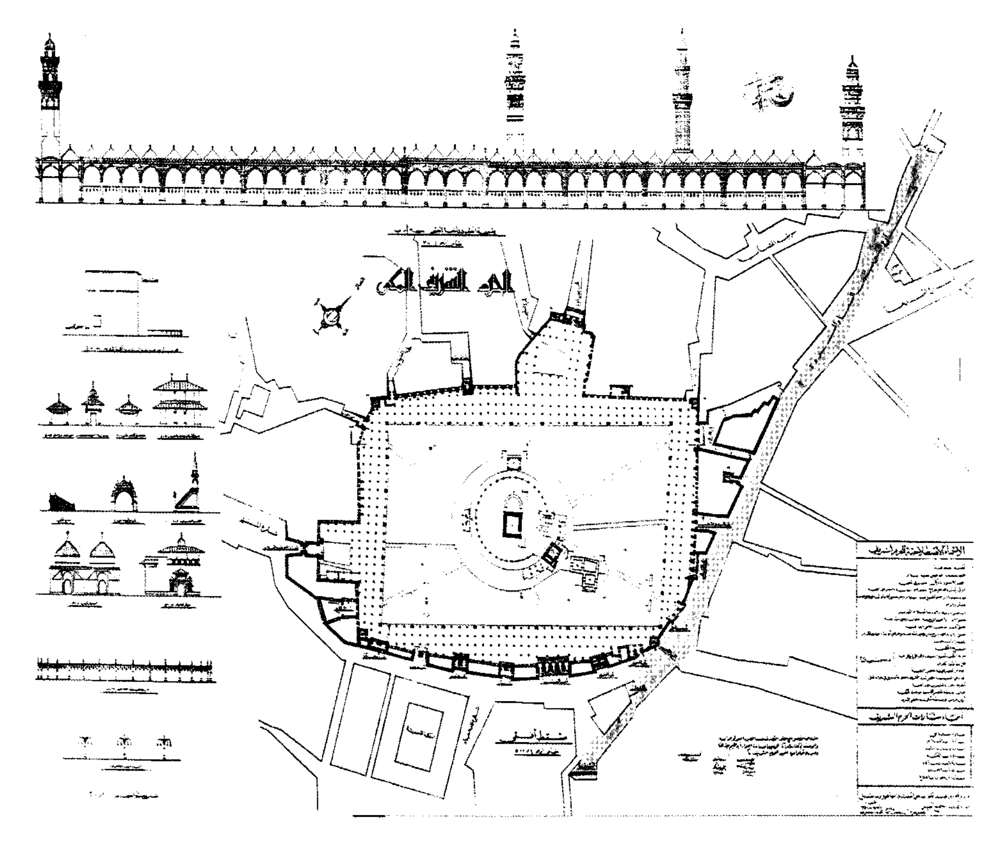
صورة تبين وضع المسعى قديما قبل التوسعة السعودية وكيف كان سوقاً مزدحماً

كما كان المسعى به التواء واضح، فلم يكن على استقامة واحدة، فجاءت التوسعة السعودية فعدلت هذا الالتواء وجعلته على استقامة واحدة، والخريطة التالية توضح كيف كان المسعى ملتوياً.



خريطة تبين الالتواء الذي كان عليه وضع المسعى قبل التوسعة السعودية

المصدر : الرحلة الحجازية للبتانوني



خريطة لمخطط الحرم المكي الشريف من إعداد مصلحة المساحة المصرية عام (١٣٥٩هـ)

تبين الالتواء الذي كان عليه وضع المسعى قبل التوسعة السعودية

المصدر: أطلس خرائط مكة المكرمة للدكتور معراج مرزا

مراحل تجديد وتوسعة المسعى:

تُعد توسعة المسعى بينَ الصَّفا والمروة من الأعمال التي شغلت بال الخلفاء والأمراء منذ القدَم.

ولم يكن بين الصّفا والمروة في قديم العهد بيوت ولا عمائر، اللهم سوى الجبال والصخور... ولم تمتد يد الإعمار إليهما.

ومنذ أن أسكن إبراهيم عليه الصلاة والسلام هاجر، وابنها إسماعيل عليه السلام بهذا الوادي، وبعد أن ظهر زمزم، وجاورت جُرهُم بدأت ملامح الحياة تظهر، وأخذت ملامح البناء تنمو.

وبعد أن رفع إبراهيمُ وإسماعيلُ عليهما السلامُ القواعدَ من البيت، جرت إصلاحاتٌ بسيطةٌ في مواضع سُكنى الناس.

وفي العصر الجاهلي أمر قُصي بن كلاب قومه أن يبنوا بيوتهم حول الكعبة، وبني هو دار الندوة في الجانب الشمالي[1].

وعند بروز فجر الإسلام، في عهد رسول الله ﷺ لم يكن في المسعى دور كثيرة قد بُنيت في عرضه، وأن بعض الدور التي بُنيت في عرضه إنما بناها الناس فيما بعد.

ثم بدأ بعض كبار الصّحابة في توسعة المسجد الحرام، وأول من أمر بتجديد وتوسعة المسجد الحرام كان الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه[2].

وفي عهد التابعين ازداد عدد سكان مكة، والقادمين إليها، فبدأت توسعة المسجد الحرام في ذلكَ العهد.

وفي عهد الخليفة عبد الملك بن مروان (٦٥ – ٨٦هـ) تمت إضاءة مابين الصفا والمروة بالقناديل ليلاً [3].

ومنذ عهد الخليفة الثاني للدولة العباسية أبي جعفر المنصور عبد الله بن محمد بن عليّ بن العباس (١٣٦-١٥٨هـ)، ما زال الخلفاء والسّلاطين يقومون بتوسعة المسجد الحرام، والمسْعَى بين الصّفا والمروة.

وعندما أراد الخليفة محمد بن عبد الله بن محمد بن عليّ العباسيّ ثالث خلفاء بني العباس (١٥٨-١٦٩هـ)، أن يوسع المسجد الحرام، سنة (١٦٧هـ)، قام بهدم هذه البيوت، لم يُنكر عليه أحد من الأئمة الذين عاصروه أمثال:

الإمام أبي عبد الله مالك بن أنس بن مالك الأصبحيّ، إمام دار الهجرة (٩٣-١٧٩هـ) [4].

---

(١) أخبار مكة للأزرقي : ١٧٣/١ .

(٢) أخبار مكة للفاكهي : ١٥٧/٢ – ١٥٨ ، وانظر : عمارة المسجد الحرام والمسجد النبوي في العهد السعودي ، ص٤٦ .

(٣) المصدر السابق : ص ٥٥.

(٤) الإمام مالك بن أنس بن مالك بت أبي عامر الأصبحي المدني، إمام دار الهجرة، صاحب المذهب، وأحد الأئمة الأربعة، عالم المدينة، شهرته تغني عن التعريف به، له الموطأ، تتلمذ عليه الإمام الشافعي، ترجمته في : تهذيب الأسماء واللغات : ٧٥/٢، وفيات الأعيان : ١٣٥/٤، سير أعلام النبلاء : ٤٨/٨ .

والإمام القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاريّ (١١٣-١٨٢هـ)، صاحب أبي حنيفة وتلميذه[١].

والإمام أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشّيبانيّ (١٣١-١٨٩هـ) الذي نشر علم أبي حنيفة[٢].

والإمام نَافع بن عُمَر الجُمَحيّ القرشيّ المكي، محدث مكة وحافظها (ت١٦٩هـ)[٣]، وغير هؤلاء من الأئمة الذين عاصروا توسعة المسعى، ولم يعترضوا عليه.

ولم يعترض على تلك التوسعة أحداً من الأئمة الذين جاءوا من بعدهم، كالإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس الهاشميّ القرشيّ الشّافعيّ (١٥٠-٢٠٤هـ)[٤].

والإمام عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانيّ البغداديّ (١٦٤-٢٤١هـ)[٥].

---

(١) الإمام أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي، صاحب أبي حنيفة، وهو أول من دعي بقاضي القضاة، الإمام المجتهد، لزم أبا حنيفة وتفقه به، له: الخراج، واختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى، ترجمته في: تاريخ بغداد: ٢٤٢/١٤، وفيات الأعيان: ٣٧٨/٦، مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن للذهبي: ٥٥.

(٢) الإمام محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني، أبو عبد الله الكوفي، صاحب أبي حنيفة، فقيه العراق، له الجامع الكبير، والجامع الصغير، والآثار، والحجة على أهل المدينة، وعلى كتبه مدار الحنفية، ترجمته في: تاريخ بغداد: ١٧٢/٢، وفيات الأعيان: ١٨٤/٤، مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن للذهبي: ٧٧.

(٣) الإمام نافع بن عمر بن عبد الله بن جميل بن عامر بن جِذَيم بن سلامان بن ربيعة بن سعد بن جمح، الحافظ الإمام، الثبت الجمحي، المكي، توفي بمكة، ترجمته في: طبقات ابن سعد: ٤٩٤/٥، وطبقات خليفة: ٢٨٣، والتاريخ الكبير: ٨٦/٨، والجرح والتعديل: ٤٥٦/٨، وسير أعلام النبلاء: ٤٣٣/٧.

(٤) الإمام محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب، الإمام أبو عبد الله، صاحب المذهب، أحد الأئمة الأربعة، شهرته تغني عن التعريف به/ له: الرسالة، والأم، واختلاف الحديث، والمسند، والسنن، ترجمته في آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم، ومناقب الشافعي للبيهقي، ومناقب الشافعي للفخر الرازي، وتهذيب الأسماء واللغات: ٤٤/١، وسير أعلام النبلاء: ٥/١٠.

(٥) الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، أبو عبد الله، الإمام صاحب المذهب، أحد الأئمة الأربعة، امتحن في فتنة خلق القرآن، وثبت على الحق، ولقى صنوف العذاب، شهرته تغني عن التعريف به، له: المسند، وفضائل الصحابة، والزهد، والعلل، ترجمته في: الجرح والتعديل: ٢٩٢/١، وتاريخ بغداد: ٤١٢/٤، وطبقات الحنابلة: ٤/١، ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزي، وسير أعلام النبلاء: ١٧٧/١١، والمقصد الأرشد: ٦٤/١.

ولقد تعرّض جبلا الصّفا والمروة بمرور الزمن إلى التكسير، بسبب ، بناء البيوت، والدكاكين والحوانيت، أو بسبب شق الطرق، كما انجرفت تربته بسبب السيول على جانبيهما، قال أبو الوليد الأزرقي (ت٢٥٠هـ)، في « أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار»[١]،وهو يتحدّث عن ربع آل داود ابن الحضرمي، واسم الحضرمي عبد الله بن عمار: لهم دارهم التي عند المروة، يقال لها: دار طلحة، بين دار الازرق بن عمرو الغسّانيّ، ودار عتبة بن فرقد السُّلَميّ.

وقال أيضاً: ومن رباعهم الدار التي عند المروة في صف دار عمر بن عبد العزيز، ووجهها شارع على المروة، الحَجّامون في وجهها، وهي اليوم في الصوافي، اشتراها بعض السلاطين.

ذرع ما بين الصفا والمروة :

كما أورد مبحثاً بعنوان: « ذِكْر ذرع ما بين الركن الأسود إلى الصفا، وذرع ما بين الصفا والمروة » فقال قال أبو الوليد: وذرع ما بين الركن الأسود إلى الصفا مائتا ذراع واثنان وستون ذراعاً وثمانية عشر أصبعاً.

وذرع ما بين المقام إلى باب المسجد الذي يخرج منه إلى الصفا مائة ذراع وأربع وستون ذراعاً ونصف.

وذرع ما بين باب المسجد الذي يخرج منه إلى الصفا إلى وسط الصفا مائة ذراع واثنتا عشرة ذراعاً ونصف.

وعلى الصفا اثنتا عشرة درجة من حجارة. ومن وسط الصفا إلى علم المسعى الذي في جدر المنارة، مائة ذراع واثنتان وأربعون ذراعاً ونصف.

والعَلَم أسطوانة طولها ثلاثة أذرع، وهي مبنية في حد المنارة، وهي من الأرض على أربع أذرع، وهى مُلبّسة بالفسيفساء، وفوقها لوح طوله ذراع وثماني عشرة

(١) أخبار مكة : ٨٨٢/٢ – ٨٨٣.

أصبعاً، وعرضه ذراع، مكتوب فيه بالذهب، وفوقه طاق ساج[1].

وذرع ما بين العلم الذي في حد المنارة إلى العلم الأخضر الذي على باب المسجد، وهو المسعى مائة ذراع واثنتا عشرة ذراعاً، والسعي بين العَلَمين.

وطول العلم الذي على باب المسجد عشر أذرع وأربع عشرة أصبعاً. منه أسطوانة مبيضة ست أذرع، وفوقها أسطوانة طولها ذراعان وعشرون أصبعاً، وهي مُلبّسة فسيفساء أخضر، وفوقها لوح طوله ذراع وثماني عشرة أصبعاً، واللوح مكتوب فيه بالذهب.

وذرع ما بين العَلَم الذي على باب المسجد إلى المروة خمسمائة ذراع ونصف ذراع[2]. وعلى المروة خمس عشرة درجة[3].

وذرع ما بين الصفا والمروة سبعمائة ذراع وست وستون ذراعاً ونصف.

وذرع ما بين العَلَم الذي على باب المسجد إلى العلم الذي بحذائه على باب دار العباس بن عبد المطلب، وبينهما عرض المسعى خمس وثلاثون ذراعاً ونصف[4].

ومن العَلَم الذي على باب دار العباس إلى العلم الذي عند دار زراع بن عبّاد الذي بحذاء العَلَم الذي في جدر المنارة وبينهما الوادي مائة ذراع وأحد وعشرون ذراعاً[5].

وذرع طواف سبع بالكعبة ثمانمائة ذراع وست وثلاثون ذراعاً وعشرون أصبعاً[6].

ومن المقام إلى الصفا مائتا ذراع وسبع وسبعون ذراعاً[7].

ومن الصفا إلى المروة طوف واحد، سبعمائة وستة وستون ذراعاً ونصف،

---

(١) أخبار مكة للأزرقي: ٦٦٦/٢ .

(٢) شفاء الغرام (٦٠٠/١).

(٣) المرجع السابق (٥٨٣/١).

(٤) أخبار مكة للأزرقي: ٦٦٧/٢

(٥) شفاء الغرام (٥٩٩/١). وانظر ما تقدم في: الفاكهي (٢٤٢/٢-٢٤٣).

(٦) المرجع السابق (٥٨٩/١).

(٧) أخبار مكة للأزرقي: ٦٦٨/٢ .

يكون سبع بينهما خمسة آلاف وثلاثمائة ذراع وخمس وستون ذراعاً ونصف[1].

ومن الركن الأسود إلى المقام، ومن المقام إلى الصفا، ومن الصفا إلى المروة سبع، ستة آلاف ذراع وخمسمائة وثماني وثلاثون ذراعاً وسبع عشرة أصبعاً[2].

وأخيراً أورد مبحثاً عن: « ذكر بناء درج الصفا والمروة »فقال: حدثنا أبو الوليد، قال: حدثني جدي أحمد بن محمد، قال: كانت الصفا والمروة يُسْنَد[3] فيهما مَنْ سعى بينهما، ولم يكن فيهما بناء ولا دَرَجٌ، حتى كان عبد الصمد بن علي في خلافة أبي جعفر المنصور، فبني درجهما التي هي اليوم درجهما، فكان أول من أحدث بنائها، ثم كحل بعد ذلك بالنورة في زمن مبارك الطبري في خلافة المأمون[4].

وقد نقل هذا الخبر الإمام محمد بن إسحاق الفاكهيّ (توفي بعد ٢٧٢هـ)، وكان معاصراً للأزرقيّ، في كتابه «أخبار مكة في قديم الدّهر وحديثه»[5].

ولقد عقد أبو الحسين محمد بن أحمد بن جُبير الكنانيّ الأندلسيّ الشاطبيّ البلنسي (ت٦١٤هـ)، في كتابه فصلاً بعنوان: «الصفا، وتوسعة المسجد الحرام»[6].

كما تحدّثَ عن درج الصّفا والمروة شهابُ الدين أحمد بن يحيى بن فضل الله العمريّ الدّمشقيّ (ت٧٤٩هـ) ، فقال: « الصفا: حجر أزرق عظيم في أصل جبل أبي قبيس، قد كسر بدرج إلى آخر موضع الوقوف، وأكثر ما ينتهي الناس منها إلى أثنى عشر درجة أو نحوها، وأما المروة: أيضاً فحجر عظيم إلى أصل جبل متصل بجبل قيقعان، كان قد انقسم على جزءين وبقيت بينهما فرجة تبين منها

(١) انظر: شفاء الغرام (١/٥٥٨).

(٢) انظر هذا المبحث في: الفاكهي (٢/٢٤٤)، والأعلاق النفيسة (ص:٥٣-٥٤).

(٣) يُسْنَد : أي يُصَعّد فيه . انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير : ٤٠٨/٢ .

(٤) انظر هذا المبحث في: الفاكهي (٢/٢٤٥، ٣/٢٣٩) والأعلاق النفيسة (ص:٥٤)، وشفاء الغرام (١/٥٥٩-٥٦٠). وفي عام ٨٠٢هـ جدد فرج بن برقوق درجهما، وفي عام ١٢٩٦هـ جددهما السلطان عبد الحميد الثاني العثماني. أما الميلان الأخضران فقد عمرهما سودون المحمدي عام ٣٤٧هـ، وعلق حولهما قنديلين للإضاءة. وقد كان شارع المسعى مكشوفاً فسقّفه الشريف حسين بن علي عام ١٣٤١هـ، وكان الحجّاج يألمون من الغبار في هذا الشارع في غدوهم ورواحهم فجرى تبليط الشارع المذكور في عهد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود عام ١٣٤٥هـ كما أسلفنا.

(٥) أخبار مكة للفاكهي: ٢/٢٤٥، و٣/٢٣٩.

(٦) رحلة ابن جبير : ص: ٦٨-٨٦.

درج عليها إلى آخر الوقوف »[1].

وعقد شرف الدّين أبو عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بابن بطّوطة (ت٧٧٩هـ). في كتابه مبحثاً بعنوان: « ذكر الصّفا والمروة »[2].

وتحدّثَ أيضاً الإمام تقي الدين أبو الطيب محمد بن أحمد بن عليّ الفاسي المكيّ المالكي (ت٨٣٢هـ)، في كتابه «شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام»، عن (توسعة المسجد الحرام وعمارته وذرعه).

وأضاف الفاسي: الصّفا هو مبدأ السّعي، وهو في أصل جبل أبي قُبيس، على ما ذكره غير واحد منَ العلماء، ومنهم أبو عُبيد البكري والنوويّ، وهو موضع مرتفع من جبلٍ لهُ درج، وفيه ثلاثة عقود، والدرج من أعلى العقود وأسفلها، والدرج الذي يصعد من الأولى إلى الثانية[3]



صورة قديمة للصفا تبين الثلاث عقود والدرج

المصدر : التاريخ القويم للكردي

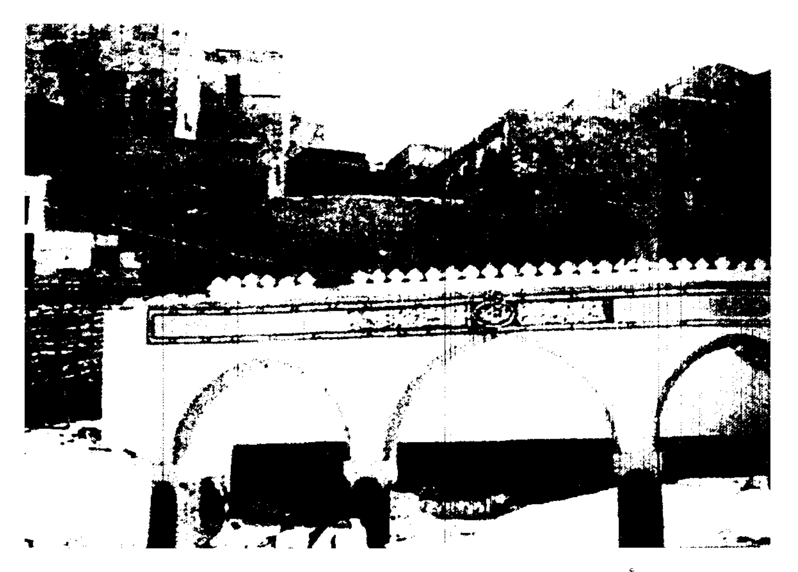
---

(١) مسالك الأبصار في ممالك الأمصار: ٧٨/١ منشورات: معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية، جامعة فرانكفورت – ألمانيا إصدار : فؤاد سزكين (طبع بالتصوير عن مخطوطة ١/٢٧٩٧ المحفوظة بمكتبة أحمد الثالث، طوبقا سراي – استانبول) .

(٢) رحلة ابن بطوطة (تحفة النظار وغرائب الأمصار) : ص ١٦١ – ١٦٢ .

(٣) شفاء الغرام للفاسي : ٤٧٦/١، وانظر : تحصيل المرام للصباغ : ٢٤٢/١.

ثم قال: «الصفا موضع مرتفع من جبل له درج، وفيه ثلاثة عقود، والدرج من أعلى العقود وأسفلها، والدرج الذي يصعد من الأولى إلى الثانية منهن بثلاث درجات في وسطها، وتحت العقود درجة وتحتها فرشة كبيرة، ويليها ثلاث درجات، ثم فرشة مثل الفرشة السابقة تتصل بالأرض، وربما أُهيل التراب عليها فغيِّب، وعرض الثلاث درجات التي بين الفرشتين ذراعان ونصف ذراع، كل ذلك بذراع الحديد، وتحت الفرشة السفلى التي تتصل بالأرض درج مدفون، وهو ثمان درجات، تم فرشة مثل الفرشة السابقة، ثم درجتان، وتحت هاتين الدرجتين حجر كبير يشبه أن يكون من جبل، وهذا الدرج المدفون لم نراه إلا في محاذاة العقد[1] الأوسط من عقود الصفا.



صورة أخرى للعقود الثلاثة التي كانت بالصفا قبل التوسعة السعودية
المصدر : التاريخ القويم للكردي

---

(١) عَرَفتِ العمارة الإسلامية أنواعاً مختلفة من العقود، وفَضّل كل بلد نوعاً، ومن العقود التي استعملت في العمارة الإسلامية:

أ- عقد على شكل حدوة الحصان، يتألف من قطاع دائري أكبر من نصف دائرة، وهو المقصود هنا .

ب- والعقد المخموس، ويتألف من قوس ودائرتين، وهو مدبب الشكل.

ج- العقد ذو الفصوص، ويتألف من سلسلة عقود صغيرة، واستعمل في بلاد المغرب، انظر: تاريخ العمارة في العصور الوسطى ٢/٢٥٣ .

ثم أضاف قوله: والظاهر والله أعلم أن في مقابلة العقدين مثل ذلك، وذرع ما بين وجه العقد الأوسط على الصفا إلى منتهى الدرج المدفون ثمانية عشر ذراعاً بالحديد، وكان تحرير ذلك بحضوري بعد الأمر بالحفر على الدرج المشار إليها في سابع عشر شوال سنة أربع عشرة وثمانمائة، وكان ابتداء حفرنا عن ذلك يوم السبت خامس عشر من شوال المذكور»[1].

ثم قال: وكان الناس يأتون لمشاهدة ما ظهر من الدرج أفوجاً أفواجاً، وحصل لهم بذلك غبطة وسرور، لأن كثيراً من الساعين لا يرقون في الدرج الظاهر الآن، خصوصاً الساعي راكباً، وسبب حفرنا عن ذلك أنه حاك في نفس بعض فقهاء مكة في عصرنا - يقصد عصره أي عصر الفاسي - عدم صحة سعي من لم يرق في الدرج الظاهر، لأن بعض متأخري الشافعية الفقهاء قد أشار إلى أن في الصفا دَرَجاً مستحدثاً ينبغي للساعي الاحتياط بالرقيّ عليها، إلى أن يستيقن»[2].

ثم أردف معلقا على تحديد الأزرقي المسافة ما بين المسافة ما بين الحجر الأسود والصفا بقوله: «إن الفرشة التي تحت الدرجات الثلاث إلى آخر الفرشة التي فوقها تحت الدرجة التي تحت العقد الأوسط عشرة أذرع باليد، وذلك هو العقد الزائد على ما ذكره الأزرقي في مقدار ما بين الحجر الأسود والصفا، وإنما ذكر الأزرقي ذرع ما بين الحجر الأسود والصفا ليبين أن ما وراء ذلك محل للسعي، والفرشة السفلى المشار إليها من وراء الذرع المذكور فتكون محلاً للسعي على هذا، ويصح إن شاء الله تعالى سعْيُ من وقف عليها، فلا يقصر الساعي عنها، ولا يجب عليه الرقي على ما وراءها. والله أعلم»[3].

وفي سنة (١٠٧٢هـ) أمر السلطان محمد الرابع (١٠٥٨ - ١٠٩٩هـ) بوضع ثمانية قناديل في المسجد بعد أن أمر بترميم المسجد[4].

(١) شفاء الغرام للفاسي: ١/ ٤٧٦ - ٤٧٧، وانظر: تحصيل المرام للصباغ: ١/٢٤٢ .

(٢) المرجع السابق: ١/٤٧٧.

(٣) المرجع السابق: ١/ ٤٧٩.

(٤) الأعلام بأعلام البلد الحرام للنهرواني: ص ٢٧٩ .

قال الصباغ (ت ١٣٢١هـ) معلقاً على زيادة المسعى: « وهاهنا إشكال ما رأيت من تعرض له، وهو أن السعي بين الصفا والمروة من الأمور التعبدية التي أوجبها الله تعالى علينا ولا يجوز العدول عنه، ولا تؤدى هذه العبادة إلا في ذلك المكان المخصوص الذي سعى فيه ﷺ، وعلى ما ذكر هؤلاء الثقات إدخال ذلك القدر من المسعى في الحرم الشريف وتحويل المسعى إلى دار محمد بن عباد، والمكان الذي يسعى فيه الآن لا يتحقق أنه بعض من المسعى الذي سعى فيه رسول الله ﷺ أو غيره، فكيف يصح السعي فيه وقد حُوّل عن محلّه كما ذكره هؤلاء الثقات ؟

ولعل الجواب عن ذلك: أن المسعى في عهد رسول الله ﷺ كان عريضاً، وبُنيت تلك الدور بعد رسول الله ﷺ في عرض المسعى القديم فهدمها المهدي، وأدخل بعضها في المسجد الحرام، وترك بعضها للسعي فيه، ولم يُحوّل تحويلاً كُلياً، وإلا لأنكر ذلك علماء الدين من الأئمة المجتهدين رضي الله عنهم أجمعين مع توفُّرهم إذ ذاك، فكان موجوداً في ذلك الوقت الإمامان أبو يوسف ومحمد بن الحسن، والإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة رضي الله عنه، وقد أقروا ذلك وسكتوا، وكذا من بعدهم مثل الإمام الشافعي، والإمام أحمد بن حنبل، وبقية المجتهدين فكان اجتماعهم على صحة السعي في هذا المحل الموجود الآن[1] من غير نكير نقل عنهم[2].

وبقي إشكال آخر في جواز إدخال شيء من المسعى في المسجد، وكيف يصير ذلك مسجداً ؟ وكيف حال الاعتكاف فيه ؟

وحلّه: بأن يجعل المسعى حكم الطريق العام ، وقد قال علماؤنا: بجواز إدخال الطريق في المسجد إذا لم يَضُرَّ بأصحاب الطريق، فيصير مسجداً، ويصح الاعتكاف فيه حيث لا يضرّ بمن يسعى، فاعلم ذلك. وهذا مما تفردت ببيانه فلله الحمد والتوفيق لبيانه»[3].

(١) يقصد ما كان في زمنه، أو في زمن من نقل عنه .

(٢) تحصيل المرام في أخبار البيت الحرام والمشاعر العظام ومكة والحرم وولاتها الفخام : ١/٣٤٢ - ٣٤٣.

(٣) المرجع السابق.

ذكر أول من مَهَّد أرض المسعى :

لم أقف في المصادر التاريخية لمكة المكرمة والحرم المكي الشريف لذكر من قام بأول عملية تسوية لأرض المسعى الواقعة بين جبلي الصفا والمروة، وتمهيدها وإزالة الأحجار والعقبات منها، لأن أرض المسعى كانت وادياً بين هذين الجبلين وفيها ارتفاع، وانخفاض، واعوجاج، كما كانت تتعرض كثيراً للسيول والأمطار.

ومعلوم أن توسعة الخليفة المهدي العباسي للحرم المكي الشريف تعد من أعظم التوسعات للحرم، قبل التوسعة السعودية، وقد استنتج بعض المؤرخين أن تكون تلك التوسعة قد شملت جزءاً من أرض المسعى، بعد أن تمت إزالة بعض الدور والدكاكين وقد توالت من بعده أعمال الخلفاء والملوك.

أما فرش المسعى بالبلاط فقد كان في زمن الشريف حسين بن علي بن عون بغرض إصلاحات وترميمات في أرض المسعى، وفرشت أجزاء منه بالبلاط، أي بالحجارة الجبلية، وكانت أرضها من قبل تراباً، فإذا كثر الحجيج تصاعد منها الغبار، وكان ذلك في شوال سنة ١٣٣٥هـ[١]، ثم في عهد مؤسس الدولة السعودية الملك عبد العزيز آل سعود رحمه الله تم تبليطه وفرشه كاملاً بحجارة مربعة، وهي ما يطلق عليها « الحجر الصوان »[٢]، وكان ذلك في عام ١٣٤٥هـ، فهو بذلك يعد أول من بلط المسعى كاملاً، منعاً لإثارة الغبار والأتربة.

(١) التاريخ القويم لمكة وبيت الله الكريم : ٣٦٢/٥ .

(٢) الحجر الصوان : هو ضرب من الحجارة فيه صلابة، يتطاير منه شرر عند قدحه بالزناد، انظر : المعجم الوسيط ٥٣٠/١.



صورة تبين فرش أرضية المسعى بالبلاط في عهد الملك عبد العزيز طيب الله ثراه

أول من سقف المسعى :

وعن أول من سقف المسعى منذ تاريخ بناء المسجد الحرام فهو ملك الحجاز الشريف حسين بن علي بن عون، حيث لم يكن له سقف يقي الساعين شدة الشمس وحرارتها، وكان ذلك في شوال سنة ١٣٣٥هـ[١]. وامتد هذا السقف من المروة إلى باب العباس فقط، ولم يكمل لقصر المسافة المتبقية.

(١) التاريخ القويم لمكة وبيت الله الكريم : ٣٦٢/٥ .



شارع المسعى ويرى فيه المظلة قبل التوسعة السعودية
المصدر : التاريخ القويم للكردي

وفي عهد الملك عبد العزيز آل سعود أمر رحمه الله في عام ١٣٦٦هـ بإعادة سقف المسعى بطريقة معمارية روعي فيها الإتقان والجودة العالية، وامتد السقف طول المسعى ما عدا آخر ثمانية أمتار من جهة باب علي، حيث كانت بهواً وميداناً متسعاً.



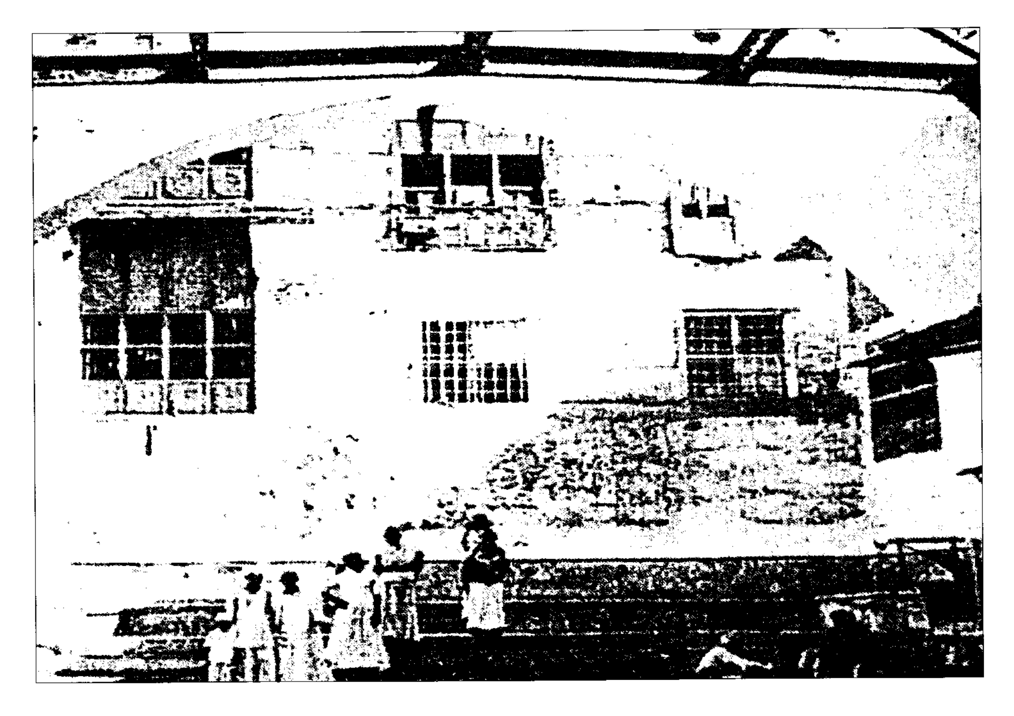
شارع المسعى ويرى فيه المظلة التي أمر بها الملك عبد العزيز طيب الله ثراه عام ١٣٦٦هـ
المصدر : التطور العمراني للأستاذ الدكتور ناصر الحارثي

ولقد وصف المسعى العديد من المصنفينَ ومنهم: إبراهيم رفعت باشا بن سويفيّ المصري (١٣٥٣هـ)، والذي ولي إمارة الحج ثلاث مرات (١٣٢٠و١٣٢١و١٣٢٥هـ)، وصنّف كتاب « مرآة الحرمين »، والذي يدل على اطلاع واسع، ومعرفة دقيقة، وذلك بقوله: الصفا الذي هو مبدأ السعي في أصل جبل أبي قبيس جنوبي المسجد الحرام على مقربة من بابه المسمى بباب الصفا، وهو مكان شبيه بالمصلى طوله ستة أمتار، وعرضه ثلاثة مرتفع عن الأرض بنحو مترين، يصعد إليه بأربع درجات، وفي جنوبي هذا المكان أي وراءه أربع درجات أخرى صاعدة أقيم عليها ثلاثة عقود في صف واحد من الشرق إلى الغرب، وبعد هذه الدرجات الخلفية أصل جبل أبي قبيس، وحول الصفا جدار يحيط به ماعدا الجهة الشمالية التي منها المرتقى، ويظهر أن في الأرض درجاً آخر غير الظاهر استتر لما رفع مستوى الشارع يدل على ذلك ما ذكره التقي الفاسي في كتابه[1].

---

(١) مرآة الحرمين، أو الرحلات الحجازية والحج ومشاعره المقدسة لإبراهيم رفعت باشا : ١/ ٣٢٠.

وقال عن المروة: تقع في الشمال الشرقي للمسجد الحرام على بعد منه وهي منتهى السعي في أصل جبل قيقعان، وهي محل مرتفع كالصفا يصعد إليه بخمس درجات فقط بعدها مصطبة طولها أربعة أمتار في عرض مترين، بعدها مصطبة أخرى عرضها متر واحد وهي ملاصقة لجدار المروة الشمالي، إذ حولها ثلاث جدر في شماليها وشرقيها وغربيها، والدور من وراء ذلك، ومن دون الدرجات الخمس عقد شاهق من الجدار إلى الجدار، وهو بعيد عن مبدأ الدرج من أسفل بنحو مترين، والشارع الذي بين الصفا والمروة هو المسعى، وطوله ٤٠٥ متر، وعرضه عشرة أو أثنا عشرة متراً[١].



صورة تبين الدرج الموجود على المروة ، ويظهر فيها العقد وهي قبل التوسعة السعودية
المصدر : التاريخ القويم للكردي

وهو مقسم إلى ثلاثة أقسام يمشي الساعي في القسمين المتطرفين، ويهرول في القسم الوسط، والقسم الأول من الصفا إلى الميلين الأخضرين وهما عمودان أخضران أحدهما في الحائط المقابل للمسجد، وثانيهما حذاءها بجوار باب

(١) لو كان المسعى كما وصفه إبراهيم رفعت باشا بهذا العرض (١٠ أو ١٢ متراً) هل كان سيستوعب كل هذه الأعداد الغفيرة، وهل الذين أشاروا إلى أن ما وَسَعَ المسلمين خلال عام ١٤٢٨هـ سيسعهم في ظل هذه الأعداد والحشود الهائلة ؟.

المسجد الحرام المسمى بباب البغلة، وطول هذا القسم خمسة وسبعون متراً، والقسم الوسط يبدئ من هذين الميلين وينتهي إلى ميلين آخرين أحدهما بباب المسجد المسمى بباب علي، والآخر في الحائط المقابل لجدر المسجد من الناحية الثانية، وطول هذا القسم سبعون متراً، والثالث من هذين الميلين على المروة وطوله ٢٦٠ متراً[١].





صورة للميلين الأخضرين قديما، وقد هدم أحدهما عام ١٣٧٥هـ، والآخر عام ١٣٧٦هـ بسبب التوسعة السعودية للمسعى
المصدر : التاريخ القويم للكردي

ووصف المسعى وتوسعة المسجد الحرام المؤرخ عبد الله بن محمد الغازي المكي (ت١٣٥٦هـ)، في كتابه «إفادة الأنام بذكر أخبار البلد الحرام»[٢]، وتحدث عن عمارته وتوسعته.

كما وصف محمد حسين هيكل الصفا والمروة قبل عام ١٣٧٠هـ، بقوله: «كان المسعى في صدر الإسلام طريقاً مستقيماً ينقص طوله عن الميلين، ويصل إلى ربوتي

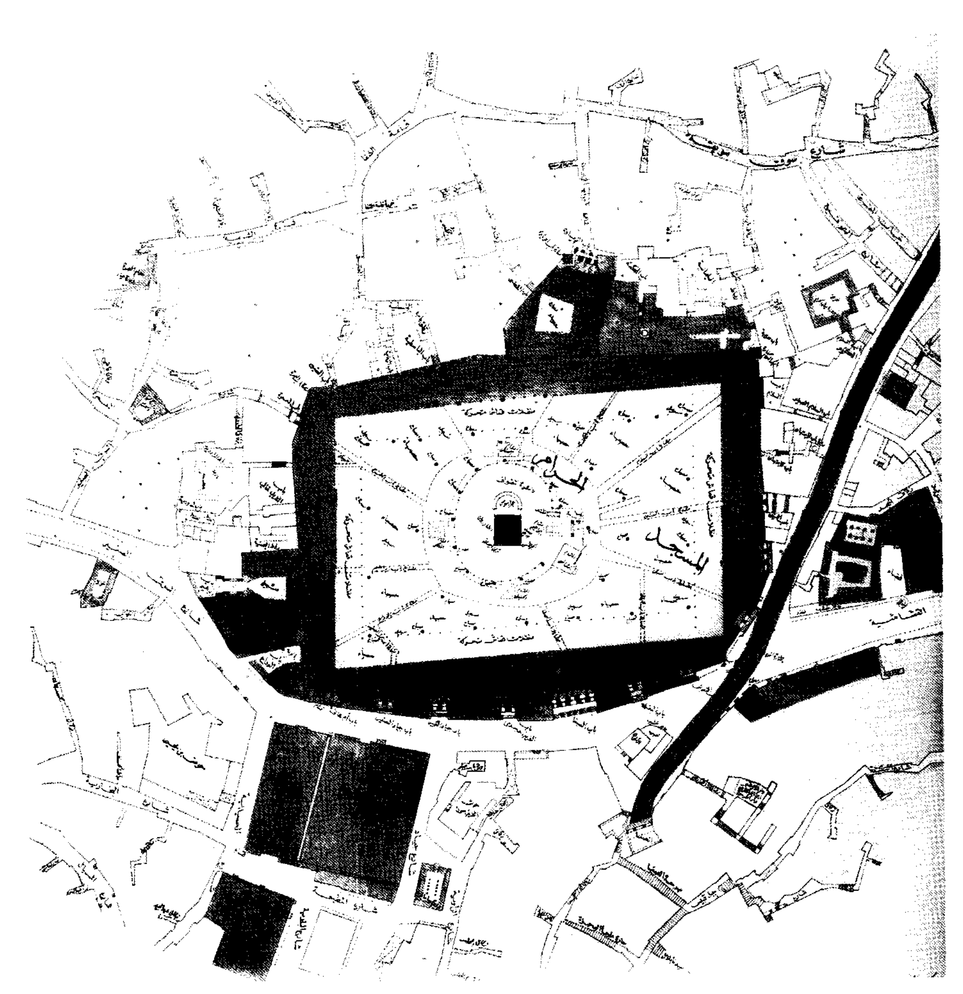
---

(١) مرآة الحرمين، أو الرحلات الحجازية والحج ومشاعره المقدسة لإبراهيم رفعت باشا : ٣٢١/١.

(٢) يسر الله لي تحقيق ودراسة هذا الكتاب في سبعة مجلدات، بتكليف من دارة الملك عبد العزيز بالرياض، وقد تم دفعه للطبع منذ أكثر من عام .

الصفا والمروة، وكان متصلاً بما حوله من فسيح الصحراء، تطل عليه الجبال المحيطة بمكة، أما اليوم – يقصد في زمن تحريره ذلك – ، ومنذ بضع مئات من السنين فقد أحيط بالمباني والعمارة التي طغت عليه، وقد أحيل كل من الربوتين إلى درج أقيمت حوله جدران تحجب بين الساعين وفسحة الجو، وبهاء السماء، وقد بلغ من طغيان المباني أن أعوج المسعى اعوجاجاً يحول دون رؤية الصفا من المروة، والمروة من الصفا.

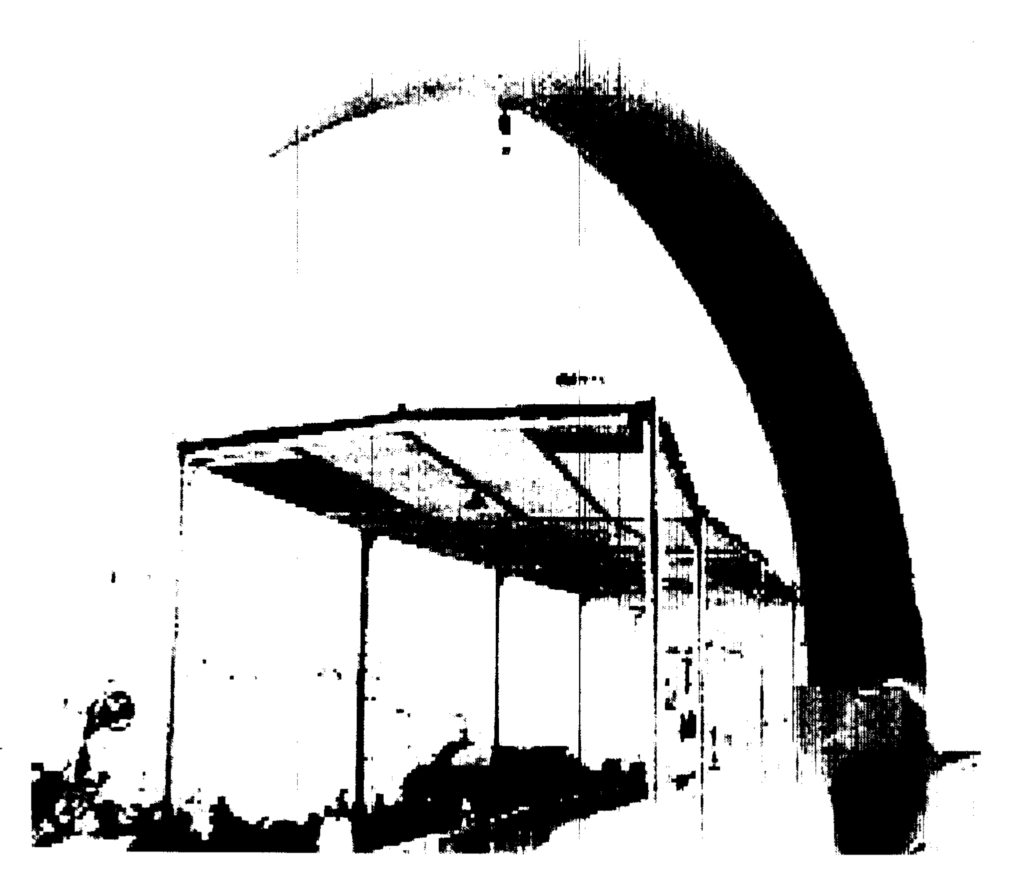
وتخترق المسعى طرق تسير فيها الإبل والدواب والعربات والسيارات، وقد كان هذا الطريق إلى سنوات مضت كله بالرمال، أما الآن فقد رصف بالحجر رصفا غير منتظم»(١).



مخطط المسجد الحرام ويتبين فيه اعوجاج المسعى قبل التوسعة السعودية ١٣٧٥هـ إصدار: وزارة المالية والاقتصاد الوطني في المملكة العربية السعودي

(١) في منزل الوحي، لمحمد حسين هيكل، نشر : مكتبة النهضة المصرية – القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٥٢م.

وكذا كتب الأستاذ محمد طاهر بن عبد القادر بن محمود الكردي المكيّ (ت١٤٠٠هـ)، في كتابه «التاريخ القويم لِمكة وبيت الله الكريم»، عن المسعى وتوسعته، وكانت كتابته من أوسع الكتابات، إذ ذكر أنه في عام ١٣٣٥هـ أنشأ الشريف حسين بن علي مظلة على المسعى من ناحية المروة، حتى باب العباس (باب علي) وظل الجزء الآخر الممتد من باب علي إلى الصفا بدون مظلة[١].



صورة تبين المظلة المذكورة ويرى فيها عقد المروة

(١) التاريخ القويم لمكة وبيت الله الكريم : ٣٦٢/٥.

ثم أضاف: ولم تصمد هذه المظلة للعوامل الجوية، وأصابها الصدأ، وأصبحت بها ثقوب عديدة، فأمر الملك عبد العزيز رحمه الله عام ١٣٦٦هـ بإزالتها تمهيداً لعمل مظلة ضخمة بصفة فنية محكمة، أعمدتها من الحديد وسقفها من الصاج المزدوج بينهما مواد عازلة للحرارة تغطي كامل المسعى من المروة للصفا، ماعدا الجزء الذي يبلغ طوله ثمانية أمتار، والذي يقع أمام باب علي، لأنه ميدان متسع وبقاؤه بغير سقف أجمل وأحسن[١].

وكذا تحدّث الأستاذ أحمد محمد السباعيّ (ت ١٤٠٤هـ) في كتابه «تاريخ مكة»، عن المسعى وتوسعته، وغير ذلك من الكتابات الحديثية والفقهية، والتاريخية القديمة والمعاصرة التي تناولت وصف الصفا والمروة، والمسعى وتحدثت عن توسعة المسجد الحرام، والمسعى.

الصفا والمروة في عهد الدولة السعودية :

وفي العهد السعودي أمر الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود (١٢٩٣-١٣٧٣هـ)، مؤسس الدولة السعودية رحمه الله تعالى في سنة (١٣٤٥هـ)، بفرش المسعى بالحجارة منعاً لإثارة التراب والغبار، فسهل السّعي بعد رصف وتبليط المسعى، وأيضاً تسقيفه في عام ١٣٦٦هـ، حيث بلغ عرض السقيفة التي أمر الملك عبد العزيز بإنشائها (٢٠ متراً) وبطول (٣٥٠ متراً) من الصفا وحتى المروة[٢].

وقد كان الساعون يجدون مشقة كبيرة في سعيهم بين الصفا والمروة، نتيجة إحاطة طريق المسعى بالبيوت والدكاكين، التي أضاقت المسعى، بالإضافة إلى تعرج الطريق، واختلاط الساعين بأعداد كبيرة من المتسوقين، مما يشوش على الساعي ويوثر على روحانية المكان، ويسبب إزعاجاً كبيراً للساعين عند أدائهم لنسكهم.

(١) التاريخ القويم لمكة وبيت الله الكريم: ٥/٣٦٢، وقبل البدء في التوسعة السعودية التي تمت عام ١٣٧٥هـ تم تفكيك هذه المظلة، وأعيد تركيبها في شارع المدعى والجودرية، وظلت حتى عام ١٤٢٢هـ، ثم أزيلت تماماً.

(٢) عمارة المسجد الحرام والمسجد النبوي: ١٢١- ١٢٢، وانظر أيضاً ما ذكرناه في مبحث عمارة المسجد الحرام عبر العصور.

وكان لوجود المباني المنتشرة حول المسجد الحرام، وضيق الطرق المؤدية إليه، وصعوبة دخول المسجد والخروج منه أثراً كبيراً في زيادة الارتباك، خاصة عند مداخل الحرم.

فضلاً عن تضاعف عدد الحجّاج والزوّار القادمين للحرمين الشريفين، مما جعل الحاجة ملحَّة إلى توسعة الحرم المكي توسعة تتلاءم والأعداد الكبيرة من الوافدين إلى البلاد المقدسة، فواكب ذلك اهتمام الدولة السعودية بتوسعة المسجد الحرام، والمسجد النبوي الشريف.

ولهذا أمر الملك سعود رحمه الله في عام ١٣٦٨هـ بالبدء في توسعة شاملة لبيت الله الحرام وعمارته في ثلاث مراحل شملت إزالة المنشآت السكنية والتجارية التي كانت قائمة في الجهة المقابلة للمسجد شرق المسعى، وكان منها: المدرسة المحمدية الابتدائية، وكذلك إزالة المباني التي كانت قريبة من المروة، ثم بدئ في بناء الدور الأرضي من المسعى وإدخاله داخل المسجد الحرام، ومن ثم تم بناء الطابقين اللذين في المسعى، لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الساعين، وبلغ طول المسعى (٣٩٥ متراً)، وبعرض (٢٠ متراً)[١]، وبلغ ارتفاع الدور الأرضي للمسعى (١١,٧٥ متراً) والدور الثاني (٨,٥ متراً) مع إقامة حائط طولي ذي اتجاهين، وتخصيص مسار مزدوج يستخدمه العجزة الذين يستعينون بالكراسي المتحركة في سعيهم مع إقامة حاجز في وسط المسعى يقسمه إلى قسمين لتيسير عملية السعي، أحدهما مخصص للسعي من الصفا إلى المروة، والثاني من المروة إلى الصفا، ونتيجة لهذه التعديلات والترميمات دمج المسعى داخل مباني المسجد الحرام.

ثم جرى حفر مجرى للسيل، صمم ليكون مغطى بعرض خمسة أمتار وارتفاع يتراوح مابين أربعة إلى ستة أمتار في المنطقة الواقعة من بداية جدار المسعى الشرقي، ويستمر في منطقة المسعى مما يلي باب الصفا وباب علي بمسافة (٧٠ متراً تقريباً).

كما أنشئ للحرم ١٦ بابًا في الجهة الشرقية (ناحية المسعى)، كما تمّ إنشاء درج ذي مسارين لكلّ من الصّفا والمروة؛ خصّص أحدهما للصّعود والآخر

(١) المسجد الحرام، نشر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ص ١٧.

للهبوط. كما أنشئ مجرى بعرض خمسة أمتار وارتفاع يتراوح ما بين أربعة وستة أمتار لتحويل مجرى السّيل الذي كان يخترق المسعى ويتسرّب إلى داخل الحرم، واستمرت هذه التوسعات والإنشاءات حتى عام ١٣٨٣هـ .

ثم أنشئت سبعة جسور في هواء الدور الأرضي للمسعى مرتبطة بأبواب حديدية، امتدت عبر فتحات النوافذ المثبتة في جدار المسعى من جهة الشرق، وذلك لتسهيل حركة المارين إلى رواق المسجد الداخلي، والخارجين منه، بحيث لا يمرون في وسط الساعين، فتحدث عرقلة وتدافع بينهم.

وفي الرابع من شهر ربيع الأول من عام ١٣٧٥هـ بدأ العمل في هدم المباني الواقعة في مسار الطريق الجديد الذي تقرر فتحه خلف الصفا، كما أزيلت المنشئات السكنية والتجارية التي كانت قائمة في الجهة المقابلة للمسجد شرق المسعى، أو الواقعة في مسار مجرى السيل الجديد، حيث واصلت المعدات أعمالها في حفر مجرى السيل المغطى بعرض خمسة أمتار، وارتفاع يتراوح ما بين أربعة وستة أمتار في المنطقة الواقعة من بداية دار المسعى الشرقي، ويستمر في منطقة المسعى مما يلي باب الصفا، وباب عليٍّ بمسافة (٧٠ متراً).

فبُدئ بشق طريق جديد يمتد بجانب الصفا والمروة إلى حي القرارة والشامية، فتمكن بذلك الحجاج من السعي من دون إزعاج المارة.

وفي ١٣٧٥/٧/٢٢هـ صدر الأمر الملكي رقم ٢٩٢٥/١/١٥ باعتماد الخرائط والتصاميم الجديدة الخاصة بمشروع توسعة المسجد الحرام.

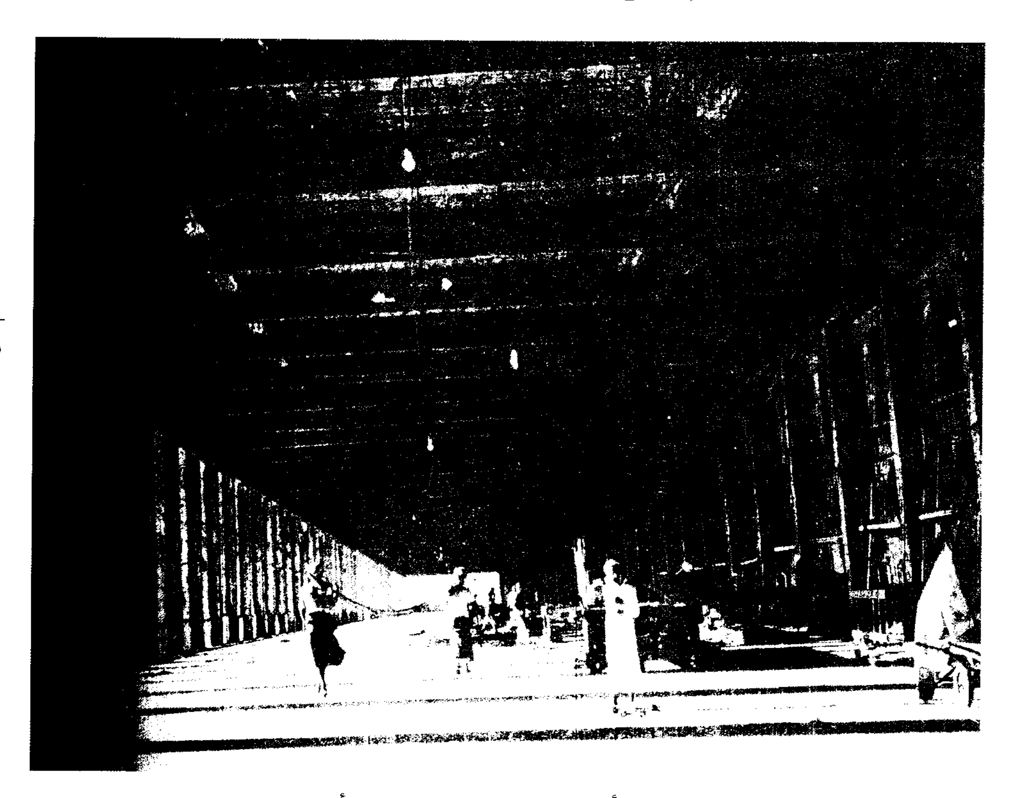
وقد شمل ذلك كل المباني القائمة شرق المسجد الحرام، وحول منطقة الصفا وعلى طول الجهة الجنوبية الشرقية من المسجد، وتمت إزالة الأنقاض، وحفر الأرض لإنشاء طبقة من الأقبية بارتفاع ثلاثة أمتار ونصف المتر تحت أرض المناطق المحيطة بالمسجد، وما أن انتهت أعمال تشييد الأقبية حتى بدئ في بناء الدور الأرضي من المسعى وإدخاله داخل المسجد الحرام، كما تم أيضاً الانتهاء من بناء مجرى السيل الذي بني بكامله بالخرسانة المسلحة بشكل سميك، وقد تم الانتهاء من بنائه عام ١٣٧٧هـ ، وفي الوقت نفسه تواصلت أعمال البناء في المسعى(١).

(١) عمارة المسجد الحرام والمسجد النبوي : ١٢٦- ١٢٩.

وفي عام ١٣٧٦هـ حدث تصدع في عقد عند المروة، وخشية من سقوطه على الساعين أصدر سمو ولي العهد الملك فيصل بن عبد العزيز- رحمه الله - أمراً برقياً ملكياً برقم (١٠٤٥٥) وتاريخ ١٣٧٦/٩/١٧هـ ونصه: «بحث موضوع عقد المروة الذي ظهر به تصدع، يقتضي اجتماع كل من الشيخ عبد الله بن دهيش، والشيخ عبد الملك بن إبراهيم، والسيد علوي مالكي، لمشاهدة التصدع الحاصل واتخاذ قرار بذلك لإجراء اللازم على أساسه».

وقد اجتمعت تلك اللجنة بناء على هذا التوجيه في عصر يوم الخميس الموافق ١٨ رمضان عام ١٣٧٦هـ حول العقد المتصدع عند المروة وشاهدوه، وتوقعوا سقوطه متصدعا سيما من ركنه الشرقي، وفي وسطه تصدع يخشى سقوطه على الساعين لانهياره وقدمه، مع الاحتفاظ بمحله، فوجدت اللجنة أن بقائه فيه ضرر على الساعين، فقررت هدم هذا العقد المتصدع إزالة للضرر، وللمصلحة.

وفي ١٣٧٧/١٠/٢٤هـ تم هدم عقد الصفا وبنيت درجات من الاسمنت المسلح للصعود ودرجات للهبوط، في أثناء إصلاح منطقة المسعى في عهد الملك سعود يرحمه الله.



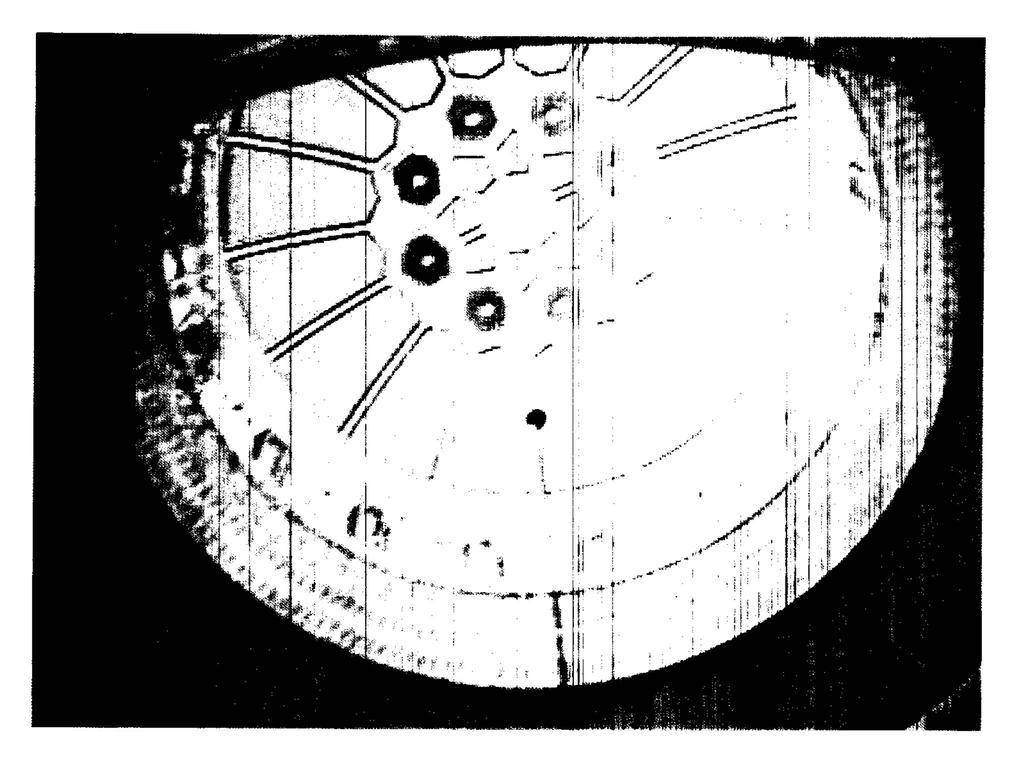
صورة من داخل المسعى أثناء العمارة السعودية التي بدأت في عام ١٣٧٥هـ
المصدر : التاريخ القويم للكردي

وفي عام ١٣٨٤هـ في بداية عهد الملك فيصل رحمه الله تم تشييد قبة الصفا المقببة، وكسوة واجهات الدور الأول من المسعى وأعمدته وأرضيته بالرخام، وتغطية سقفه بالزخارف المصنوعة من الحجر الصناعي الملون، وقد أصبحت مساحة المسعى بعد أن ألحق بالمسجد (١٦٧٠٠ متراً) للطابقين.



صورة حديثة للمسعى قبل توسعة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله

وفي عهد الملك خالد رحمه الله تم تركيب مكيفات صحراوية ومراوح عادية في المسعى لتقليل درجات الحرارة، ووقاية الساعين بين الصفا والمروة من شدة الحر، وتم أيضاً تركيب حواجز معدنية على جانبي الحاجز الأوسط بطول ممر السعي بالدور الأرضي بعرض متر واحد في كل اتجاه لتكون ممراً لعربات العجزة والمعاقين الراغبين في السعي من الحجاج والمعتمرين ، وأيضاً تمت تغطية المنحدرات في منطقة جبلي الصفا والمروة برخام محفور مانع للانزلاق، وميسر للحركة صعوداً وهبوطاً للساعين.



صورة لقبة الصفا المشيدة في العمارة السعودية

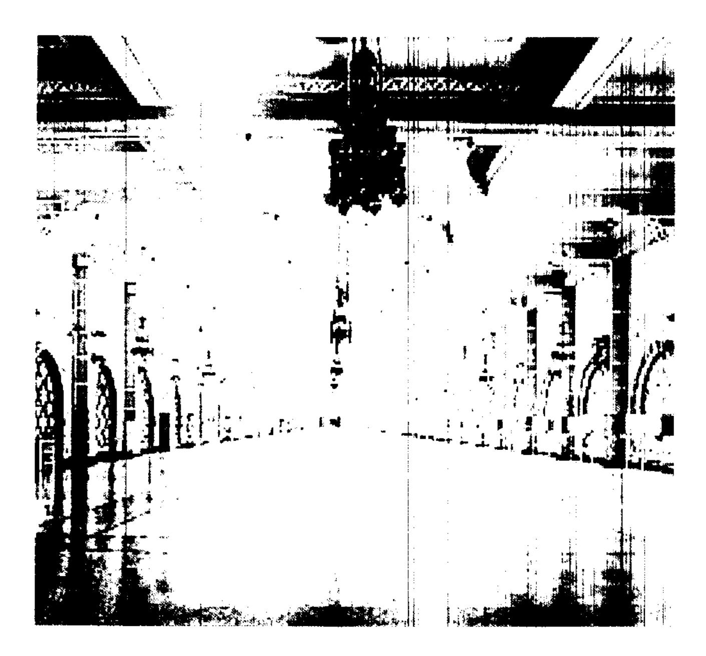
وفي عهد الملك فهد رحمه الله شهد الحرمان الشريفان أكبر توسعة على مر التاريخ، فكانت توسعة عملاقة شهد بها القاصي والداني، ويسرت كثيراً على حجاج وزوار الحرمين، فكانت أكبر توسعة معتمدة على تكنولوجيات البناء الحديث، وزاد من مساحة الحرم، وساحات حول الحرم لاستيعاب الزيادة المطردة في جموع المصلين، مع تركيب مكيفات وثريات إضائية كبيرة وعملاقة ذات شكل جميل، وقد حظي المسعى باهتمام كبير ضمن هذه التوسعة فتم توسعة منطقة الصفا في الطابق الأول تسهيلا للساعين؛ وذلك بتضييق دائرة فتحة الصفا الواقعة تحت قبة الصفا، وذلك عام ١٤١٥هـ.



صورة للمسعى من الدور الثاني

وفي عام ١٤١٧هـ تم أيضًا إعادة تهيئة منطقة المروة لغرض القضاء على الزحام في هذا الموقع، حتى صارت مساحة المنطقة (٣٧٥) مترًا مربعًا بدلا من المساحة السابقة وهي (٢٤٥) مترًا مربعًا.

وفي نفس العام حصلت أيضًا توسعة الممر الداخل من جهة المروة إلى المسعى في الطابق الأول، وأُحدثت أبواب جديدة في الطابق الأرضي والأول للدخول والخروج من جهة المروة.



صورة أخرى للمسعى من الدور الثاني

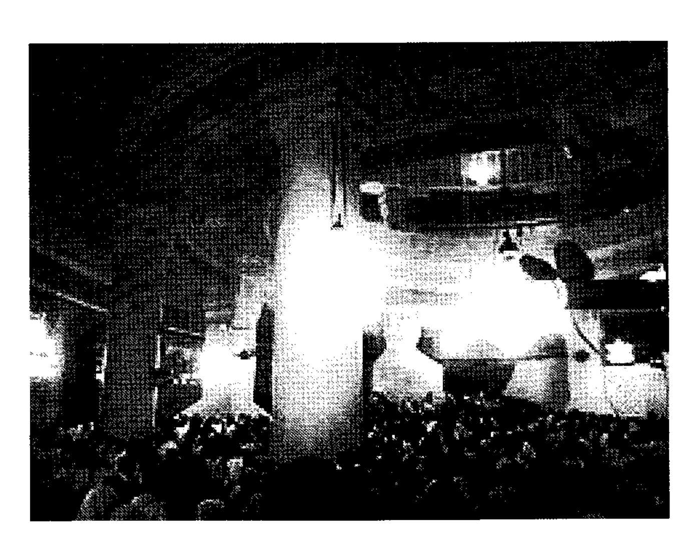
وفي العام التالي تم إنشاء جسر الراقوبة الذي يربط سطح المسجد الحرام بمنطقة الراقوبة من جهة المروة، لتسهيل الدخول والخروج إلى سطح المسجد الحرام. ويبلغ طول الجسر ٧٢,٥ مترًا، ويتراوح عرضه من عشرة أمتار ونصف إلى أحد عشر مترًا ونصف، وتم تنفيذه وفق أحدث التصاميم الإنشائية، وبما يتناسق مع الشكل الخارجي للمسجد الحرام، مع توسعة الممر الملاصق للمسعى الذي يستعمل للطواف بالطابق الأول في أوقات الزحام من منطقة الصفا إلى ما يقابل منتصف المسعى؛ حيث تمت توسعته، فأصبح عرضه تسعة أمتار وعشرين سنتيمترًا، ويبلغ طوله سبعين مترًا.

وخلال عامي ١٤٢٠ – ١٤٢٢هـ جرى فتح ثلاثة أبواب كل باب بفتحتين عند المروة لتسهيل الخروج من ذلك الطرف تفاديا للازدحام، حسب النسق التالي: باب في الجهة الشرقية، وباب شمالي صدر المشعر، وباب في الجهة الغربية، وكذلك جرى فتح ثلاثة أبواب في الدور الأول من المسعى عند المروة تسهيلاً لدخول وخروج المصلين والساعين من ذلك الطرف، على نفس الترتيب في الدور الأرضي.

وعلى جانبي المسعى وبين الأعمدة تم عمل حوالي ٢٢٨ شباكاً تسمح بتهوية جيدة، إضافة إلى أجهزة التكييف التي جرى تركيبها مؤخراً لتلطيف الجو داخل المسعى، واستعمل الرخام الملون في تبليط أرضيات المسعى، وكذلك كسيت الجدران بارتفاع مترين ونصف بالرخام حتى مستوى الشابيك، أما الأعمدة على جانبي المسعى فقد كسيت بالرخام والحجر الصناعي.

وجعل عند نهاية المسعى من جهة الصفا شُرْفةٌ مستديرة كبيرة، وأخرى صغيرة عند نهايته من جهة المروة، كي يرى الحجاج الساعون في الدور الأول جبلي الصفا والمروة.

وفي الدور الأرضي ترك جزء من جبل الصفا عارياً على الطبيعة، وكذلك جبل المروة، ثم بعد ذلك بلطت منحدرات الصفا والمروة بالرخام على شكل مربعات بارزة، وبينهما فراغات، كي لا ينزلق الحجاج في أثناء السعي[1].



صورة للصفا يتضح منها قبة الصفا وجزء من الجبل الذي ترك كعلامة

(١) المسجد الحرام والمسعى المشعر والشعيرة، دراسة فقهية جغرافيا حضارية للأستاذ الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان، والدكتور معراج مرزا، نشر : مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد الرابع والخمسون، السنة الرابعة عشرة، محرم – صفر – ربيع أول ١٤٢٣هـ، ص ١٣٧.

وترتفع على جبل الصفا مئذنة من مآذن المسجد الحرام التسعة، وبجوارها قبة جبل الصفا، وهي قبة كبيرة ترتفع على أربعة أعمدة أسطوانية ضخمة، وثلاثة أعمدة مربعة كبيرة، وعلى جوانب القبة نوافذ وضع فيها الزجاج الملون بزخرفة إسلامية بديعة، يحيط بها من الداخل حزام بلون أزرق، كتب فيه بحروف بارزة مذهبة الآية الكريمة: ﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ۖ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ۚ وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾[1] وتتدلي من القبة ثريا كهربائية عظيمة من الكريستال تضيء فضاء الصفا.



صورة أخرى تبين القبة وجزء من الجبل الذي ترك كعلامة

أما فوق جبل المروة فقد أنشئت فوقه قبة صغيرة مزخرفة من الداخل، كتب بداخلها على حزام أزرق بحروف بارزة مذهبة، الآية الكريمة:

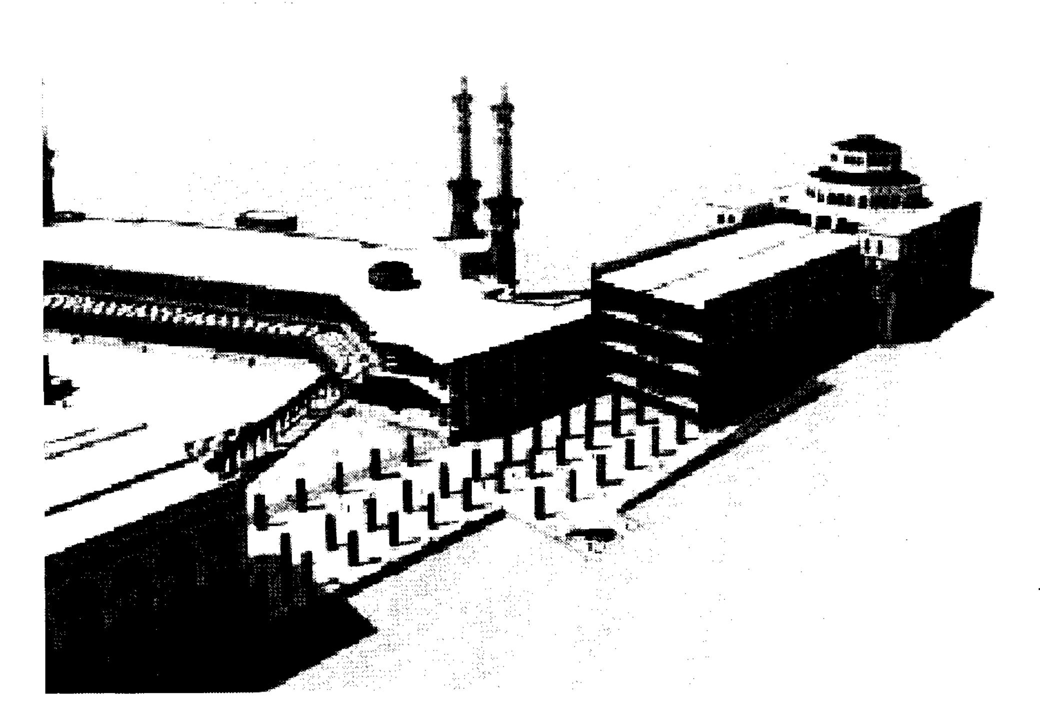
﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ۖ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ۚ وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾ وتتدلى منها ثريا كهربائية من الكريستال

---

(١) سورة البقرة : آية : ١٥٨.

تتناسب مع حجم فراغها تضيء فضاء المروة[1].

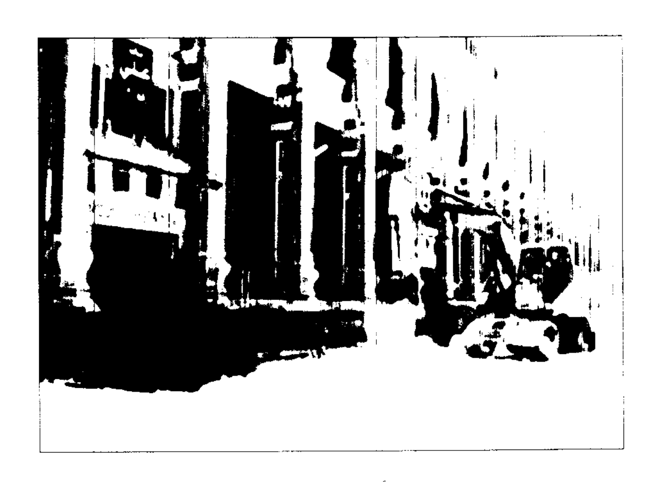
وفي منتصف عام ١٤٢٨هـ تم هدم بناء المسعى سالف الذكر، واستبدل ببناية جديدة حيث يهدف هذا المشروع إلى تطوير وتوسعة منطقة المسعى من ناحية الساحة الشرقية بزيادة قدرها عشرون متراً ليصبح عرض المسعى الكلي أربعون متراً، وزيادة طابق علوي ثالث للمسعى ليصبح عدد الطوابق الكلي للمسعى أربعة طوابق، طابقان بالإضافة للبدروم، والدور الأرضي.



مجسم لشكل المسعى في عمارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز

(١) المسجد الحرام والمسعى المشعر والشعيرة، للدكتور عبد الوهاب أبو سليمان، والدكتور معراج مرزا، مرجع سابق، ص ١٣٧.

وتوفر التوسعة المقترحة زيادة المساحة الكلية للسعي من (٢٩,٤٠٠) مترا مربعا إلى (٧٢ ألف متر مربع) بعد التوسعة، لتزداد مساحة الدور من (٩,٨٠٠) متر مربع وتصبح (١٨ ألف متر مربع)، وتأمين ممرات سعي على مستوى علوي في الدورين الأول والثاني لاستخدام ذوي الاحتياجات الخاصة مع توفير مناطق للتجمع عند منطقتي الصفا والمروة، لتصبح بذلك مسطحات البناء الإجمالية لكافة الأدوار بمناطق السعي والخدمات حوالي (١٢٥ ألف متر مربع).

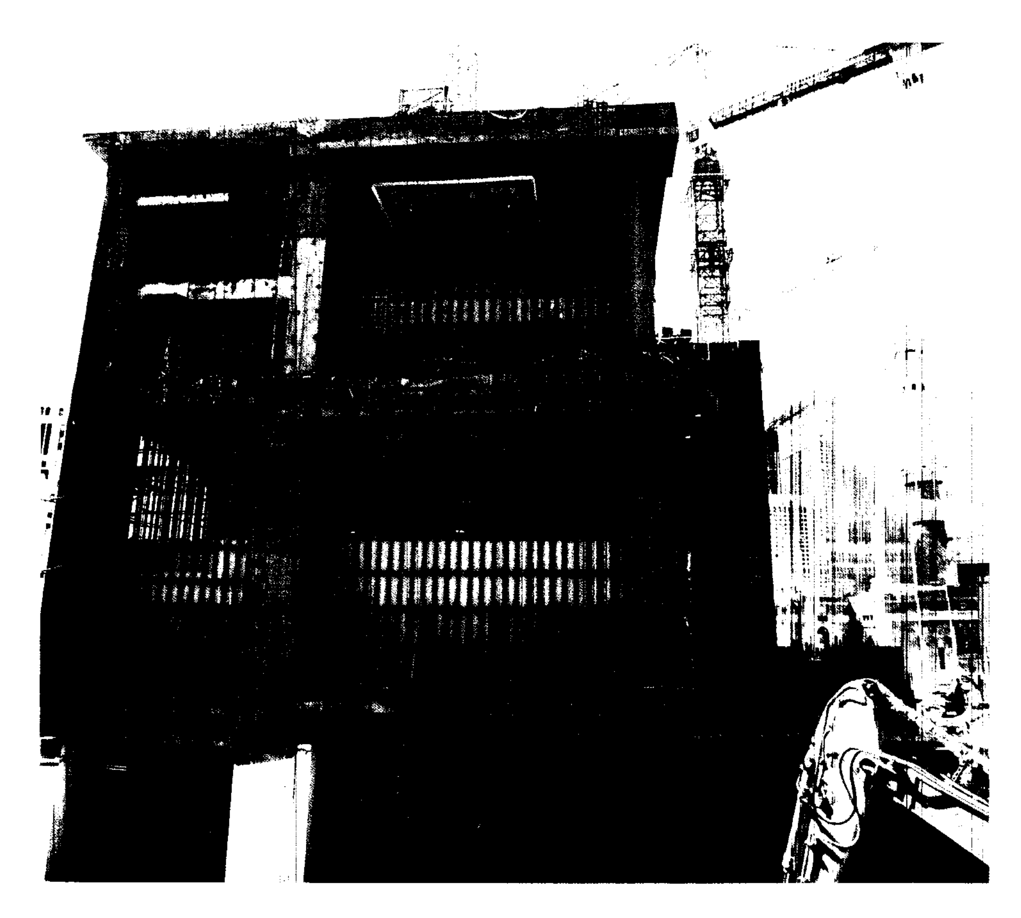


صورة تبين بداية حفر الأرض التي سيقام عليها توسعة المسعى

صورة تبين مراحل إنشاء المسعى الجديد في عمارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز

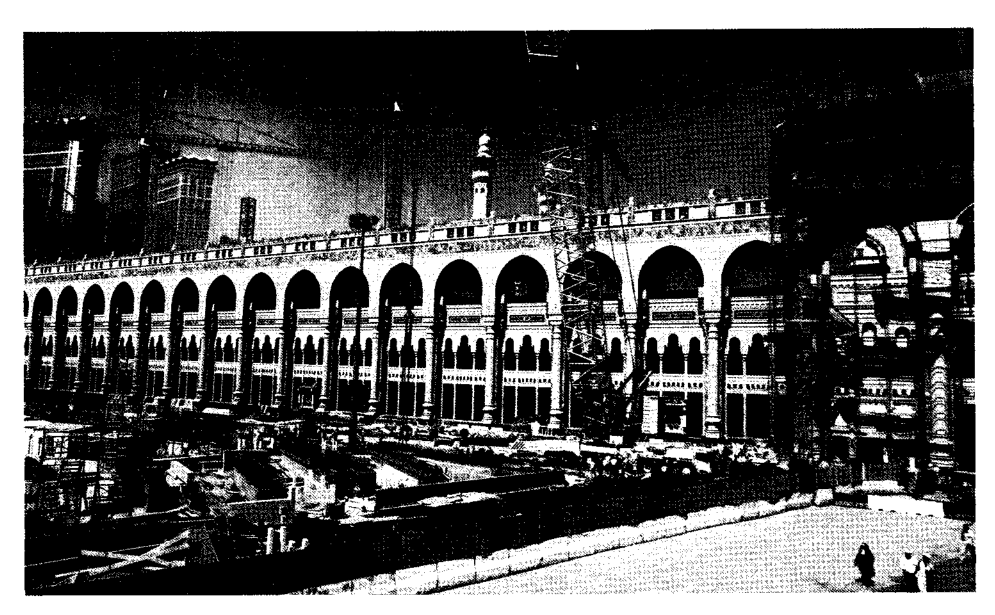
والمرحلة الثانية شملت هدم وإزالة المبنى الحالي للمسعى بكامل ارتفاعه بما فيها الباكية الأولى الملاصقة للمسعى من التوسعة السعودية الأولى، وإعادة إنشاء منطقتي الصفا والمروة مع القباب الجديدة التي سيتم بناؤها على أحدث الطرق المعمارية الإسلامية.





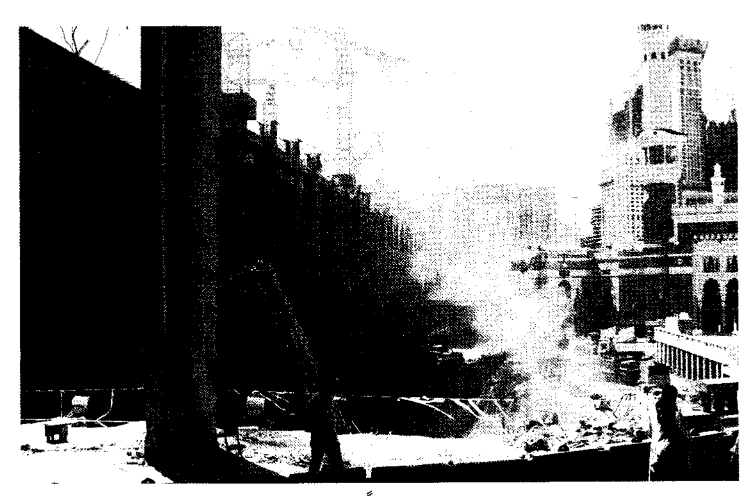
صورة تبين أدوار المسعى المقترح ولازال الدور الأخير تحت الإنشاء

ويتكون مشروع توسعة المسعى من أربعة أدوار: بدروم للعربات، ودور أرضي ودوران: أول وثان، بطول ٣٥٠ مترا وعرض ٢١ مترا. قد انجزت مرحلته الأولى قبل دخول شهر رمضان ١٤٢٨هـ للاستفادة من البدروم والدور الأرضي حيث يخصص البدروم لعربات السعي فقط ليصبح الدور الأرضي للسعي ، وقد تم استئناف العمل فيه بعد موسم حج عام ١٤٢٨هـ لإكمال المرحلة الثانية من المشروع، إضافة إلى هدم المسعى الحالي لإعادة بنائه من جديد بنفس مستوى الجزء الذي تم بناؤه حاليا.

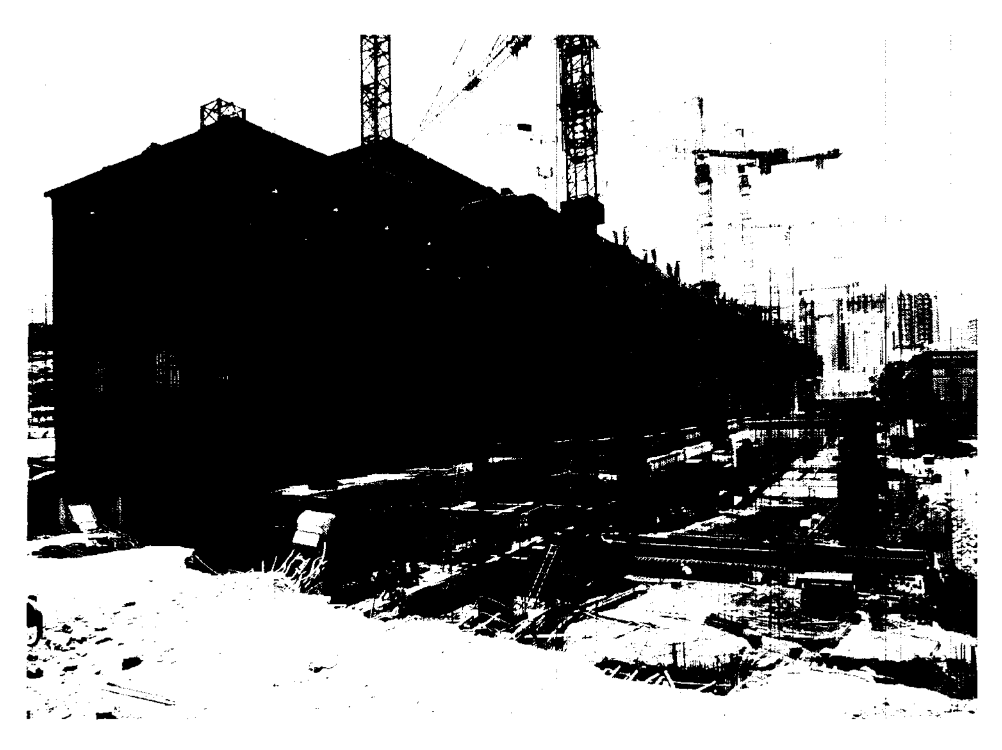


صورة تبين قرب اكتمال التوسعة الجديدة

ويرتفع سطح المسعى الجديد عن أدوار الحرم الحالي، ويتم الوصول إليه عن طريق سلالم متحركة ومصاعد، ويتم تأمين ثلاثة جسور علوية بديلة عن التي تم إزالتها، بالإضافة إلى ممر للجنازات من بدروم المسعى إلى الساحة الشرقية عبر منحدر ذي ميول مناسبة توفر الراحة، وستزال المنارة الحالية، وسيعاد بناء منارة جديدة بارتفاع (٩٥ متر)، كما يشمل المشروع توسعة منطقتي الصفا والمروة بشكل يتناسب مع التوسعة العرضية والرأسية، وستنشأ أربعة سلالم كهربائية جديدة ناحية المروة تستخدم لتفريغ المسعى من الزائرين، وستكون بديلة عن مباني السلالم الكهربائية جهة الصفا والمروة.



صورة تبين هدم المسعى القديم تمهيداً لبنائه بما يتلاءم مع البناء الجديد



صورة تبين بدء البناء في المسعى القديم بعد هدمه



التشطيبات النهائية من داخل المسعى الجديد في عمارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز

توسعة الصفا والمروة في العهد السعودي :

طرحت مسألة زيادة المسعى وتوسعته، وإجراء تعديلات عليه عبر العصور المختلفة على لجان مشكلة بصفة رسمية، أو مناقشات بين علماء وفقهاء الدولة، وذلك كلما استشعر الحكام زيادة أعداد الحجاج والزائرين ومعتمري البيت الحرام عن الطاقة الاستيعابية للمسجد الحرام، وللمسعى بين الصفا والمروة، وسوف اقصر الحديث على أمر توسعة المسعى في خلال الحكم السعودي، ففي عام ١٣٧٤هـ شكلت لجنة لدراسة وضع الصفا والمروة وإضافة دار آل الشيبي، ومحل الأغوات الواقعين بين موضع السعي، والنظر في توسيع الدرج الصاعد إلى الصخرات الملساء بالصفا من كل من الشيخ عبد الملك بن إبراهيم، والشيخ عبد الله بن دهيش، والشيخ عبد الله بن جاسر، والسيد علوي مالكي، والشيخ يحي أمان، واجتمعت اللجنة مرات ومرات منذ تشكيلها، وخلال الأعوام ١٣٧٨و١٣٨٠هـ. وصدرت قرارات وتوصيات رفعت لأصحاب الشأن، وكان من حيثيات قرار اللجنة ما نصه: « أنه في أوقات الزحمة عندما ينصرف الجهال من أهل البوادي ونحوهم من الصفا قاصدين المروة يلتوي كثيراً حتى يسقط في الشارع العام فيخرج من حد الطول من ناحية باب الصفا والعرض المقصود من البينية (بين الصفا والمروة) وحيث أن الأصل في السعي عدم وجود بناء، وأن البناء حادث قديماً وحديثاً وأن مكان السعي تعبدي، وأن الالتواء اليسير لا يضر، لأن التحديد المذكور بعاليه للعرض تقريبي بخلاف الالتواء الكثير، كما تقدمت الإشارة إليه، فلا بأس ببقاء العلم الخضر موضوع البحث الذي بين دار الشيبي ومحل الأغوات لأنه أثري. والظاهر أن لوضعه معنى ولمسامتته ومطابقته الميلين بباطن الوادي مكان السعي، ولا بأس من السعي في موضع دار الشيبي لأنها على مسامتت بطن الوادي بين الصفا والمروة، على أن لا يتجاوز الساعي حين يسعى الشارع العام وذلك للاحتياط والتقريب.

أن الصفا شرعاً هو: الصَّخرات الملساء التي تقع في سفح جبل أبي قبيس، ولكون الصخرات المذكورة جميعها موضع للوقوف عليها. وحيث أن الصخرات المذكورة لا تزال موجودة لآن وبادية للعيان، ولكون العقود الثلاثة القديمة لم تستوعب كامل الصخرات عرضاً فقد رأت اللجنة أنه لا مانع شرعاً من توسيع المصعد بقدر عرض الصفا.

وبناءً على ذلك فقد جرى ذرع عرض الصفا ابتداء من الطرف الغربي للصخرات إلى نهاية محاذاة الطرف الشرقي للصخرات المذكورة في مسامتت موضع العقود القديمة، فظهر أن العرض يبلغ ستة عشر متراً، وعليه فلا مانع من توسعة المصعد المذكور في حدود العرض المذكور على أن يكون المصعد متجهاً إلى ناحية الكعبة المشرفة ليحصل بذلك استقبال القبلة، كما هو السنّة، وليحصل الاستيعاب المطلوب شرعاً »[1].

وفي الرابع من شهر ربيع الأول من عام ١٣٧٥هـ بدأ العمل في هدم المباني الواقعة في مسار الطريق الجديد الذي تقرر فتحه خلف الصفا، كما أزيلت المنشئات السكنية والتجارية التي كانت قائمة في الجهة المقابلة للمسجد شرق المسعى، أو الواقعة في مسار مجرى السيل الجديد، فبُدئ بشق طريق جديد يمتد بجانب الصفا والمروة إلى حي القرارة والشامية، فتمكن بذلك الحجاج من السعي من دون إزعاج المارة.

وفي ١٣٧٥/٧/٢٢هـ صدر الأمر الملكي رقم ٢٩٢٥/١/١٥ باعتماد الخرائط والتصاميم الجديدة الخاصة بمشروع توسعة المسجد الحرام.

وقد شمل ذلك كل المباني القائمة شرق المسجد الحرام، وحول منطقة الصفا وعلى طول الجهة الجنوبية الشرقية من المسجد، وتمت إزالة الأنقاض، وحفر الأرض لإنشاء طبقة من الأقبية بارتفاع ثلاثة أمتار ونصف المتر تحت أرض المناطق المحيطة بالمسجد، وما أن انتهت أعمال تشييد الأقبية حتى بدئ في بناء الدور الأرضي من المسعى وإدخاله داخل المسجد الحرام، كما تم أيضاً الانتهاء من بناء مجرى السيل الذي بني بكامله بالخرسانة المسلحة بشكل سميك، وقد تم الانتهاء من بنائه عام ١٣٧٧هـ ، وفي الوقت نفسه تواصلت أعمال البناء في المسعى[2].

وقد صادف أن تمت مناقشة هذا الموضوع عام ١٣٧٥هـ، في مجالس علمية، لعلماء وفقهاء المملكة في ذلك الوقت، ورد في مجموعة رسائل شخصية علمية مرسلة من فضيلة الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي إلى تلميذه فضيلة

---

(١) انظر نص ما جاء في التقرير في الملحق المرفق.

(٢) عمارة المسجد الحرام والمسجد النبوي : ١٢٦- ١٢٩.

الشيخ عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل بتاريخ ١٣٧٥/١٢/٢١هـ أن الشيخ السعدي اجتمع بكثير من المشايخ والفضلاء من النجديين وغيرهم بعد حج العام المذكور، وتحدث عن اجتماع الشيخ محمد بن إبراهيم – مفتي المملكة العربية السعودية في ذلك الوقت - بالعلماء والتباحث معهم في أمر توسعة المسعى، وكان ممن حضر هذا الاجتماع الشيخ ابن سعدي نفسه، حسب ما أفاد به، وتمت مناقشة هذا الأمر في عدة مجالس، وكان للحضور آراء متباينة، قال الشيخ ابن سعدي: « فمنهم من قال بأن عرضه لا يحد بأذرع معينة، بل كل ما كان بين الصفا والمروة فإنه داخل في المسعى كما هو ظاهر النصوص من الكتاب والسنة، وكما هو ظاهر فعل الرسول ﷺ وأصحابه ومن بعدهم، ومنهم من قال يقتصر فيه على الموجود، لا يزاد فيه إلا زيادة يسيرة يعني في عرضه»(١).

فمن كلام الشيخ ابن سعدي سالف الذكر يفهم أن الموضوع قديم، وأنه طرح للمناقشة مرات عديدة، ويفهم منه أيضاً أن هناك رأيين في أمر توسعة المسعى، أحدهما يجيز الزيادة المطلقة دون تحديد، وأيد ذلك بأنه ظاهر النصوص من الكتاب والسنة وفعل النبي ﷺ وأصحابه، والرأي الثاني هو الزيادة فيه زيادة يسيرة، فكلا الرأيين يجيز الزيادة.

وفي عام ١٣٧٨هـ صدر التوجيه السامي لمقام وزارة الداخلية بالنظر في مشروعية المصعدين الذين أقيما ليؤديا إلى الصفا، وبناء على ذلك صدر أمر وزارة الداخلية رقم (١٠٥٣) وتاريخ ١٣٧٨/١/٢٨هـ للجنة المكونة من كل من: الشيخ عبد الملك بن إبراهيم، والشيخ عبد الله بن جاسر، والشيخ عبد الله بن دهيش، والسيد علوي مالكي، والشيخ محمد الحركان، والشيخ يحيى أمان، بحضور صالح قزاز، وعبد الله بن سعيد مندوبي الشيخ محمد بن لادن للنظر في بناء المصعدين المؤديين إلى الصفا لمعرفة ما إذا كان في ذلك مخالفة للمصعد الشرعي القديم.

وقد جرى وقوف أعضاء اللجنة المذكورين على المصعدين الذي جرى بنائهما هناك من قبل مكتب مشروع توسعة المسجد الحرام.

(١) الأجوبة النافعة عن المسائل الواقعة، اعتنى بها وعلق عليها : هيثم بن جواد الحداد، مراجعة الشيخ عبدالله بن عقيل، نشر : دار ابن الجوزي – الرياض، الطبعة الثالثة ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، ص ٢٨٤ – ٢٨٥.

وبعد دراسة الموضوع ومذاكرته فيما بين اللجنة اتضح للجنة المذكورة أن المصعد الشرقي المواجه للمروة هو مصعد غير شرعي، لأن الراقي عليه لا يستقبل القبلة، كما هو السنة، وإذا حصل الصعود من ناحيته فلا يتأتى بذلك استيعاب ما بين الصفا والمروة المطلوب شرعاً، وبناء على ذلك فإن اللجنة رأت إزالة المصعد والاكتفاء بالمصعد الثاني المبني في موضع المصعد القديم، لأن الراقي عليه يستقبل القبلة، كما هو السنة، كما أن المصعد والنزول من ناحيته يحصل به الاستيعاب المطلوب شرعاً، ونظراً لكون المصعد المذكور يحتاج إلى التوسعة بقدر الإمكان ليتهيأ الوقوف عليه من أكبر عدد ممكن من الساعين فيما بين الصفا والمروة وليخفف بذلك الضغط خصوصاً في أيام المواسم وكثرة الحجيج، وبالنظر لكون الصفا شرعاً هو الصخرات الملساء التي تقع في سفح جبل أبي قبيس، ولكون الصخرات المذكورة جميعها موضع للوقوف عليها، وحيث أن الصخرات المذكورة لا تزال موجودة للآن وبادية للعيان، ولكون العقود الثلاثة القديمة لم تستوعب كامل الصخرات عرضاً، فقد رأت اللجنة أنه لا مانع شرعاً من توسيع المصعد المذكور بقدر عرض الصفا.

وفي تاريخ ١٣٨٠/١/٣٠هـ وجه سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم مفتي عام المملكة ورئيس قضاتها خطاباً إلى الملك سعود رحمه الله برقم (٥٠٣) حول توسعة الصفا، مشيراً فيه إلى أن المحل المحجور بالأخشاب في أسفل الصفا داخل في الصفا ما عدا فسحة الأرض الواقعة على يمين النازل من الصفا، فأشار إلى أن اللجنة لم يتحقق لديها أنها من الصفا، أما باقي المحجور بالأخشاب فهو داخل في مسمى الصفا، ومن وقف عليه فقد وقف على الصفا، كما هو مشاهد، ونرى أن ما كان مسامتا للجدار القديم الموجود حتى ينتهي إلى صبة الأسمنت التي وضع فيها أسياخ الحديد هو منتهى محل الوقوف من اليمين للنازل من الصفا، أما إذا نزل الساعي من الصفا، فإن الذي نراه أن جميع ما أدخلته هذه العمارة الجديدة فإنه يشمله اسم المسعى، لأنه ادخل في مسمى ما بين الصفا والمروة، ويصدق على من سعى في ذلك أنه سعى بين الصفا والمروة.

وبناء على خطاب سماحة المفتي المذكور، تم رفع الأمر إلى الملك فيصل - وكان آنذاك ولياً للعهد - بخطاب رئيس الديوان الملكي رقم ٢٣٨/٢/٤/٢٧ بتاريخ ١٣٨٠/٢/١١هـ ، ثم اصدر الملك فيصل أمره رقم ٣٥٦١ وتاريخ ١٣٨٠/٢/١٧هـ

باجتماع اللجنة المكونة من: الشيخ عبد الملك بن إبراهيم، والسيد علوي مالكي، والشيخ عبد الله بن جاسر، والشيخ عبد الله بن دهيش، والمقاول الشيخ محمد بن لادن.

واجتمعت اللجنة في عصر يوم السبت الموافق ١٣٨٠/٤/٢٤هـ بموقع الصفا، وقد اتخذوا قراراً استعرضوا في مقدمته ما جاء في خطاب سماحة المفتي الموجه للملك سعود والمذكور فيما سبق، وهذا نص ما خلصت إليه اللجنة: « فاعتماداً على ذلك حصل التطبيق لما قرره سماحة مفتي الديار السعودية ورئيس قضاتها سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم المرفوع لصاحب الجلالة الملك المعظم برقم (٥٠٣) في ١٣٨٠/١/٣٠هـ وبعد الإحاطة بما تضمنته المذكرة والقرار المذكور بخصوص موضوع الصفا جرى إزالة الحاجز الخشبي والتطبيق لما قرره سماحته والتحديد بالفعل بحضورنا جميعاً، واتفاقنا على ذلك، وعلى هذا حصل التوقيع ».

واقع الصفا والمروة حالياً :

لحكومة المملكة العربية السعودية الرشيدة جهودٌ كبيرة في العناية بالحرمين الشريفين، وبذلٌ عظيمٌ لكل غالٍ في سبيل تذليل كل الصعاب التي تعترض حجاج بيت الله الحرام وزواره، خاصةً وأن الأعداد التي تفد إلى الحرم لأداء مناسك الحج والعمرة في زيادة تفوق كل التصورات، حتى أن المسجد الحرام الذي شهد أكبر توسعة في تاريخه قام بها الملك فهد رحمه الله يشهد ازدحاماً هائلاً - بالرغم من تلك الزيادة التي أضيفت إليه، والساحات التي وُفرت لاستيعاب الحجاج والزوار - وكذلك جميع الأماكن المقدسة في مكة والمشاعر تشهد ازدحاماً هائلاً، ومن ذلك المسعى بين الصفا والمروة.

وكان خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أيده الله بنصره قد أصدر أمره الكريم عقب حج عام ١٤٢٦هـ بانعقاد مجلس هيئة كبار العلماء في جلسة استثنائية لمناقشة مسألة توسعة عرض المسعى للاضطرار، بموجب برقية المقام السامي رقم ٨٠٢٠/م ب وتاريخ ١٤٢٦/٦/١٥هـ، فتبلغت هيئة كبار العلماء ذلك بخطاب صاحب السمو الملكي أمير منطقة مكة المكرمة عضو هيئة

تطوير مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة رقم ٣/٧٥١٠٧٨ س وتاريخ ١٤٢٦/٨/٦هـ، فاجتمع مجلس هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية في الدورة الرابعة والستين للمجلس الذي عقد بمدينة الرياض ابتداء من تاريخ ١٤٢٧/٢/١٨هـ وأصدرت قرارها رقم ٢٢٧ وتاريخ ١٤٢٧/٢/٢٢هـ ، الذي قرروا فيه بالأكثرية: عدم الموافقة على زيادة المسعى[١]، مع وجود عدد أقل من أعضاء مجلس هيئة كبار العلماء قد أجاز التوسعة، كما أن أحد الأعضاء الذين صوتوا بعدم الموافقة على التوسعة مع الأكثرية، عاد عن رأيه الأول، وأجاز التوسعة بعدما ظهرت له قوة أدلة جواز التوسعة[٢].

ومن أعضاء هيئة كبار العلماء السابقين الذين أجازوا التوسعة فضيلة الشيخ عبد الله بن جبرين، حيث قال: « إن المسعى الجديد امتداد للصفا والمروة، وشاهدته بنفسي قبل ٦٠ عاماً» يقصد امتداد جبلي الصفا والمروة قبل أن يزالا بغرض التوسعة السعودية وبغرض عمل الشوارع، ثم أضاف قوله مطالباً باقي أعضاء هيئة كبار العلماء بالتراجع عن فتواهم الأول بالاعتراض – يقصد حذوهم حذو الشيخ بن منيع – وذلك بقوله: « لعل بقية العلماء يصدرون فتوى يوافقون على ما تم اتخاذه للتيسير على الناس »[٣].

(١) انظر صورة هذا الخطاب في ملحق هذا البحث .

(٢) هو : فضيلة الشيخ عبد الله بن منيع الذي قال : « لا يظهر لي مانع شرعي من توسعة المسعى »، ثم قال : ((الحق أحق أن يتبع ولا يجوز لطالب العلم التمسك بقول تبين أن غيره من الأقوال أصح)) . وقد نشرت مقالته هذه في غالبية الصحف السعودية، وفي عدة مواقع على الشبكة العنكبوتية (الانترنيت) . انظر : العدد رقم (١٢٩٥٨) من جريدة الجزيرة الصادرة في يوم الأحد ١٤٢٩/٣/٨هـ الموافق ٢٠٠٨/٣/١٦م.

(٣) وقد نشر قوله هذا في غالبية الصحف السعودية، وفي عدد من المواقع الالكترونية . انظر لذلك : العدد (٥٢٨٤) من جريدة الاقتصادية الصادر في يوم الأحد ١٤٢٩/٣/٢٢هـ الموافق ٢٠٠٨/٣/٣٠م .

الدراسة الفقهية لحدود المسعى



هذه الدراسة تتضمن وما وقفت عليه من أدلة فقهية، ونصوص شرعية في جواز توسعة الصفا والمروة.

الزيادة لها حكم المزيد :

سئل الإمام النووي رحمه الله عن حكم الصلاة في التوسعة المحدثة بالحرم النبوي الشريف في زمنه فقال مقولته الشهيرة: « الزيادة لها حكم المزيد » ، والحرم المكي القديم هو ما حول الكعبة إلى بئر زمزم وما يحاذي ذلك من جوانب البيت، وقد حصلت فيه زيادات وتوسعة مرة بعد مرة، وأدخل المسعى بالحرم، وأصبح جزء منه، ويختار كثير من العلماء أن الزيادة لها حكم المزيد في الفضل فتحصل مضاعفة الأجر لمن صلى في المسجد القديم كمن صلى في الزيادات وفي السطوح وفي التوسعة الخارجية، والمسعى، وحتى الساحات الخارجية طالما اتصلت الصفوف، وأمكن الاقتداء بالإمام، ولا شك أن أفضل الأماكن في الصفوف الأولى، كما أن كل توسعة جرت للمسعى أو للطواف أو لأي مكان سواء كان مسجداً أو مشعراً من شعائر المسلمين تأخذ حكم المزيد منه، حيث أن القاعدة الفقهية تنص على أنه: « إذا ضاق الأمر اتسع»[1].

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة وتمت مناقشتها من قبل مجلس المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي[2] وقرروا بالأغلبية أن المسعى عند

---

(١) انظر : شرح القواعد الفقهية للشيخ أحمد الزرقا، القاعدة السابعة عشرة، المادة (١٨) ص ١٦٣، والقواعد الفقهية الكبرى للدكتور صالح السدلان : ص ٢٦٥، وموسوعة القواعد الفقهية لمحمد صدقي البورنو : ٣٢١/١ .

(٢) في دورة المجمع الرابعة التي عقدت في شعبان من عام ١٤١٥هـ .

التوسعة لا يأخذ حكم المسجد حيث يجوز فيه المكث والسعي للحائض والجنب.

وأرى خلاف ما تقرر من قبل المجمع الفقهي الموقر، استنادا إلى القواعد الفقهية التي سبق ذكرها حيث أن التوسعة تأخذ حكم المسجد.

كيفية السعي بين الصفا والمروة :

ولم يكن في عهد رسول الله ﷺ دَرَجٌ على الصّفا ولا على المروة. قال الأزرقي[1]: حدثني جدي أحمد بن محمد، قال: كانت الصّفا والمروة يُسنَدُ فيهما مَن سعى بينهما، ولم يكن فيهما بناء ولا دَرَجٌ، حتى كان عبد الصمد بن على في خلافة أبي جعفر المنصور، فبني درجهما التي هي اليوم درجهما، فكان أول مَن أحدثَ بنائها، ثمّ كُحّل بَعْدُ بالنّورة في زمن مبارك الطبري في خلافة المأمون.

وقد أورد الأزرقي مبحثاً بعنوان: « أين يوقف من الصفا والمروة وحدّ المسعى» ذكر فيه حديثاً بإسناده عن جَدّه عن الزنجي، عن ابن جريج، قال: قال عطاء: فخرج النبيﷺ من باب بني مخزوم إلى الصفا[2]. قال: فبلغني أن النبي ﷺ كان يسند فيهما قليلاً في الصفا والمروة غير كثير[3]، فيرى من ذلك البيت، قال: ولم يكن حينئذ هذا البنيان، قلت له: أَوَصَفَ لك ذلك، حيث كان يبلغ؟ قال: لا، إلا كذلك، كان يُسند فيهما قليلاً، قلت: كيف ترى الآن؟ قال: كذلك أُسنِد فيهما، قلت: أفلا أُسندُ حَتى أرى البيت؟ قال: لا، ثم لا، إلا أن تشاء - غير مرة قال ذلك لي- فأما أن يكون حَقًّا عليك، فلا. ولم يخبرني أن النبي ﷺ كان يبلغ المروة البيضاء. قال: كان يُسند فيهما قليلاً، ولا يبلغ ذلك[4].

قال ابن جريج: سألَ إنسان عطاء: أيُجْزِئ عن الذي يسعى بين الصفا والمروة، أن لا يرقى واحداً منهما، وأن يقوم بالأرض قائماً، قال: إي لعمري وما لَه؟

قال ابن جريج: وكان عطاء يقول: استقبل البيت من الصفا والمروة، لابد من استقباله.

قال ابن جريج: وأخبرني ابن طاوس، عن أبيه، أنه كان لا يدع أن يرقى في

---

(١) أخبار مكة للأزرقي : ٦٦٨/٢ .

(٢) أخبار مكة للأزرقي : ٦٦٨/٢ .

(٣) ذكره المحب الطبري في القِرى (ص:٣٦٦) وعزاه لسعيد بن منصور بمعناه .

(٤) أخرجه الفاكهي (٢٢٧/٢ح١٤٠٩) من طريق: ابن جريج به، نحوه .

الصفا والمروة حتى يبدو له البيت منهما، ثم يستقبل البيت.

قال ابن جريج: أخبرني نافع، قال: كان عبد الله بن عمر يخرج إلى الصفا، فيبدأ به، فيرقى حتى يبدو له البيت، فيستقبله، لا ينتهي في كل ما حج أو اعتمر، حتى يرى البيت من الصفا والمروة، ثم يستقبله منهما، فيبلغ من الصفا قراره فيه قدر قدمي الإنسان قط، بل يعجز عن قدميه حتى يخرج منهما أطراف قدميه، لا يقوم أبداً إلا فيها، كلما حج أو اعتمر[1].

قال: أظنه والله رأى النبي ﷺ يقوم فيها.

قال: وكان يقوم من المروة.

قال: كان لا يأتي المروة البيضاء، تقوم عن يمينك حتى تصعد فيها.

قال ابن جريج: قال عطاء: فسعى به النبي ﷺ، بطن وادي مكة فقط.

قال: حدثنا ابن جريج، عن صالح مولى التَّوْأَمَة، عن أبي هريرة، وعن أبي جابر البياضي، عن سعيد بن المسيب، أنهما قالا: السُّنّة في الطواف بين الصفا والمروة أن ينزل من الصفا، ثم يمشي حتى يأتي بطن المَسيل، فإذا جاءه سعى حتى يظهر منه، ثم يمشي حتى يأتي المروة.

قال ابن جريج: وأخبرني نافع، قال: فينزل ابن عمر من الصفا، فيمشي حتى إذا جاء باب دار بني عبّاد، سعى حتى ينتهي إلى الزقاق الذي يسلك إلى المسجد الذي بين دار ابن أبي حسين ودار ابنة قرظة سعياً دون الشد، وفوق الرملان، ثم يمشي مَشْيَه الذي هو مَشْيُه، حتى يرقى المروة، فيجعل المروة البيضاء أمامه أو بيمينه، قال: ولا يأتي الحجر المروة[2].

قال ابن جريج: أخبرنا أبو الزبير، أنه سمع جابر بن عبد الله، يُسأَلُ عن السعي، فقال: السعي بطن المسيل.

قال ابن جريج: وأخبرني جعفر بن محمد، عن أبيه، أنه سمع جابر بن عبد الله، يحدّث عن حجة النبي ﷺ، قال: ثم نزل عن الصفا حتى إذا انصبت قدماه

---

(١) أخرجه الأزرقي: ٢/٦٦٢، والفاكهي (٢/٢٢٨) وابن أبي شيبة (٣/٢١١ح١٣٥٣٢) كلاهما من طريق: ابن جريج، به.

(٢) أخبار مكة للأزرقي: ٢/٦٦٣.

في بطن الوادي سعى حتى إذا أَصْعَدَ من الشق الآخر مشى[1].

قال: حدثنا أبو الوليد، قال: حدثني جدي، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن منصور بن المعتمر، عن شقيق بن سلمة، عن مسروق بن الأجدع، قال: قدمت معتمراً مع عائشة وابن مسعود، فقلت: أيهما ألزم؟ ثم قلت: أَلْزَمُ عبد الله بن مسعود، ثم آتي أمَّ المؤمنين، فأسلِّمُ عليها، قال: فاستلم عبد الله بن مسعود الحجر، ثم أخذ عن يمينه، فَرَمَل ثلاثة أطواف، ومشى أربعة، ثم أتى المقام فصلَّى ركعتين، ثم عاد إلى الحجر فاستلمه، وخرج إلى الصفا فقام على صَدْع فيه، فلبَّى، فقلت له: يا أبا عبد الرحمن، إن ناساً من أصحابك ينهون عن الإهلال هاهنا! قال: ولكني آمُرك به، هل تدري ما الإهلال؟! إنما هي استجابة موسى لربِّه. فلما أتى الوادي رَمَل، قال: ربِّ اغفر وارحم، إنك أنت الأعزُّ الأكرم[2].

حكم السعي بين الصفا والمروة راكباً :

ثم ذكر الأزرقي مبحثاً آخر تحت عنوان: « ما جاء في موقف من طاف بين الصفا والمروة راكباً » فقال: حدثنا أبو الوليد، قال: حدثني جدي، قال: حدثنا مسلم ابن خالد الزنجي، عن ابن جريج، قال: قال عطاء: من طاف بين الصفا والمروة راكباً، فليجعل المروة البيضاء في ظهره، ويستقبل البيت وليدَع الطريق - طريق المروة- وليأخذ من دار عبد الله بن عبد الملك وهي بين دار منارة المنقوشة وبين المروة البيضاء، في طريق دار طلحة بن داود، حتى يجعل المروة في ظهره[3].

وقد أورد ابن الصلاح، أبو عمرو، عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان (ت٦٤٣هـ) فصلاً في كتابه الموسوم بـ« صلة الناسك في صفة المناسك » بعنوان: «في السعي بين الصفا والمروة» أورد فيه فوائد تتعلق بالمسعى، انقلها مختصرة

(١) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٢/٤١٥ح٣٩٧٧) من طريق: ابن جريج، به. وأخرجه مسلم (٢/٨٨٦ح١٢١٨) من طريق جعفر بن محمد ، به.

(٢) أخرجه الفاكهي (٢/٢١٨ح١٣٩١) والبيهقي (٥/٩٥ح٩١٣٤) كلاهما من طريق: سفيان بن عيينة، به. وذكره السيوطي في الدر المنثور (١/٣٨٨)، وعزاه إلى الأزرقي. وذكر بعضه المحب في القِرى (ص:٣٦٨) وعزاه لسعيد بن منصور.

(٣) أخرجه الفاكهي (٢/٢٣٤ح١٤٢٠)، من طريق: عبد المجيد بن أبي رواد، عن ابن جريج.

على النحو التالي: « وإذا استلم الحجر عند انفصاله من البيت، فليخرج من باب الصفا، فإذا خرج منه فليقطع عرض السوق الملاصقة للمسجد، حتى ينتهي إلى سفح جبل الصفا والدرجات الموضوعة فيه، فَيَصْعد قدر قامة إلى حيث يرى منه البيت وهو يترائى له على الصفا من باب المسجد باب الصفا، لا من فوق جدار المسجد بخلاف المروة...»[1]، ثم أردف يقول: « ثم ينزل فيمشي، حتى إذا كان دون الميل الأخضر المعلق على يساره في ركن المسجد بنحو ست أذرع سعى سعياً شديداً، حتى يحاذي الميلين الأخضرين اللذين بفناء المسجد، ودار العباس، ثم يمشي حتى يرقى على المروة، حتى يبدوا له البيت، إن بدا له، ثم يصنع عليها ما صنع على الصفا، ثم يعود، وهكذا حتى يكمل سبع مرات، يبدأ بالصفا، ويختم بالمروة.

وقد أوضح الشيخ أبو محمد الجويني، حال موضع السعي، إيضاحاً شافياً، فذكر: أن الوادي الذي يسيل بالمطر هناك واقع في المسعى، وأن ما قبل بطن الوادي مَشْيٌ كُله، وما بعد الوادي مَشْيٌ كُله، والسعي ليس إلا في بطن الوادي، والوادي ليس بعميق حتى يتميز بطنه عن جادة السوق، فبنوا في سالف الدهر ميلاً على شفير الوادي من الجانب الذي يلي الصفا، علامة لابتداء شدة السعي، وبنوا من الجانب الثاني ميلين أخضرين، احدهما معلق بفناء المسجد الحرام، والآخر معلق بدار العباس، فكان السيل يحطم الميل الواحد الذي إلى جانب الصفا ويهدمه فيعاد، ثم يحطم ويعاد، وهو ميل صغير أخضر، فَنَحّوا ذلك الميل عن موضعه، وعلقوه على ركن جدار المسجد الحرام عالياً، فحصل بين موضعه القديمة وموضعه اليوم - يقصد في زمنه - من المسافة قدر ستة أذرع، فلهذا قال الشافعي - رحمه الله - ينزل من الصفا، ويمشي حتى يبقى بينه مبين الميل الأخضر المعلق على ركن المسجد قد ستة أذرع، ثم يسعى سعياً شديداً حتى يحاذي الميلين الأخضرين:

أحدهما: عن يمينه، وهو يقصد المروة، وهو الذي ألصق بدار العباس رضي الله عنه.

(١) صلة الناسك في صفة المناسك لابن الصلاح، تحقيق: د. محمد بن عبد الكريم بن عبيد ص ١٢٩.

والثاني: عن شماله، وهو الذي ألصق بباب المسجد، وهو باب الجنائز.

وبينهما عرض السوق، فإذا حاذى هذين الميلين ترك المسعى، وابتدأ المشي إلى المروة، وأما مسافة المشي بين الصفا والوادي، فإنما هي خطوات يسيرة، ولعل مسافة العدو والمشي ضعف تلك الخطوات اليسيرة، أو قريب من ضعفها، وإنما الطول في مسافة المشي إلى المروة.

قال: وإذا عاد من المروة إلى الصفا، مشى حتى ينتهي إلى الميلين الأخضرين ويبتدأ منهما السعي، حتى يجاوز الميل الأخضر بقدر ستة أذرع إلى المكان الذي ابتدأ السعي في المرة الأولى. وذكر الجويني - صاحب: « النهاية » أنهم إنما وضعوا الميل الأخضر على ركن المسجد المذكور مع تأخره عن مبتدأ السعي بست أذرع، لأنهم لم يجدوا على السَّمت أقرب من ذلك الركن. وإن معنى قولنا حتى يحاذي الميلين الأخضرين: أن يتوسطهما، وأن رؤية الكعبة مع الصعود في المروة بالمقدار المشروع، وقد تعذر بما أحدثه الناس من الأبنية »[1].

ثم قال: « والفرشة المشار إليها هي التي سبق أن التراب يعلو عليها فتغني، وأما الكلام الموهم بخلاف ذلك فهو ما ذكره المحب الطبري في (شرح التنبيه) لأنه قال: وبُني في ذيل الصفا درج، فينبغي أن يحتاط مريد السعي بالرقي عليها، فإن الأرض رَبَتْ بحيث يُرَى البيتُ من غير رقي »[2].

كما قال: « ومن ذلك ما ذكره النووي في (الإيضاح) لأنه قال: إن من واجبات السعي أن يقطع جميع المسافة بين الصفا والمروة، فلو بقي منها بعض خطوة لم يصح سعيه، حتى لو كان راكباً، اشترط أن تسير دابته حتى تضع حافرها على الجبل أو إليه، حتى لا يبقى من المسافة شيء، ويجب على الماشي أن يلصق في الابتداء والانتهاء رجله بالجبل، بحيث لا يبقى بينهما فرجة، فيلزمه أن يلصق العقب بأصل ما يذهب منه، ويلصق رؤوس أصابع رجليه بما يذهب إليه فيلصق في الابتداء بالصفا عقبه، وبالمروة أصابع رجليه، فإذا عاد عكس ذلك، هذا إن لم يصعد، فإن صعد فهو الأكمل، وقد زاد خيراً، وليس الصعود شرطاً، بل هو سنة

---

(١) صلة الناسك في صفة المناسك لابن الصلاح : ص ١٣٠ - ١٣٢ .

(٢) شفاء الغرام للفاسي : ٤٧٩/١ .

متأكدة، ولكن بعض الدرج مستحدث فليحذر أن يخلفها وراءه، فلا يتم سعيه، وليصعد بعد أن يستيقن»[1].

وذكر النجم عمر بن فهد (ت٨٨٥هـ)، في كتاب «إتحاف الورى بأخبار أمِّ القرى»: في حوادث (سنة ١٦٧)، مبدأ توسعة المسجد الحرام، وتحدث عن المسعى، وهدم ما كان بين الصفا من الدور، فقال: «فيها ابتدئ في توسعة المسجد الحرام على يد بقطين بن موسى، وإبراهيم بن صالح، وهدمت الدور التي اشتريت فهدموا أكثر دار محمد بن عباد بن جعفر العائذي، وجعلوا المسعى في الوادي فيها، فهدموا ماكان بين الصفا والوادي من الدور، ثم حرفوا الوادي في موضع الدور حتى لقوا به الوادي القديم بباب أجياد الكبير بفم خط الحزامية، وابتداوا من أعلاه من باب بني هاشم الذي يستقبل الوادي والبطحاء، ووسع ذلك الباب وجعل بإزائه من أسفل المسجد مستقبله باب آخر، هو الباب الذي يستقبل فج خط الحزامية، يقال له: باب البقالين، ويعرف الآن – أي في زمن ابن فهد – بباب الحزورة[2]، فقال المهندسون إن جاء سيل عظيم فدخل المسجد خرج من ذلك الباب، ولم يجعل في شق الكعبة، والذي زيد في المسجد من شق الوادي تسعون ذراعاً من موضع جدر المسجد الأول إلى موضعه اليوم، وإنما كان عرض المسجد الأول من جدر الكعبة اليماني إلى جدر المسجد اليماني – الشارع على الوادي ويلي الصفا – تسعة وأربعون ذراعاً ونصف ذراع[3].

وفي كلام ابن فهد ما يدل على أن الأبنية والدور كانت مقامة على أرض المسعى في وسط الوادي، وأنها كانت تعيق سعي الساعين، وقد أزيلت لتوسعة المسعى.

وقال الإمام أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي (ت ٩٠٩هـ): «فجرى على أن الدرج المشاهد اليوم في الصفا ليس شيء منه بمحدث، وأن سعي الراكب صحيح، إذا ألصق حافر دابته بالدرجة السفلى، بل الوصول لما سامت آخر الدرج المدفونة كاف، وإن أبعد عن آخر الدرج الموجود الآن باذرع، قال وفي هذا فسحة

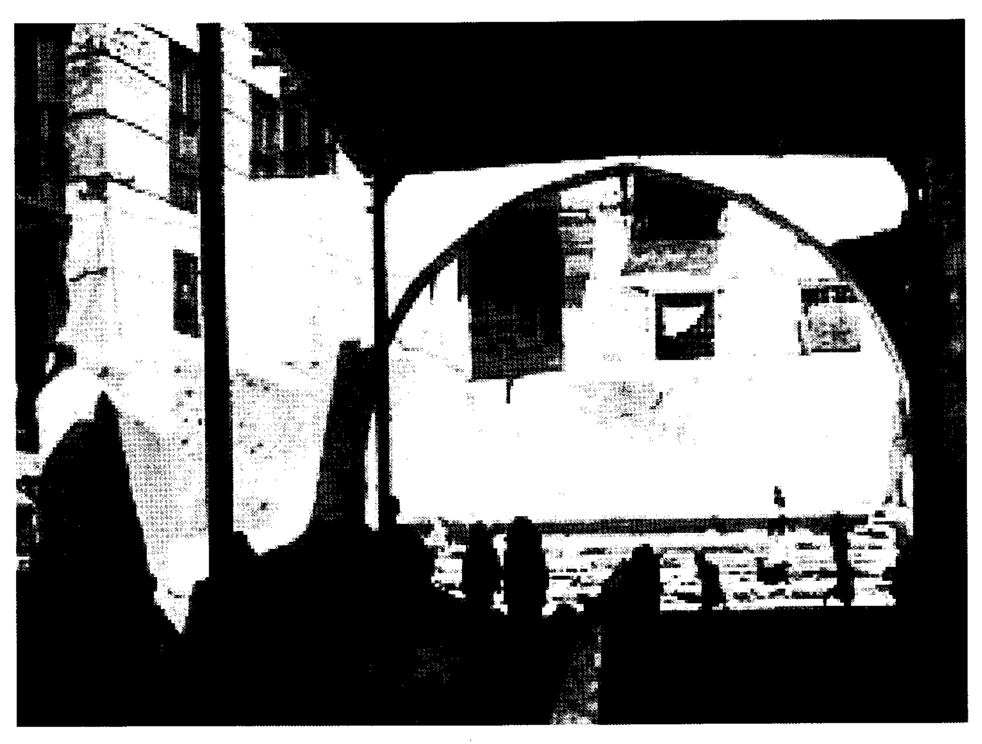
---

(١) شفاء الغرام للفاسي: ١/٤٧٩.

(٢) الحزورة: اسم لسوق في الجاهلية كانت في هذا المكان وأدخلت في مساحة المسجد الحرام، وله أسماء أخرى مثل: باب البقالية، وباب الوداع؛ لأن الناس يخرجون منه عند سفرهم، وعليه نص تأسيس باسم السلطان الناصر فرج بن برقوق مؤرَّخ بعام ٨٠٤ هـ، وباب العمرة، ويحمل هذا الاسم؛ لأن المعتمرين من التنعيم يخرجون ويدخلون منه.

(٣) إتحاف الورى بأخبار أم القرى لابن فعد: ٢/٢١٧ – ٢١٨.

كبيرة لأكثر العوام، فأنهم (لا) [1] يصلون لآخر الدرج، بل يكتفون بالقرب منه، هذا كله في درج الصفا.



صورة قديمة للمروة

المصدر التاريخ القويم للكردي

أما المروة فقد اتفقوا فيها على أن العقد الكبير المشرف الذي بوجهها هو حدها، لكن الأفضل أن يمر تحته، ويرقى على البناء المرتفع بعده»[2].

وفي عام ١٣٧٤هـ أصدر سمو وزير الداخلية آنذاك الأمير عبد الله الفيصل قراراً شفهياً لهيئة المحكمة الكبرى بمكة المكرمة للوقوف على الميل القائم والبارز بالمسعى من جهة الصفا، لتنفيذ إرادة الملك سعود - رحمه لله - بإضافة دار آل الشيبي، ومحل الأغوات الواقعين بين موضع السعي من جهة الصفا وبين الشارع العام الملاصق للمسجد الحرام مما يلي باب الصفا، وتقرير ما يلزم شرطاً بشأن الميل المذكور.

(١) زيادة يستقيم بها السياق.

(٢) حواشي الشرواني، وابن قاسم العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج لابن حجر الهيتمي : ٩٨/٤.

وإنفاذا لهذه التوجيهات، فقد قامت الهيئة المعنية بالوقوف على الميل المذكور، مصطحبين معهم مهندس فنياً، وجرى البحث فيما يتعلق بتحديد عرض السعى مما يلي الصفا، وقد أصدرت اللجنة قراراً برقم (٣٥) بتاريخ ١٣٧٤/٩/٢٣هـ نصه: « أن هذا الميل يقع على يسار الخارج، من باب الصفا القاصد إلى الصفا، وفي مقابل هذا الميل من الجهة الغربية على مسامتة ميل آخر ملتصق بدار الأشراف المناعمة، بينهما طريق الخارج من باب الصفا في سيره إلى الصفا، وما بين الميل الأول المذكور الذي بركن دار الشيبي المنتزعة ملكيتها حالا والمضافة إلى الصفا، وبين الميل الذي بركن دار المناعمة ثمانية أمتار وثلاثون سنتيمترا، هي سبعة عشر ذراعاً، ومن دار المفتاح التي تقع بين الساعي من الصفا إلى الميل الأول الواقع بدار الشيبي تسعة عشر متراً وثمانين سنتيمترا، كما أن بين الميل الذي بقرب الخاسكية ببطن الوادي، والميل الذي يجاريه بركن المسجد الحرام ستة عشر متراً ونصف متر، كما أن بين الميل الذي بدار العباس وباب العباس ستة عشر متراً ونصف متر تقريباً، هذا التقرير الفني من حيث المساحة ».

ثم جاء في التقرير ذاته ما نصه: ثانياً: « قد جرت مراجعة كلام العلماء فيما يتعلق بذلك، قال في صحيح البخاري، باب ما جاء في السعي بين الصفا والمروة وقال ابن عمر رضي الله عنهما: السعي من دار بني عباد إلى زقاق بني أبي حسين» [١]. قال الحافظ ابن حجر [٢]: « نزل ابن عمر من الصفا حتى إذا حاذى باب بني عباد سعى حتى إذا انتهى إلى الزقاق الذي يسلك بين دار بني أبي حسين ودار بنت قرظة، ومن طريق عبيد الله بن أبي يزيد قال: رأيت ابن عمر يسعى من مجلس أبي عباد إلى زقاق بن أبي حسين قال سفيان هو بين هذين العلمين » انتهى[٣].

والمقصود بهذا والله أعلم: سعيه في بطن الوادي، ولم نجد للحنابلة تحديداً لعرض المسعى.

ثم ساق التقرير المذكور قول ابن قدامة في المغني وفي الشرح الكبير، وكلام النووي والرملي من علماء الشافعية في تفصيل ذلك، وهو نفس القول الذي سبق أن أوردته مفصلاً في بحثنا هذا.

---

(١) صحيح البخاري ج ٢ ص ٥٩٣ .

(٢) فتح الباري ج ٣ ص ٥٠٢، قوله باب ما جاء في السعي بين الصفا والمروة .

(٣) انظر نص ما جاء في التقرير في الملحق المرفق .

ثم أوردوا في تقريرهم كلام المؤرخين، فذكروا كلام الأزرقي والذي نصه: «وذرع ما بين العلم الذي على باب المسجد إلى العلم الذي بحذائه على باب دار العباس بن عبد المطلب وبينهما عرض المسعى خمسة وثلاثون ذراعاً ونصف ذراع، ومن العلم الذي على باب العباس إلى العلم الذي عند دار ابن عباد الذي بحذاء العلم الذي في حد المنارة وبينهما الوادي مائة ذراع وإحدى وعشرون ذراعاً».

ثم نقل كلام الإمام قطب الدين الحنفي في تأريخه: المسعى بالأعلام، لما ذكر قصة تَعَدٍّ ابن الزَمن على اغتصاب البعض من عرض المسعى في سلطنة الملك الأشراف قايتباي المحمودي إلا أن قاضي مكة وعلمائها أنكروا عليه، وقالوا له في وجهه: إن عرض المسعى كان خمسة وثلاثون ذراعاً، وأحضر النقل من تأريخ الفاكهي، وذرعوا من ركن المسجد إلى المحل الذي وضع فيه ابن الزمن أساسه فكان سبعة وعشرون ذراعاً... إلخ.

وقال باسلامة في تاريخه (عمارة المسجد الحرام): وذرع ما بين العلم الذي عند باب المسجد إلى العلم الذي بحذائه على دار العباس بن عبد المطلب، وبينهما عرض المسعى ستة وثلاثون ذراعاً ونصف، ومن العلم الذي على باب دار العباس إلى العلم الذي عند دار ابن عباد الذي بحذائه العلم الذي في حد المنارة وبينهما الوادي مائة ذراع وإحدى وعشرون ذراعاً. انتهى.

ثم أفاد التقرير بأن أعضاء الهيئة قاموا بمراجعة صكوك دار الشيبي، فوجد أن أقدمها صك مسجل بسجل المحكمة الكبرى بمكة بعدد (٥٧) بتاريخ ٢٥ محرم ١٢٧١هـ قال في حدودها:

شرقاً: الحوش الذي هو وقف الواقف.

وغرباً: الصفا، وفيه الباب.

وشاماً: الدار التي هي وقف خاسكي سلطاني.

ويمناً: الدار التي هي وقف الأيوبي.

قال المسجل: ولم يظهر ما يدل على حدود المسعى كما جرى سؤال أغوات الحرم المكي الشريف عن تاريخ وحدود دارهم التي أضيفت إلى ما هناك، وذكروا أن دارهم في أيديهم من نحو ثمانمائة سنة، وليست لها صكوك، ولا وثائق، هكذا.

وحيث أن الحال ما ذكر بعاليه، ونظراً إلى أنه في أوقات الزحمة عندما ينصرف بعض الجهال من أهل البوادي ونحوهم من الصفا قاصدين المروة، ثم يلتوي كثيراً حتى يسقط في الشارع العام، فيخرج من حد الطول من ناحية باب الصفا، والعرض معاً، ويخالف المقصود من البينية (بين الصفا والمروة) وحيث أن الأصل في السعي عدم وجود بناء، وأن البناء حادث قديماً وحديثاً وأن مكان السعي تعبدي، وإن الالتواء اليسير لا يضر لأن التحديد المذكور بعاليه للعرض تقريبي بخلاف الالتواء الكثير، كما تقدمت الإشارة إليه في كلامهم، فإننا نقرر ما يلي:

لا بأس ببقاء العلم الأخضر موضوع البحث الذي بين دار الشيبي ومحل الأغوات الموالين لأنه أثري، والظاهر أن لوضعه معنى ولمسامتته ومطابقته الميلين بباطن الوادي، بين الصفا والمروة على ألا يتجاوز الساعي حين يسعى من الصفا أو يأتي إليه إلى ما كان بين الميل والمسجد مما يلي الشارع العام، وذلك للاحتياط والتقريب.

إننا نرى عرض ما ذكرناه بعاليه على أنظار صاحب السماحة المفتي الأكبر الشيخ محمد بن إبراهيم حفظه الله تعالى.

هذا ما نقرره متفقاً عليه بعد بذلنا الوسع سائلين من الله تعالى السداد والتوفيق.

الهيئة (١)

وفي عام ١٣٧٨هـ صدر التوجيه السامي لمقام وزارة الداخلية بالنظر في مشروعية المصعدين الذين أقيما ليؤديا إلى الصفا، وبناء على ذلك صدر أمر وزارة الداخلية رقم (١٠٥٣) وتاريخ ١٣٧٨/١/٢٨هـ للجنة المكونة من كل من: الشيخ عبد الملك بن إبراهيم، والشيخ عبد الله بن جاسر، والشيخ عبد الله بن دهيش، والسيد علوي مالكي، والشيخ محمد الحركان، والشيخ يحيى أمان، بحضور صالح قزاز، وعبد الله بن سعيد مندوبي الشيخ محمد بن لادن للنظر في بناء المصعدين المؤديين إلى الصفا لمعرفة ما إذا كان في ذلك مخالفة للمصعد الشرعي القديم.

(١) انظر نص ما جاء في التقرير في الملحق المرفق .

وقد جرى وقوف أعضاء اللجنة المذكورين على المصعدين الذي جرى بنائهما هناك من قبل مكتب مشروع توسعة المسجد الحرام[1].

وبعد دراسة الموضوع ومذاكرته فيما بين اللجنة اتضح للجنة المذكورة أن المصعد الشرقي المواجه للمروة هو مصعد غير شرعي، لأن الراقي عليه لا يستقبل القبلة، كما هو السنة، وإذا حصل الصعود من ناحيته فلا يتأتى بذلك استيعاب ما بين الصفا والمروة المطلوب شرعاً، وبناء على ذلك فإن اللجنة رأت إزالة المصعد والاكتفاء بالمصعد الثاني المبني في موضع المصعد القديم، لأن الراقي عليه يستقبل القبلة، كما هو السنة، كما أن المصعد والنزول من ناحيته يحصل به الاستيعاب المطلوب شرعاً، ونظراً لكون المصعد المذكور يحتاج إلى التوسعة بقدر الإمكان ليتهيأ الوقوف عليه من أكبر عدد ممكن من الساعين فيما بين الصفا والمروة وليخفف بذلك الضغط خصوصاً في أيام المواسم وكثرة الحجيج، وبالنظر لكون الصفا شرعاً هو الصخرات الملساء التي تقع في سفح جبل أبي قبيس، ولكون الصخرات المذكورة جميعها موضع للوقوف عليها، وحيث أن الصخرات المذكورة لا تزال موجودة للآن وبادية للعيان، ولكون العقود الثلاثة القديمة لم تستوعب كامل الصخرات عرضاً، فقد رأت اللجنة أنه لا مانع شرعاً من توسيع المصعد المذكور بقدر عرض الصفا، وبناء على ذلك فقد جرى ذرع عرض الصفا ابتداء من الطرف الغربي للصخرات إلى نهايته محاذيا الطرف الشرقي للصخرات المذكورة في مسامتت موضع العقود القديمة فظهر أن العرض المذكور يبلغ ستة عشر متراً، وعليه فلا مانع من توسعة المصعد المذكور في حدود العرض المذكور على أن يكون المصعد متجهاً إلى ناحية الكعبة المشرفة ليحصل بذلك استقبال القبلة كما هو السنة، وليحصل الاستيعاب المطلوب شرعاً، وبالنظر لكون الدرج الموجود حالياً هو ١٤ درجة فقد رأت اللجنة أن تستبدل الستة درجات السفلى منها بمزلقان يكون انحداره نسبياً حتى يتمكن الساعي من الوصول إلى نهايتها باعتباره من أرض المسعى وليتحقق بذلك الاستيعاب المطلوب شرعاً، ثم يكون ابتداء الدرج فوق المزلقان المذكور، ويكون من ثم ابتداء المسعى من ناحية الصفا ثانياً، كما وقفت اللجنة أيضاً على المروة فتبين لها بعد

(١) انظر نص ما جاء في التقرير في الملحق المرفق.

الاطلاع على الخرائط القديمة والحديثة للمسعى، وبعد تطبيق الذرع للمسافة فيما بين الصفا والمروة، كما نص على ذلك الإمام الأزرقي، والإمام الفاسي في تاريخهما بان المسافة المذكورة تنتهي عند مواجهة موضع العقد القديم من المروة، وهو الموضع الذي أقيم فيه الجسر في الناحية الجديدة، وبذلك يكون المدرج الذي انشىء أمام الجسر، والذي يبلغ عدده ستة عشرة درجة جميعه واقع في أرض المسعى، وقد يجهل كثير من الناس ضرورة الصعود إلى نهاية الست عشرة درجة المذكورة ويعودون من أسفل الدرج ، كما هو مشاهد من حال كثير من الناس، فلا يتم بذلك سعيهم، لذلك رأت اللجنة ضرورة إزالة الدرج المذكورة، وبعد تداول الرأي مع المهندسين والإطلاع على الخريطة القديمة تقرر استبدال الدرج المذكورة بمزلقان ينحدر نسبياً ابتداء من واجهة الجسر المذكور إلى النقطة التي عينها المهندسون المختصون بمسافة يبلغ طولها ٣٢ متراً، وبذلك يتحتم على الساعين الوصول إلى الحد المطلوب شرعاً، وهو مكان العقد القديم الذي وضع في مكانه الجسر الجديد باعتبار المزلقان المذكور من أرض المسعى، ثم تكون الثلاث درجات التي تحت الجسر هي مبدأ الصعود للمروة وتكون هذه النقطة هي نهاية المسعى من جهة المروة، ثم أختمت اللجنة المذكورة تقريرها بالتوقيع[1].

وفي تاريخ ١٣٨٠/١/٣٠هـ وجه سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم مفتي عام المملكة ورئيس قضاتها خطاباً إلى الملك سعود رحمه الله برقم (٥٠٣) حول توسعة الصفا، هذا نصه: « من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم أيده الله، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وبعد: فبناء على أمركم الكريم المبلغ إلينا من الشيخ يوسف ياسين في العام الماضي حول تنبيه الابن عبد العزيز على وضع الصفا ومراجعة ابن لادن لجلالتكم في ذلك، وحيث قد وعدتم جلالتكم بالنظر في موضوع الصفا، ففي هذا العام بمكة المكرمة بحثنا ذلك وتقرر لدي ولدى المشايخ: الشيخ عبد العزيز بن باز، والشيخ علوي عباس مالكي، والأخ الشيخ عبد الملك بن إبراهيم، والشيخ عبد الله بن دهيش، والشيخ عبد الله بن جاسر، والشيخ عبد العزيز ابن رشيد على أن المحل المحجور

(١) انظر نص ما جاء في التقرير في الملحق المرفق.

بالأخشاب في أسفل الصفا داخل في الصفا ما عدا فسحة الأرض الواقعة على يمين النازل من الصفا، فإننا لم نتحقق أنها من الصفا، أما باقي المحجور بالأخشاب فهو داخل في مسمى الصفا، ومن وقف عليه فقد وقف على الصفا، كما هو مشاهد، ونرى أن ما كان مسامتا للجدار القديم الموجود حتى ينتهي إلى صبة الأسمنت التي وضع فيها أسياخ الحديد هو منتهى محل الوقوف من اليمين للنازل من الصفا، أما إذا نزل الساعي من الصفا، فإن الذي نراه أن جميع ما أدخلته هذه العمارة الجديدة فإنه يشمله اسم المسعى، لأنه ادخل في مسمى ما بين الصفا والمروة، ويصدق على من سعى في ذلك أنه سعى بين الصفا والمروة، هذا وعند إزالة هذا الحاجز والتحديد بالفعل ينبغي حضور كل من المشايخ الأخ عبد الملك، والشيخ علوي مالكي، والشيخ عبد الله بن جاسر، والشيخ عبد الله بن دهيش، حتى يحصل تطبيق ما قرر هنا وبالله التوفيق »[1].

وبناء على خطاب سماحة المفتي المذكور، تم رفع الأمر إلى الملك فيصل – وكان آنذاك ولياً للعهد – بخطاب رئيس الديوان الملكي رقم ٢٣٨/٢/٤/٢٧ بتاريخ ١١/٢/١٣٨٠هـ ، ثم اصدر الملك فيصل أمره رقم ٣٥٦١ وتاريخ ١٧/٢/١٣٨٠هـ باجتماع اللجنة المكونة من: الشيخ عبد الملك بن إبراهيم، والسيد علوي مالكي، والشيخ عبد الله بن جاسر، والشيخ عبد الله بن دهيش، والمقاول الشيخ محمد بن لادن.

واجتمعت اللجنة في عصر يوم السبت الموافق ٢٤/٤/١٣٨٠هـ بموقع الصفا، وقد اتخذوا قراراً استعرضوا في مقدمته ما جاء في خطاب سماحة المفتي الموجه للملك سعود والمذكور فيما سبق، وهذا نص ما خلصت إليه اللجنة: « فاعتماداً على ذلك حصل التطبيق لما قرره سماحة مفتي الديار السعودية ورئيس قضاتها سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم المرفوع لصاحب الجلالة الملك المعظم برقم (٥٠٣) في ٣٠/١/١٣٨٠هـ وبعد الإحاطة بما تضمنته المذكرة والقرار المذكور بخصوص موضوع الصفا جرى إزالة الحاجز الخشبي والتطبيق لما قرره سماحته والتحديد بالفعل بحضورنا جميعاً، واتفاقنا على ذلك، وعلى هذا حصل التوقيع»[2].

---

(١) انظر نص ما جاء في التقرير في الملحق المرفق.

(٢) انظر نص ما جاء في التقرير في الملحق المرفق.

ثم وقعوا بصفتهم الوظيفية، وهم: (١) رئيس المحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة. (٢) عضو رئاسة القضاة بالمنطقة الغربية. (٣) مدرس بالمسجد الحرام ومدرسة الفلاح. (٤) الرئيس العام لهيئات الأمر بالمعروف بالحجاز. (٥) المعلم القائم بأعمال عمارة المسجد الحرام المكي وعمارة المسعى.

آراء العلماء واللجان في تعديل وتوسعة مسار المسعى :

لم يتعرض العلماء إلى بيان عرض المسعى، إلا القليل فمنهم كان الأزرقي والفاكهي من مؤرخي مكة في القرن الثالث الهجري، فقال الإمام أبو الوليد الأزرقي: عرض المسعى خمس وثلاثون ذراعاً ونصف[١].

وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن إسحاق الفاكهي: عرض المسعى خمسة وثلاثون ذراعاً، واثنتا عشرة إصبعاً[٢]. ونقل ذلك عنه تقي الدين الفاسي[٣].

ولم يتعرض الفقهاء الحنابلة لتحديد عرض المسعى، فلم أجد عندهم تحديداً لعرضه.

قال الإمام ابن قدامة رحمه الله: أنه يستحب أن يخرج إلى الصفا من بابه، فيأتي الصفا فيرقى عليه حتى يرى الكعبة[٤].

وقال في الشرح الكبير: فإن ترك مما بينهما - أي بين الصفا والمروة - ولو ذراعاً لم يجزئه حتى يأتي به.

فكان كلامهم في طول المسعى، ولم يذكروا تحديداً لعرضه.

والحال كذلك عند فقهاء الشافعية، قال الإمام النووي: قال الشافعي والأصحاب: لا يجوز السعي في غير موضع السعي، من مرّ وراء موضع السعي في زقاق العطارين أو غيره لم يصح سعيه، لأن السعي مختص بمكان فلا يجوز فعله في غيره، كالطواف، قال أبو على البندنيجي في كتابه «الجامع»: موضع السعي بطن الوادي.

---

(١) أخبار مكة للأزرقي : ٢/٦٦٧.

(٢) أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه : ٢/٢٤٣.

(٣) شفاء الغرام : ١/٤٧٦.

(٤) المغني : ٣/٤٠٣.

وقال الشافعي في القديم: فإن التوي شيئاً يسيراً أجزأه ولو عدل حتى يفارق الوادي المؤدي إلى زقاق العطارين لم يجزئه، وكذا قال الدرامي: إن التوى في السعي يسيراً جاز، وإن دخل المسجد أو زقاق العطارين فلا[1].

بل أن شمس الدين الرملي الشافعي: قال ولم أر في كلامهم ضبط عرض المسعى وسكوتهم عنه لعدم الاحتياج إليه، فإن الواجب استيعاب المسافة التي بين الصفا والمروة، كل مرة، ولو التوى في سعيه عن محل السعي يسيراً لم يضر. كما نص عليه الشافعي رحمه الله)[2].

وفي حاشية الشرواني تحفة المحتاج شرح المنهاج بعد ذكر كلام الإمام الشافعي رحمه الله، قال عَقِبه: الظاهر أن التقدير لعرضه بخمسة وثلاثين أو نحوها على التقريب، إذا لا نص فيه يحفظ عن السُّنة، فلا يضر الالتواء اليسير لذلك، بخلاف الكثير، فإنه يخرج عن تقدير العرض ولو على التقريب[3].

والشيء نفسه عند الحنفية، قال السرخسي: ويكره له ترك الصعود على الصفا والمروة فإن النبي ﷺ صعد عليهما وأمرنا بالاقتداء به بقوله: «خذوا عني مناسككم» وكذلك الصحابة رضي الله عنهم أجمعين ومن بعدهم توارثوا الصعود على الصفا والمروة بقدر ما يصير البيت بمرأى العين منهم فهو سنة متبعة يكره تركها[4].

وقال الشيخ ابن جاسر: « ويجب استيعاب ما بين الصفا والمروة لفعله عليه الصلاة والسلام، وقوله: «خذوا عني مناسككم » [5] فإن لم يرقهما ألصق عقب رجليه بأسفل الصفا، وألصق أصابعهما بأسفل المروة ليستوعب ما بينهما، وإن كان راكباً لعذر فعل ذلك بدابته وهذا كان أولاً، أما بعد العمارة الجديدة فالظاهر أنه لا يكون مستوعباً للسعي إلا إذا رقى على المحل المتسع، وهو آخر درجة، والله أعلم، ثم ينقلب فينزل عن المروة فيمشي في موضع مشيه، ويسعى

---

(١) المجموع شرح المهذب: ٧٦/٨.

(٢) نهاية المحتاج شرح المنهاج: ٢٨٣/٣.

(٣) حاشية تحفة المحتاج: ٩٨/٤.

(٤) المبسوط للسرخسي: ٥١/٤.

(٥) أخرجه الترمذي في جامعه: ٢٣٤/٣ (٨٨٦)، وأحمد في مسنده: ٣٣٧/٣، والنسائي في السنن الكبرى: ٤٢٥/٢ (٤٠١٦) والبيهقي في السنن الكبرى: ١٢٥/٥.

في موضع سعيه إلى الصفا يفعل ذلك سبعاً، يحتسب بالذهاب سعية، وبالرجوع سعية، يفتتح بالصفا ويختم بالمروة[١].

إذاً فأنت ترى إجماع العلماء على ضرورة السعي في المسعى جميعه، والمراد من ذلك ألا يترك أي جزء من المسافة بين الصفا والمروة بغير سعي فيه، فإن ترك جزءا ولو صغيرا بطل سعيه، حتى لو كان راكبا اشترط أن تضع الدابة حافرها على الجبل، ويجب على الماشي أن يلصق رجله بالجبل، بحيث لا يبقى بينهما فرجة عند الشافعي. وقال غيره: لا يطلب إلصاق الرجل بجبل الصفا أو جبل المروة، إنما المطلوب هو ما يعتبر إتماما عرفا.

ولابد من الصعود على الصفا والمروة والذكر والدعاء عليهما كلما وصل إلى أحدهما، وأن يذكر الله تعالى ويدعو وهو عليهما بما أحب، والدعاء بالوارد عن رسول الله ﷺ أفضل، فعن جابر بن عبد الله حينما روى حجة الرسول ﷺ قال: ثم خرج إلى الصفا، ثم قال « نبدأ بما بدأ الله به »، وقرأ: إن الصفا والمروة من شعائر الله، فرقى على الصفا حتى إذا نظر إلى البيت كبر ثم قال: « لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، لا إله الا الله وحده، أنجز وعده، وصدق عبده، وهزم - أو غلب - الأحزاب وحده » ثم دعا ورجع إلى هذا الكلام، ثم نزل حتى إذا انصبت قدماه في الوادي رمل حتى إذا صعد مشى حتى إذا اتى المروة فرقى عليها حتى إذا نظر إلى البيت قال عليها كما قال على الصفا[٢].

ويسن إذا صعد على الصفا أن يستقبل الكعبة ويدعوا بما ورد عن نافع أنه سمع عبد الله بن عمر وهو على: الصفا يدعو ويقول: «اللهم إنك قلت: ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡ﴾[٣]. ادعوني أستجب لكم وإنك لا تخلف الميعاد وإني أسألك كما هديتني إلى الإسلام الا تنزعه منى حتى تتوفاني وأنا مسلم »[٤]. والمرأة في كل ذلك مثل الرجل غير أنها تختار وقتا لا زحام فيه إن أمكن ذلك.

---

(١) مفيد الأنام ونور الظلام في تحرير الأحكام لحج بيت الله الحرام للشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن جاسر النجدي: ٣٠٣/١ — ٣٠٤.

(٤) مسند أبي يعلى ج ٤ ص ٩٣ .

(٣) سورة غافر: آية: ٦٠ .

(٤) سنن البيهقي الكبرى ج ٥ ص ٩٤ .

ويجب على الساعي المشي وعدم الركوب إلا لعذر، قال الشافعي وأحمد: المشي في السعي سنة، وقال الأحناف ومالك: هو واجب إلا لعذر كعدم القدرة على المشي، أو لتعليم الناس، كما فعل ﷺ ، والذي يظهر أن المشي سنة وليس واجباً.

ويمشي الساعي متمهلا حتى يصل إلى ما بين الميلين الأخضرين فيسن له الرمل[1] إلا لعذر، ولا رمل على النساء. وقد ثبت أن النبي ﷺ كان يسرع بين الميلين، وكان يسمى ما بينهما: بطن الوادي، وله أن يخرج من باب الصفا، بعد الانتهاء من سعيه.

مفهوم العزيمة والرخصة:

وحيث أن الشريعة الإسلامية قد أقرت نظرية الضرورة وأشارت إليها بوضوح النصوص القرآنية الكريمة، والسنة النبوية الشريفة، كما تولى فقهاء الشريعة دراسة هذه النصوص، واستنبطوا منها قواعد كلية وفرعية في العبادات والمعاملات، وبنوا أحكامها الشرعية على مستلزمات الضروريات الخمس وهي: (حفظ الدين، والنفس، والمال، والعقل، والنسل) وذهبوا إلى أن المحافظة على هذه الضروريات الخمس تبيح مخالفة التكاليف الشرعية بعد أن اشتقوا لها أحكاما وشروطا وقيودا من مصادر الحكم الشرعي وقسموا الحكم الشرعي باعتبار عمومه إلى عزيمة ورخصة.

فالعزيمة قد تكون في مقابل الرخصة على القول بأن العزيمة هي الحكم المتغير عنه، أو قد لا تكون في مقابل الرخصة على القول بأن العزيمة هي الحكم الذي لم يتغير أصلاً[2].

والعزيمة هي: طلب الفعل الذي لم يشتهر فيه مانع شرعي، ولا يمكن أن يكون المباح من العزائم، فإن العزم هو الطلب المؤكد فيه.

---

(١) الرمل هو الإسراع في المشي مع مقاربة الخطى، في الطواف وفي السعي، وهو سنة وليس بواجب، ويسقط عند الزحام وعدم التمكن منه للعذر، ويخطئ من يصر على الرمل في أثناء الزحام، فيجب عليه ترك الرمل عند الازدحام خشية إيذاء الطائفين، فإذا وجد الطائف أو الساعي المتسع للرمل رمل وإذا ازدحم الناس تركه ومشى كسائر الطائفين.

(٢) شرح الأسنوي على منهاج الأصول : ١/ ٩٦.

والرخصة: عبارة عما وسّع للمكلف في فعله لعذر عجز عنه مع قيام السبب المحرم[1]، وهي تحقق مبدأ اليسر والسماحة في الإسلام تحقيقاً عملياً تطبيقياً. قال الله تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾ [2]، وقال عز وجل: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾ ﴾[3]، وقال النبي ﷺ: «إن الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه، فسددوا، وقاربوا، وأبشروا، واستعينوا بالغُدْوة والرَّوحة وشيء من الدلجة» [4]، وقال أيضاً: «إن الله تعالى لم يبعثني معنِّتاً، ولا متعنتا، ولكن بعثني معلماً ميسراً» [5].

والعزيمة والرخصة ينتميان معاً إلى الحكم الشرعي، فلا يقال رخصة بدون عزيمة تقابلها.

فذهب البيضاوي صاحب المنهاج إلى أن العزيمة تتنابها الأحكام التكليفية الخمسة: الإيجاب، والندب، والتحريم، والكراهة، والإباحة[6].

وقد يرفع الشرع عن المكلف الحرج بالأخذ بالعزيمة، أو الأخذ بالرخصة، أي: أنه يكون مخيراً في بعض الحالات بين الإتيان بهذه أو بتلك، لأن ما بينهما صار بمثابة ما بين أجزاء الواجب المخير الذي يكتفي فيه بالإتيان بأي نوع من أنواعه[7].

---

(١) المستصفي: ٦٣/١.

(٢) سورة البقرة: آية: ١٨٥.

(٣) سورة النساء: آية: ٢٨.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: ٢٣/١ حديث رقم (٣٩)

والدُّلْجة: هو سَيْر الليل يُقال أدْلَج بالتَّخفيف إذا سَار من أوّل اللَّيْل وادَّلَج - بالتشديد - إذا سارَ من آخره والاسْم منْهُما الدُّلْجة والدَّلْدَة بالضم والفتح وقد تكرر ذكْرُهما في الحديث ومنهم مَن يَجْعَل الإدْلاَجَ للَّيل كُلِّه وكأنّه المراد في هذا الحديث لأنه عَقَّبه بقوله فإنَّ الأرض تُطْوى باللَّيل ولم يُفرّق بيْن أوّله وآخره وأنشدُوا بعَلّي رضي الله عنه:

اصْبر على السيْر والإدْلاَج في السَّحَر   وفي ارَّوَاح على الحَجَات والبُكَر

انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: ج ٢ ص ١٢٩

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه: ١١٠٤/٢ حديث رقم (١٤٧٨).

(٦) كشف الأسرار: ٣٠٠/٢، وفواتح الرحموت: ١١٩/١، والمستصفي: ٩٨/١.

(٧) الموافقات: ٣٣٣/١.

قال رسول الله ﷺ: «إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه»[١].

قال ابن الأثير: « العزائم: أي الفرائض التي عزم الله عليك بفعلها » [٢].

وعرف بعض الفقهاء الضرورة بأنها: خوف من الهلاك على النفس، أو المال سواء أكان هذه الخوف علماً، أي أمراً متيقناً أو ظنناً، يراد به الظن الراجح، وهو المبني على أسباب معقولة، إن لم يدفع به الهلاك، أو الضرر الشديد [٣]، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة، ودفعها مصلحة[٤].

فالأحكام الشرعية مراعى فيها مصالح العباد، وبخاصة الضرورات الخمس سالفة الذكر.

وتقوم نظرية الضرورة في الفقه الإسلامي على قاعدتين هما: قاعدة: « المشقة تجلب التيسير»، وقاعدة: « لا ضرر ولا ضرار ».

فالمشقة تجلب التيسير: يقصد بها أن الأحكام التي تنشأ عن تطبيقها حرج على المكلف، ومشقة في نفسه، فالشريعة تخففها بما يقع تحت قدرة المكلف واستطاعته دون عسر أو حرج، فالمشقة التي تخرج عن المعتاد تجلب التيسير، وتتحقق هذه المشقة إذا كان من شأن التكليف إيقاع الضرر بالمكلف في نفسه، أو ماله، أو في ما يعد من ضروريات حياته ومعاشه، ولهذه القاعدة أدلة كثيرة من الكتاب والسنة والإجماع والمعقول[٥].

وتدخل هذه القاعدة في باب الرخص، ومن أدلة القاعدة قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾[٦]، وقوله تعالى: ﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٧٣﴾ ﴾[٧]، وقوله تعالى: ﴿ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه: ٦٩/٢ (٣٥٤)، والبيهقي في السنن الكبرى ١٤٠/٣ (٥١٩٩).

(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢٣١/٣.

(٣) نظرية الضرورة، حدودها وضوابطها، لجميل محمد بن مبارك، نشر: مطبعة جامعة دمشق – دمشق، ١٣٨١هـ/١٩٦١م: ٩٩١/١.

(٤) المستصفي في علم الأصول، لأبي حامد بن محمد الغزالي، نشر: مؤسسة الحلبي – مصر، الطبعة الأولى، ١٣٢٢هـ: ٢٨٦/١.

(٥) موسوعة القواعد الفقهية لمحمد صدقي البورنو: ٦٣٢/١٠ – ٦٣٣.

(٦) سورة البقرة: آية: ١٨٥.

(٧) سورة البقرة: آية: ١٧٣.

مِّنْ حَرَجٍ ﴿٦﴾ [(١)]. وحديث الرسول ﷺ: « إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » [(٢)].

ومن فروع هذه القاعدة قاعدة شرعية أخرى هي: «إذا ضاق الأمر اتسع » وهذه مأثورة عن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى[(٣)].

فمن ذات المصادر الشرعية استنبط فقهاء الشريعة أحكاما وشروطا وقيوداً لتطبيق حالة الضرورة، منها: أن الضرورة تقدر بقدرها، وان يكون الخطر الذي يبرر الاضطرار جسيما وحالا، وان لا يوجد طريق غيره لدفع الخطر، والعودة للحكم الشرعي الأصلي عند زوال أسباب الاضطرار.

والضرورة من الأمور الاجتهادية، فمنها ما هو متصل بأمور الجماعة، ومنها ما هو متعلق بخصوصيات الفرد، والذي يهمنا في ذلك المقام، هو ما يتعلق بأمور الجماعة، فإذا كان الأمر متعلق بأمور الجماعة والمجتمع، فإن حاكم البلاد هو المسئول عن ذلك، وهو صاحب السلطة التنفيذية في إقرار ما يستوجب الضرورة، ومعالجته بالكيفية التي يراها.

فقد أمر الخليفة عمر بن الخطاب إيقاف تنفيذ الحد في السارق، لمدة معينة، عندما كان ذلك ضروريا بسبب المجاعة، وعاد لتنفيذ حدود الله عز وجل عندما انتفى الأمر، وعادت الأمور إلى طبيعتها.

كما سبق للخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه أن أمر بجمع القرآن في مصحف واحد، وكان ذلك ضرورة تهم جميع المسلمين في سائر الأرجاء.

الأدلة الفقهية والنصوص الشرعية الدالة على ضرورة توسعة المسعى:

وفي أمر توسعة المسعى أتخذ ولي الأمر قراراً حكيماً، مستنده دفع الضرر والخطر عن المسلمين، وجلب المنفعة والأمان لهم، والقاعدة الفقهية تنص على

---

(١) سورة المائدة : آية : ٦.

(٢) أخرجه ابن حبان : ٢١٢/١٦ (٧٢١٩)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين : ٢١٦/٢ (٢٨٠١)، وابن ماجه في سننه : ٦٥٩/١ (٢٠٤٣، ٢٠٤٥).

(٣) موسوعة القواعد الفقهية لمحمد صدقي البورنو : ٣٢١/١.

أن حكم الحاكم يرفع الخلاف في قضية من قضايا مسائل الخلاف، إذا حكم فيها بأحد أقوال أهل العلم، بما لا يخالف نصاً صريحاً من كتاب الله أو من سنة نبيه ﷺ أو بما انعقد عليه إجماع الأمة، ولا شك أن التوسعة محققة للمصلحة في خدمة الحجيج والمعتمرين وزوار البيت ، وفي الأخذ بها دفع للأضرار المحتمل وقوعها عليهم، فجزا الله حكامنا خير الجزاء، فهم دوماً وأبداً يتسمون ببعد النظر والحكمة الثاقبة.

وقد كان لي شرف اقتراح توسعة المسعى وزيادته بما يعادل قدر مساحته التي كانت عليه من جهته الشرقية، حيث توجد ساحة كبيرة خصصت لاستيعاب المصلين، وهي ممتدة حتى حدود مكتبة مكة المكرمة من جهة الشرق، ووجود هذه الساحة سهل إنشاء هذه التوسعة.

ونحمد الله ونشكر فضله أن منّ على هذه البلاد المقدسة بحكومة رشيدة أخذت على عاتقها منذ تأسيس المملكة على يد المغفور له الملك عبد العزيز طيب الله ثراه، وأبنائه البررة، الملك سعود، والملك فيصل، والملك خالد، والملك فهد، رحمهم الله جميعاً، وحاليا الملك عبد الله حفظه الله ورعاه وأيده بنصره، فأولوا الحرمين الشريفين عناية واهتماماً بالغين على مر العصور، فكانت التوسعات السعودية للحرمين أكبر توسعات على مر التاريخ.

فكانت تلك التوسعة التي شرع فيها في عام ١٤٢٨هـ، والتي لاقت بعض الاعتراضات من بعض المشايخ، ومن بعض أعضاء هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية[1].

وأني أرى أن هذه التوسعة جائزة، وذلك للأسباب الآتية:

١- قد أجمع العلماء على ضرورة السعي في المسعى جميعه، والمراد من ذلك ألا يترك أي جزء من المسافة بين الصفا والمروة بغير سعي فيه، فإن ترك جزءاً ولو صغيراً بطل سعيه، حتى لو كان راكباً اشترط أن تضع الدابة حافرها على

(١) بموجب القرار رقم ٢٢٧ وتاريخ ١٤٢٧/٢/٢٢هـ في الدورة الرابعة والستين لمجلس هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية الذي عقد بمدينة الرياض ابتداء من تاريخ ١٤٢٧/٢/١٨هـ بناء على ماورد من صاحب السمو الملكي أمير منطقة مكة المكرمة عضو هيئة تطوير مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة بالخطاب رقم ٣/٧٥١٠٧٨ س وتاريخ ١٤٢٦/٨/٦هـ المشار فيه إلى برقية المقام السامي رقم ٨٠٢٠/م ب وتاريخ ١٤٢٦/٦/١٥هـ.

الجبل، ويجب على الماشي أن يلصق رجله بالجبل بحيث لا يبقي بينهما فرجة عند الشافعي. وقال غيره: لا يطلب إلصاق الرجل بجبل الصفا أو جبل المروة، إنما المطلوب هو ما يعتبر إتماماً عرفاً.

قال ابن عمر رضي الله عنهما: « السعي من دار بني عباد إلى زقاق بني أبي حسين» [1]. فيفهم من قول ابن عمر أن تحديد المسعى إنما كان في مبتدئه ومنتهاه، ولم يتعرض لعرضه.

بل أن فقهاء الحنابلة والشافعية والحنفية لم يتعرضوا لعرض المسعى، كما أسلفت، فكلام أكثر الفقهاء كان على طول المسعى، وليس عرضه، فالواجب هو استيعاب المسافة من جبل الصفا إلى جبل المروة.

وقد يعترض البعض على هذه التوسعة بحجة أنها خرجت عن حدود جبلي الصفا والمروة، والحقيقة أنها لم تخرج عن حدود جبلي الصفا والمروة، فمعلوم علم اليقين لكل متابع ومطالع لحركة المد السكاني، والتطور الحضاري والعمراني لمنطقة الصفا والمروة أن يلحظ أن المسعى الذي يقع شرق الكعبة المشرفة بين جبلي الصفا والمروة قد تطاولت عليه أيدي الناس على طول الزمان ببناء دورهم ومنازلهم على جانبيه الشرقي والغربي، وطرفيه الجنوبي والشمالي ، فأحالوا سعته وانفساحه ضيقاً، وحرجاً، فاختلط الساعي بين الصفا والمروة بالمتسوق، وبالقاطنين على جوانب المسعى من كل جهاته، حتى هيأ الله عز وجل آل سعود حكام هذه البلاد المباركة عام ١٣٧٥هـ فأزاحوا عن المسعى كل ما أساء إليه، وهيئوا لحجاج بيت الله ومعتمريه أداء مناسكهم بيسر وأمان.

وكانت أحداب ومرتفعات جبل الصفا الغربية مما يلي أجياد تمتد ظاهرة للعيان قبل أن تبدأ الهدميات لتوسعة المسعى والمسجد الحرام من ناحيته الجنوبية وغيرها في شهر صفر عام ١٣٧٥هـ في عهد الملك سعود رحمه الله، وكان على أحد أكتافه الممتدة جنوباً المتصلة بجبل أجياد الصغير ثنية يُصعد إليها من أجياد الصغير، ثم تنحدر منها طريق تمر وسط سقيفة مظللة، ومنها تنزل الطريق من فوق هذا الجبل متعرّجة بين البيوت المنتشرة على تلك المنطقة من جبل الصفا حتى تصل إلى الصفا الذي يبدأ الساعون منه سعيهم من غربه.

---

(١) صحيح البخاري : ٥٩٣/٢ حديث رقم (٧٩) .

وقد شاهدت ذلك بنفسي، ويتفق معي أخي الدكتور عويد المطرفي، حين قال: «كانت البيوت السكنية قائمة على جبل الصفا من كل ناحية تفترش قمته وأكتافه، وظهره وسفحه الشمالي والجنوبي ووسطه وما يحيط بموضع ابتداء السعي منه، فغطت معالمه ومنحدراته التي تعلوها في الجبل أصلاد (صخور) جبل أبي قبيس التي استعصى كثير منها على التسهيل لبناء الناس عليها يوم ذاك.

ولما ابتدأت هدميات هذه التوسعة ظهر للعيان « جبل الصفا » على حقيقته الجغرافية الطبيعية التي خلقه الله عليها يوم خلق السماوات والأرض، وأن امتداد طرفه الغربي الجنوبي المحاذي لسيل البطحاء من جنوبها كان يصل قبل إزالته في التوسعة إلى موضع الباب الشرقي للسلم الكهربائي الصاعد اليوم إلى الدور الثاني من المسجد الحرام من ناحية أجياد، وإلى موضع قصر الضيافة الملاصق للبيوت الملكية من الجهة الجنوبية، الذي موضعه الحالي جزء مرتفع من جبل الصفا »[1].

وقد توصل الدكتور عويد المطرفي إلى استنتاج جيد عن تسمية كل هذه المنطقة من هذا الجبل باسم (جبل الصفا)؛ لأن أهل مكة في إبان أرومتهم العربية في الجاهلية والإسلام هم الذين سموه بهذا الاسم، وتبعهم في ذلك سكانها من بعدهم، معتمداً على تفسيرات اللغويين، وعلماء العربية، إذ كان من عادة واضعي اللغة الذين يُحتج بكلامهم في بيان المراد بمعاني الألفاظ في تفسير القرآن وغريب الحديث النبوي أن يسموا بعض أجزاء جبلٍ ما، أو وادٍ ما باسم خاص به يُميز ما سَمّوه منه عن اسم أصله لوصف قائم بذلك الجزء من الجبل، أو الوادي كما هو الحال في تسميتهم أصل جبل أبي قُبيس من ناحيته الغربية، والغربية الجنوبية، وما بينهما من امتداد بالصفا الذي جعله الله عز وجل من شعائره في قوله: ﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ﴾ الآية.

وقد ورد إطلاق اسم (جبل الصفا) على هذه المنطقة من هذا الجبل عند علماء العربية في مدوناتهم العلمية اللغوية، وقد أوردت تعريفات اللغويين عن الصفا والمروة في مبحث التعريف بالصفا والمروة لغوياً.

(١) رفع الأعلام بأدلة جواز توسيع عرض المسعى والمشعر الحرام للدكتور عويد بن عياد المطرفي .

قال الأعشى هاجياً عُمَيْرَ بن عَبْدِ الله بْنِ المُنْذِرِ[1]:

فَمَا أَنْتَ مِنْ أَهْلِ الحُجُون وَلا الصَّفَا
وَلا لَكَ حَقُّ الشُّرْبِ مِنْ مَاءِ زَمْزَمِ

فمقصود الشاعر هنا هم سكان جبل الصفا وما حوله مما هو موضعٌ للسكن والاستقرار، ولا يقصد بالتأكيد الصفا بمعنى الحجر الأملس، لأنه ليس محلاً للسكن ولا صالحاً له، ولا هو مما يُمدح به.

والدليل على ذلك أن الشاعر قابل ذكر الصفا بذكر الحجون، فقابل جبلا ذكره بجبل متسع المواضع مريداً سكان كُل من الجبلين.

وهذا يدل على أن الصفا في هذه الآية الكريمة موضع متسع، يمكننا اليوم الاستفادة مما تشمله هذه التسمية في توسيع عرض المسعى، فالشاعر بلا شك عربي وهو ممن يحتج به، وقوله له دلالة قوية في ألفاظ اللغة العربية التي نزل القرآن مخاطباً العرب بها.

كما ذكر أبو إسحاق الحربي في وصفه لمكة يوم أن حَجّ إليها في كتابه (المناسك) بقوله: «وحيال باب القاضي من طرف باب الصفا إلى منعرج الوادي جبل الصفا، ثم الركن، ركن المسجد فيه منارة، وحيالها جبل أبي قبيس، يتعرج خلف الصفا طرف منه، ثم يرجع الحد إلى الرواق الأيسر للداخل من باب أبي شيبة وهو حيال باب البيت»[2].

فعرف جبل أبي قيس الذي يحتضن جبل الصفا من خلفه، والصفا أسفل منه من أول منعرجه من ناحية البطحاء وموقعها الساحة الشرقية للمسعى اليوم إلى منعطفه إلى أجياد الصغير موضع قصر الضيافة اليوم، تغطيه الدور التي كانت تجثم على قاعدته، وعلوه وأسفله إلى موضع السعي من الصفا المعروف اليوم كما سبق أن ذكرت آنفاً وقد أزيل من موقعه بقصد توسعة المسجد الحرام على مرحلتين:

كان أولاها عام ١٣٧٥هـ حين قُطعت أكتاف جبل الصفا، وفتح عليها شارع

---

(١) ديوانه: ١٢٣.

(٢) كتاب المناسك وأماكن طرق الحج ومعالم الجزيرة، لأبي إسحاق الحربي، تحقيق: حمد الجاسر، نشر: دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر – الرياض، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م، ص ٤٧٩..

لمرور السيارات يصل بين أجياد والقشاشية التي لم تبق لها اليوم عين أيضاً.

وثانيها في عام ١٤٠١هـ عندما أزيل هذا الشارع، وقطع الجبل من أصله، وفصل موضع الصفا عن الجبل، وفتح بينه وبين الجبل الأصل طريق متسع للمشاة بين ما بقي من أصل الجبل، وبين جدر الصفا من خارجه الشرقي، تسهيلاً للحركة والمشي حول المسجد الحرام، وتيسيراً للناس عناء صعود الجبال والهبوط منها في ذلك الموضع.

وبهذا أزيل ظاهر جبل الصفا من الوجود، ودخل في ذمة التاريخ في عام ١٤٠١هـ، بيد أن أصله وقاعدته موجودة تحت أرض الشارع المذكور، وهي ممتدة إلى منعطفه الشمالي الشرقي المواجه لساحة المسعى الشرقية، ومن السهل التثبت من امتداداته تحت الارض، وقد كان ذلك شاهداً للعيان قبل نسفه، وفصله عن أصله، وإزالة الظاهر على وجه الأرض منه.

ومعلوم لكل من رأى باب الصفا قبل التوسعة السعودية أن باب الصفا الذي عناه أبو إسحاق الحربي كان يخرج منه من المسجد الحرام إلى الوادي مسيل سيل البطحاء، ثم يسار فيه بعد الخروج منه بانعطاف مرتفع نحو الشرق حتى يلاقي الطريق النازل من منحدر الثنية المنكدرة من أعلى الصفا.

ومن ثم يُدخل إلى المرتفع من الصفا الذي يبدأ الساعون منه سعيهم. وبهذا يظهر أن طرف جبل الصفا الغربي الجنوبي كان منقاداً إلى موضع السلم الكهربائي الصاعد إلى الدور الثاني من المسجد الحرام، الذي كان موجوداً حتى بدأ التوسعة الحادثة في عام ١٤٢٨هـ.

كما أن قول أبي إسحاق في تحديده لجبل الصفا « إلى منعرج الوادي » ينص صراحة على اتساع هذا الجبل شمالاً إلى منعطفه من واجهته الغربية، إلى منعطفه نحو الشمال المقابل للبطحاء (الساحة الشرقية للمسعى)، ولا ريب أن ما بين طرفه الغربي الجنوبي وطرفه الشمالي عند منعرج الوادي إلى الشرق من ناحية الشمال تشمله التسمية المقصودة بالخطاب في هذه الآية الكريمة، وما شمله الاسم العلم للمسمى صح اعتبار ما يحدث في بعضه من الأعمال والأقوال حادثاً في جميعه وله حكمه ووصفه شرعاً وعرفاً، ويترتب على هذا أن المنطلق (أي الساعي) بنيّة السعي من أي موضع مما يشمله اسم الصفا لغة وعرفا يكون داخلاً في عموم المراد بالخطاب بهذه الآية الكريمة، ساعياً بحق وحقيقة بين

الصفا والمروة إذا ما انتهى به سعيه مما ذكرت إلى مسامتٍ له من جبل المروة المقابل له من ناحية الشمال [١].

كما أن تسمية منطقة جبل المروة في تعريفات اللغويين تدل على أن المروة جبل قائم بذاته وصفاته ممتد الجوانب، واسع الواجهة المقابلة من الشمال لجبل الصفا، وامتداده إلى منعطفه نحو الوادي المواجه من الشمال الشرقي لبطن المسعى.

كما يدل على ذلك قول قصي بن كلاب الجد الرابع لرسول الله ﷺ، وهو يمتدح ويفخر ويُظهر بسط سلطانه على أرض المروة وما جاورها من أراض حيث يقول[٢]:

لي البطحاء قد علمت مَعَدّ
ومَرْوتها رضيتُ بها رضيت

فهو بهذا القول يقصد أن جبل المروة وكل امتداداته وما حوله من الأرض التي هي محل للرغبة في التملك والسكن والسيادة التي يفخر بمثلها مثله، ولا يقصد بالطبع المروة التي هي الحجر الأبيض، لوجود هذا النوع من الحجر وتوفره في كل موضع من السهل والجبل، وطبيعي أن تملك أو حيازة الحجارة ليس فخراً، ولا مطمع من أحد، ولا يحتاج إليه.

ويؤيد اتساع جبل المروة في تكوينه الطبيعي الكبير الممتد شرقاً وغرباً، الذي قطعت متونه وأكتافه وامتداداته العضوية في أثناء التوسعة التي تمت عام ١٣٧٥هـ، ما رواه الأزرقي بسنده من طريق علقمة بن نضلة بقوله: « وقف أبو سفيان بن حرب على ردم الحذائين فضرب برجله فقال: سنام الأرض إن لها سناماً، يزعم ابن فرقد أني لا أعرف حقي من حقه، له سواد المروة، ولي بياضها، ولي ما بين مقامي هذا إلى تجنى»[٣]، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: « إن

(١) رفع الأعلام بأدلة جواز توسيع عرض المسعى والمشعر الحرام للدكتور عويد بن عياد المطرفي.
(٢) السيرة النبوية لابن هشام ١/١٣٥.
(٣) أخبار مكة للأزرقي : ٢/١٦٥، ٢٣٧ وتجنى ثنية قريب الطائف.

أبا سفيان لقديم الظلم، ليس لأحد حق إلا ما أحاطت عليه جدراته »[1].

وسواد المروة هو ما امتدت إليه مساحة المروة السوداء، ووصل إليه عرضها من ناحيتها الغربية من طرف جبل المروة الغربي المواجه من الشمال اليوم لباب الفتح.

وبياضها هو ما امتد إليه عرض جبلها من ناحيته الشرقية مما يلي دار أبي سفيان الذي يقع اليوم مكانه على يسار النازل من المدعى إلى الساحة الشرقية من المروة، وما يتصل بها من الساحة الشرقية من المروة، وما يتصل بها من الساحة الواقعة شرق المسعى، وهو داره الذي قال عنه رسول الله ﷺ يوم فتح مكة: «... ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن»[2].

وابن فرقد هذا الذي كان يشاحن أبا سفيان في المروة هو: عتبة بن فرقد السلمي حليف بني عبد المطلب بن عبد مناف، وكانت داره برباع حلفاء بني عبد المطلب بن عبد مناف بشق المروة السوداء التي أقر أبو سفيان في قوله هذا بملك ابن فرقد لها.

ومما يؤيد وجود كل من المروتين هاتين، وأنهما كانتا معروفتين عند أهل مكة آنذاك، وأن لكل من أبي سفيان ملكاً في المروة البيضاء، ولابن فرقد ملكاً في المروة السوداء أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه لم ينفِ ملك أي منهما لما يملكه، ولا نفى وجود واحدة من المروتين، وإنما ذم توسع ادعاء أبي سفيان في ملك ما ليس يملكه.

كما أن أبا سفيان عربي اللسان، والأرومة[3] يحتج بكلامه في تفسير معاني الألفاظ، وتعيين المسميات وتحديد المعالم والأمكنة في ديارهم، وكلامه هذا يدل على وجود مروتين في جبل المروة وليس مروة واحدة.

كما يدل أيضاً على اتساع مسمى المروة وواقعها، وأن المروة البيضاء التي

---

(١) المرجع السابق، وانظر: العقد الفريد لابن عبد ربه: ٢٧٢/٤.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه: ١٤٠٥/٣، ١٤٠٧ (١٧٨٠)، وأبو داود في سننه: ١٦٢/٣ (٣٠٢١، ٣٠٢٢)، والبهقي في السنن الكبرى: ٣٤/٦.

(٣) الأرومة: هي الأصل والنسب، واللغة العربية فرع من أرومة تعرف بالأرومة السامية، ومن فروع هذه الأرومة لغات أخرى.

نحقق القول اليوم في امتدادها شرقاً تصل ارتفاعاتها دار أبي سفيان الواقعة على يسار النازل اليوم من شارع المدعى إلى ساحة المسعى، وأن المروة السوداء تمتد غرب المروة المعروفة اليوم، وكل هذا يدل على اتساع مساحة المروة إلى جهة الشرق على أوسع بكثير مما يقصر الناس التسمية عليه اليوم من ظنهم أنها واحدة، وأنها مقصورة على ما كان عليه العقد الذي كان منصوباً على الطرف الشمالي من المروة قبل توسعة المسعى.

وقد كان معروفاً قبل نسف ارتفاعات هذا الجبل، وإزالتها أن جميع المباني والبيوت القائمة في هذه المنطقة أنها كانت مبنية على الجبل، وأن ارتفاعاته التي كانت تحت تلك البيوت قد أزالتها معاول النسف والتفجير تسهيلاً لسير الناس من حجاج وعمار ومواطنين عليها دون إعاقة ولا عنت[1].

٢- كما أن المسعى الذي هدم مؤخراً ليس هو في عرضه، على ما كان في العهد النبوي، ولا في عهد الصحابة رضي الله عنهم، بل أخذ من عرضه بزحف المباني عليه من ناحيته الغربية والشرقية عبر العصور اللاحقة بعد رسول الله ﷺ وصحابته الكرام.

فكانت البيوت لاصقة بالمطاف مرتصة غرب المسعى، ويدل على ذلك النقول الآتية:

• دار الأزرق بن عمرو الغساني جدره لاصق بالمطاف من ناحية الشرق، فاشترى ابن الزبير نصفها وأدخله في المطاف. ثم اشترى بقيته المهدي العباسي عام ١٦٠ هـ فأدخلها المطاف.

• كما اشترى المهدي العباسي دار خيرة بنت سباع الخزاعية التي كانت لاصقة بدار الأزرق من الشرق وبابها الشرقي كان شارعاً مفتوحاً مباشرة على المسعى قبل أن يؤخر عن موضعه، وَوُضع المسجد في موضع دارها ودار آل جبير بن مطعم، وجميع الدور التي كانت بين المسجد والمسعى فَوُضِع المسجد في موضعها وأُخِّرَ المسعى إلى موضعه الذي هو فيه اليوم[2].

• وفي توسعة المهدي الثانية عام ١٦٧هـ أمر بشراء الدور التي كانت باقية

---

(١) رفع الأعلام بأدلة جواز توسيع عرض المسعى والمشعر الحرام للدكتور عويد بن عياد المطرفي .

(٢) أخبار مكة للأزرقي : ٢/ ٦٩ - ٧٥.

بين المسجد والمسعى فاشتريت وهدمت وهدم أكثر دار محمد بن عباد العائذي الكائنة عند العلم الأخضر بركن المسجد من جهة الصفا وما جاورها توسعة للمسجد وللمسعى. قال الأزرقي: « فهدموا ما كان بين الصفا والوادي من الدور، وجعلوا المسعى والوادي فيها»[1] أي أعادوا المسعى من بطن المسجد إلى موضع الدور التي هدموها.

فهذه النقول تدل على أن المسعى كان يتسع حينا بفعل عمليات التوسعة التي يجريها الحكام، ويضيق في أحيان أخرى بفعل زحف المباني والدور.

وأما من ناحيته الشرقية فإن عدم منع الناس من الزحف عليه ببناء منازلهم وأسواقهم على جانبه الشرقي قد ضيق عرضه كثيراً، ويدل على هذا ما روي عن عثمان بن هند بن عبد الله بن عثمان بن الأرقم بن أبي الأرقم المخزومي قال أخبرني أبي عن يحيى بن عثمان بن الأرقم حدثني جدي عثمان بن الأرقم أنه كان يقول: أنا ابن سبع الإسلام أسلم أبي سابع سبعة، وكانت داره على الصفا، وهي الدار التي كان النبي ﷺ يكون فيها في الإسلام، وفيها دعا الناس إلى الإسلام، فأسلم فيها قوم كثير، وقال رسول الله ﷺ ليلة الاثنين فيها: « اللهم أعز الإسلام بأحب الرجلين إليك: عمر بن الخطاب، أو عمرو بن هشام »، فجاء عمر بن الخطاب من الغد بكرة فأسلم في دار الأرقم، وخرجوا منها وكبروا وطافوا بالبيت ظاهرين، ودعيت دار الأرقم دار الإسلام، وتصدق بها الأرقم على ولده، فقرأت نسخة صدقة الأرقم بداره: بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما قضى الأرقم في ربعه ما حاز الصفا أنها صدقة بمكانها من الحرم لا تباع ولا تورث، شهد هشام بن العاص، وفلان مولى هشام بن العاص، قال: فلم تزل هذه الدار صدقة قائمة فيها ولده يسكنون ويؤاجرون ويأخذون عليها، حتى كان زمن أبي جعفر، قال محمد بن عمر: فأخبرني أبي عن يحيى بن عمران بن عثمان بن الأرقم قال: إني لأعلم اليوم الذي وقع في نفس أبي جعفر إنه يسعى بين الصفا والمروة في حجة حجها، ونحن على ظهر الدار، فيمر تحتنا لو أشاء أن آخذ قلنسوته لأخذتها، وأنه لينظر إلينا من حين يهبط الوادي حتى يصعد إلى الصفا، فلما خرج محمد بن عبد الله بن حسن بالمدينة كان عبد الله بن عثمان بن

(١) أخبار مكة للأزرقي: ٢/٧٩ - ٨٠.

الأرقم ممن بايعه، ولم يخرج معه فتعلق عليه أبو جعفر بذلك فكتب إلى عامله بالمدينة: أن يحبسه ويطرحه في الحديد، ثم بعث رجلا من أهل الكوفة يقال له: شهاب بن عبد رب، وكتب معه إلى عامله بالمدينة، أن يفعل ما يأمره فدخل شهاب على عبد الله بن عثمان الحبس، وهو شيخ كبير ابن بضع وثمانين سنة، وقد ضجر في الحديد والحبس، فقال: هل لك أن أخلصك مما أنت فيه وتبيعني دار الأرقم ؟ فإن أمير المؤمنين يريدها، وعسى إن بعته إياها أن أكلمه فيك فيعفو عنك ؟ قال: إنها صدقة، ولكن حقي منها له ومعي فيها شركاء إخوتي وغيرهم، فقال: إنما عليك نفسك أعطنا حقك وبرئت، فاشهد له، وكتب عليه كتاب شراء على سبعة عشر ألف دينار، ثم تتبع إخوته ففتنهم كثرة المال، فباعوه فصارت لأبي جعفر، ولمن أقطعها، ثم صيرها المهدي للخيزران أم موسى وهارون، فبنتها وعرفت بها، ثم صارت لجعفر بن موسى الهادي، ثم سكنها أصحاب السطوى والعدني، ثم اشترى عامتها أو أكثرها غسان بن عباد، ولد جعفر بن موسى، وأما دار الأرقم بالمدينة في بني زريق، فقطيعة من النبي ﷺ، قال ابن عمر: وحدثني محمد بن عمران بن هند عن أبيه، قال: حضرت الأرقم بن أبي الأرقم الوفاة، فأوصى أن يصلي عليه سعد، فقال مروان: أتحبس صاحب رسول الله ﷺ لرجل غائب أراد الصلاة عليه ؟ فأبى عبد الله بن الأرقم ذلك على مروان، وقامت معه بنو مخزوم، ووقع بينهم كلام، ثم جاء سعد فصلى عليه، وذلك سنة خمس وخمسين بالمدينة وهلك الأرقم، وهو بن بضع وثمانين سنة [(١)].

فالذي يهمنا في هذه الرواية الطويلة[(٢)] قوله: « فيمر تحتنا لو أشاء أن آخذ قلنسوته لأخذتها ».

ففي ذلك دلالة على أن دار الأرقم بن أبي الأرقم التي كانوا يجلسون على ظهرها، وأمير المؤمنين أبو جعفر يصعد إلى الصفا من تحتها كان موقعها على شفا الطرف الشرقي من الصفا على يمين النازل منه.

قال الدكتور عويد المطرفي: وموقع هذه الدار معروف قديماً وحديثاً لم يتغير منذ كان، وهو الآن خارج جدر الصفا الشرقي يكون بعض منه في موضع المبنى اللاصق بالمسعى من الشرق مقر إدارة جمعية تحفيظ القرآن الكريم بمكة ، وكان

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين : ٣/٥٧٤ – ٥٧٥ حديث رقم (٦١٢٩).

(٢) لقد آثرت إيرادها كاملة حتى ينتفع القارئ بما في هذه القصة من أحداث .

يقوم على موقعه قبل التوسعة السعودية للمسعى دار الحديث، ويوم أن كانت داراً للحديث كان بينها وبين طرف الصفا الشرقي أكثر من عشرين متراً [١].

وهذا يدل على أن المنازل في تلك الأيام قد تقدمت عليها، وحالت بينها وبين الصفا الذي كانت دار الأرقم على طرفه تماماً مما يدل على أن أصحاب تلك المنازل قد بنوها على موضع السعي من الصفا، فضيقوا عرضه واعتدوا على أرضه دون أن يمنعهم أحد.

ويؤيد ذلك الخريطة التي أعدتها هيئة المساحة المصرية عام ١٩٤٧م، ويتضح منها أن دار الأرقم بن أبي الأرقم تبعد أكثر من ثلاثين متراً عن حدود منتهى عرض المسعى في التوسعة السعودية، ولدى معهد خادم الحرمين الشريفين نسخة من هذه الخريطة.

٣- إن الزيادات الهائلة في أعداد الحجاج والزوار والمعتمرين تضطر، ولاة الأمر دوما إلى اتخاذ ما يرونه مناسباً للتيسير على المسلمين ودرء المشقة عنهم بما لا يخل بمقاصد الشرع، فقد قال الله عز وجل: ﴿ أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا ءَامِنًا ﴾[٢]، فقول الله سبحانه وتعالى يشير إلى أمن الطائف والساعي، والعاكف، وكل مقيم على أرض مكة المكرمة، وكيف يتأتي هذا الأمن والطمأنينة، إلا بقرار حكيم يحد من الدهس والتزاحم والتدافع بين الحجاج والمعتمرين، وهذه التوسعة ستؤمن بإذن الله لهم السلامة، وأداء نسك آمن، وهي في ذات الوقت تقع في حدود البينية الكائنة بين جبلي الصفا والمروة.

ومن لا يرى أن التوسعة من باب العزيمة فلا أقل أن يرى أن ذلك من باب الرخصة، أو يستدل لذلك بأن التوسعة تشبه اتصال صفوف المصلين خارج المسجد عند امتلاء المسجد بالمصلين، واللجوء للساحات والشوارع المحيطة به، لأداء الصلاة مع الجماعة، وقد جوز الفقهاء ذلك، طالما اتصلت الصفوف.

فنجده ﷺ رفيقاً بأمته مريداً لها التيسير والتخفيف، مرخصاً لصحابته الذين سألوه عن تقديم أو تأخير بعض النسك، بقوله: «افعل ولا حرج»[٣] وهي رخصة،

(١) رفع الأعلام بأدلة جواز توسيع عرض المسعى والمشعر الحرام للدكتور عويد بن عياد المطرفي .

(٢) سورة القصص: آية: ٥٧ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: ١/٤٣، ٥٨، ٢/٦١٨، ٦١٩، ٦/٢٤٥٤ الأحاديث رقم (٨٣، ١٢٤، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ٦٢٨٨) ومسلم في صحيحه: ٢/٩٤٨ حديث رقم (١٣٠٦).

ولا نغفل ما أجازه الرسول ﷺ وأباحه ورخص فيه عندما أجاب الصحابة رضوان الله عليهم بهذه الإجابة التي تنم عن تيسير.

وقد استجدت مستجدات، وطرأت أمور تتطلب أن نعيد النظر في مواجهة الأعداد الكبيرة من الحجاج والزوار والمعتمرين، خاصة في ظل زيادة أعداد المسلمين في العالم والتي بلغت ما يقارب من المليار والنصف، مع تطور وسائل المواصلات، مما جعل القادمين للحج والعمرة في ازدياد مضطرد عاماً بعد آخر؛ حتى زاد عددهم عن المليونين، بما لا يمكن بحال أن تستوعبه مساحة كل شعيرة، من هنا أصبح لزاماً علينا التفكير في الحلول المناسبة في ضوء مستجدات العصر، وتفعيل آراء الفقهاء المعتبرين المعتمدة أقوالهم، على اختلاف مذاهبهم، دونما تعصب لمذهب أو لرأى بعينه، ما دام أنه يسهم في بلوغنا الهدف الأسمى وهو أداء نسك صحيح، مع الحفاظ على سلامة الحجاج والزوار والمعتمرين والمصلين، دون خروج عن مقاصد الشرع الشريف،

وإذا كان الفقهاء قد جوزوا الطواف بالكعبة والسعي بين الصفا والمروة في الدور العلوي، فمن يرى الرخصة فذلك، إعمالاً منه للقاعدة الفقهية المنوه عنها سابقاً.

وقد دل الدليل على وجوب إتباع الرسول ﷺ في الحج وفي سائر الأعمال، وقد كان الصحابة رضوان الله عليهم، أكثر الناس التزاماً وحرصاً على إتباعه صلوات الله عليه وسلامه.

وقد ورد أن النبي ﷺ قد طاف بالبيت راكباً بعيره، ولم ينزل ﷺ من على ناقته لاستلام الحجر الأسود بيده الشريفة، وإنما كان يشير بمحجن كان في يده إلى الحجر، ثم يقبل المحجن، عن سعيد بن جبير قال: دخل رسول الله ﷺ المسجد على بعير يستلم الحجر بمحجن، ومعه عبد الله بن رواحة آخذ بزمام ناقته وهو يقول:

خلوا بني الكفار عن سبيله   نحن ضربناكم على تأويله
ضربا يزيل الهام عن مقيله

قال ابن سعد: أخبرنا عبد الوهاب بن عطاء قال أخبرنا محمد بن عمرو

بن علقمة الليثي قال أخبرنا أشياخنا أن النبي ﷺ طاف على ناقته[1].

وعن معروف بن خربوذ قال سمعت أبا الطفيل يقول: رأيت رسول الله ﷺ يطوف بالبيت ويستلم الركن بمحجن معه، ويقبل المحجن[2].

فدل ذلك إلى أن العصا التي كانت بيده الشريفة كانت وسيلة اتصال بينه وبين الحجر الأسود، فقد كان يستلم بها الحجر، ثم يقبل العصا ﷺ، وكل ذلك من باب التيسير على المسلمين.

وقد وسع موضع الطواف ولم يقتصر فيه على ما كان في عهد النبي ﷺ، واتفق أهل العلم على أن ما زيد في المسجد فصار منه صح الطواف فيه، وقياساً عليه يصح ذلك في المسعى، خاصة وأن التوسعة واقعة بين جبلي الصفا والمروة الممتد عرضهما أكبر مما هو ظاهر، وغالب اهتمام الفقهاء منصبٌ على استيفاء المسافة الواقعة بينهما طولاً.

- فقد وسّع عمر بن الخطاب رضي الله عنه المطاف حين رأى شدة ازدحام الحجاج فيه، فاشترى البيوت التي كانت محيطة به فهدمها، ووضع المطاف في موضعها، وذلك سنة ١٧ هـ.
- ثُمَّ وَسَّعهُ عثمان بن عفان رضي الله عنه في عهده سنة ٢٦ هـ لنفس الغرض أيضاً.
- ثُمَّ وسعه عبد الله بن الزبير أيام خلافته لنفس الأمر حين رأى كثرة الزحام فيه.
- وفي عهد الخليفة عبد الملك بن مروان (٦٥ – ٨٦هـ) تمت إضاءة مابين الصفا والمروة بالقناديل ليلاً .
- ومنذ عهد الخليفة الثاني للدولة العباسية أبي جعفر المنصور عبد الله بن محمد بن عليّ بن العباس (١٣٦-١٥٨هـ)، ما زال الخلفاء والسّلاطين يقومون بتوسعة المسجد الحرام، والمسْعَى بين الصّفا والمروة.
- وعندما أراد الخليفة محمد بن عبد الله بن محمد بن عليّ العباسيّ ثالث خلفاء بني العباس (١٥٨-١٦٩هـ)، أن يوسع المسجد الحرام، سنة (١٦٧هـ)، قام بهدم هذه البيوت، لم يُنكر عليه أحد من الأئمة الذين عاصروه.

---

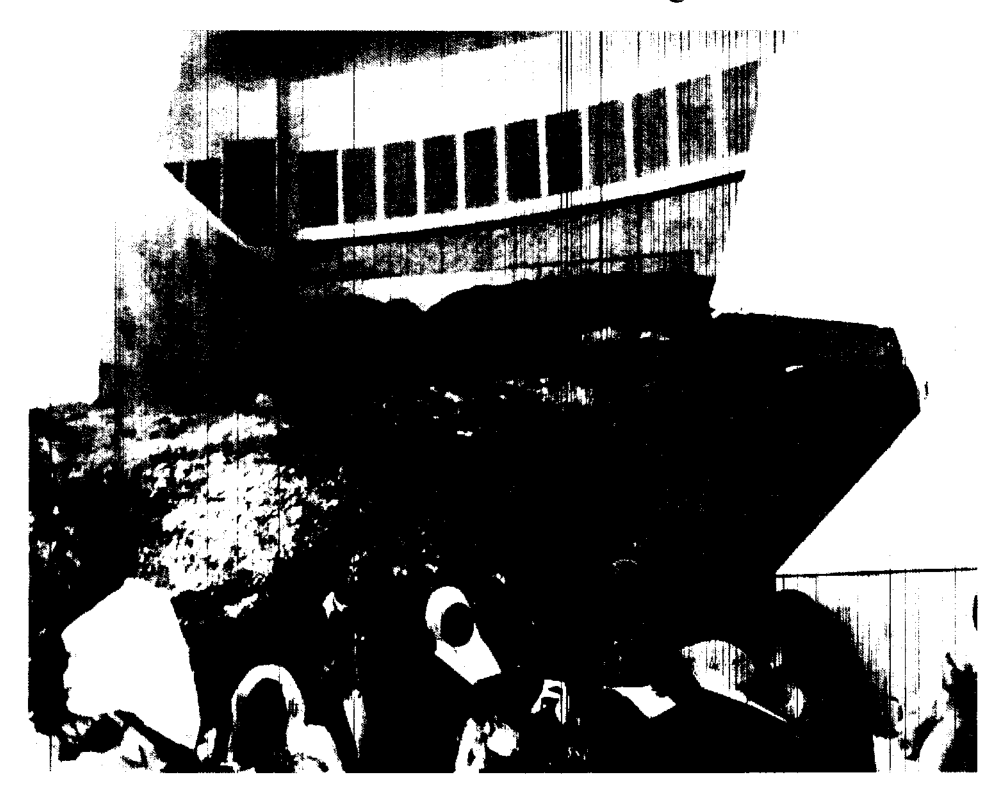
(١) الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٣ ص ٥٢٦ .

(٢) صحيح مسلم ج ٢ ص ٩٢٧ حديث رقم (١٢٧٥) .

فهذا عمل اثنين من الخلفاء الراشدين الذين أمرنا رسول الله ﷺ بالأخذ بسنتهم والعض عليها بالنواجذ، وهو كذلك عمل صحابي جليل، هو أحد خلفاء المسلمين وحكامهم، ومن بعده الحكام والخلفاء والسلاطين الذين توالوا حكم البلاد.

وقد أجمع الصحابة رضي الله عنهم، والتابعين، وتابعي التابعين، وعلماء هذه الأمة عبر العصور على هذه التوسعة، وأقروها ولم نجد منهم من اعترض على هذا العمل، بل حَبَّذوه ورأوه عملاً صالحاً تم لمصلحة المسلمين.

٤- كما أن قاعدة الجبل أعرض طبيعة من قمته، وهي ممتدة في الأرض يميناً ويساراً بقدر يسمح بإضافة التوسعة المقترحة، كما أن جبل الصفا هو منتهى جبل أبي قبيس، وقد تعرض جبل الصفا إلى كثير من التقطيع والتهذيب من الجهة الشرقية لإقامة البيوت والدور، ومن الجهة الغربية بغرض توسعة المسجد، وكان آخر تقطيع في جبل الصفا في أثناء العمارة السعودية، حينما أزيلت الدور والأبنية التي كانت قائمة، وتمت إزالة أجزاء كبيرة من الجبل، وترك بعض الصخور منه داخل مشعر الصفا، كعلامة على موضع المشعر، فأصول الجبل ممتدة من الجهة الشرقية.



صورة تبين جزء من جبل الصفا ترك كعلامة على موضع المشعر

والشيء نفسه بالنسبة لجبل المروة، فالجزء البسيط الموجود من جبل المروة، وضع كعلامة لهذا المشعر، والأصل أن أصول هذا الجبل ممتدة لجبل قيقعان.

وقد شهد على ذلك شهود كثر في المحكمة أثبتوا أن جبلي الصفا والمروة ممتدان بأكثر من واقعهما الحالي، وأن تهذيبه والقطع منه، بل ونسف أجزاء كبيرة تمت على مراحل كان آخرها التوسعة السعودية.

وقد قال قطب الدين النهروالي (ت٩٩٠هـ) في كتابه: « الإعلام بأعلام بيت الله الحرام » أن المسعى في عهد رسول الله ﷺ كان عريضاً، وبنيت تلك الدور بعد ذلك في عرض المسعى فهدمها المهدي وأدخل بعضها في المسجد، وترك البعض للسعي فيه، ولم ينكر عليه أحد من الأئمة المعاصرين له هذا الفعل.

كما ذكر عبد الكريم القطبي (ت١٠١٤هـ) في كتابه: « إعلام العلماء الأعلام ببناء المسجد الحرام » أن المهدي أمر بتوسعة المسجد الحرام فأمر قاضي مكة يومئذ محمد الأوقصي المخزومي، فهدم البيوت والدور الواقعة بين المسعى والمسجد، ومنها دار الأزرقي، وكانت لاصقة بالمسجد الحرام من أعلاه على يمين الداخل من باب بني شيبة، ودخلت أيضاً دار خيرة بنت سباع المخزومية، وكانت شارعة على المسعى يؤمئذ قبل أن يؤخر المسعى، ودخلت أيضاً دار لآل جبير بن مطعم، ودار شيبة بن عثمان، فهدمت جميعها وأدخلت المسجد. وكان بين جدار الكعبة اليماني، وجدار المسجد الحرام الذي يلي الصفا تسعة وأربعون ذراعاً ونصف ذراع، وكان ما وراءه مسيل الوادي، وقد وسع المسجد من جميع جوانبه، وضاق المسجد من الجانب اليماني الذي يلي مسيل الوادي، وكان في محل المسيل الآن يلوث الناس، وكانوا يسلكون من المسجد في بطن الوادي، ثم يسلكون زقاقاً ضيقاً ثم يصعدون إلى الصفا، وكان السعي في موضع المسجد الحرام اليوم عند موضع المنارة الشارعة في نحر الوادي فيها علم المسعى، وكان الوادي يمر دونها في بعض المسجد الحرام اليوم، فهدموا أكثر دار محمد بن عباد وجعلوا المسعى والوادي فيها، وكان عرض الوادي من الميل الأخضر الملاصق بالمأذنة التي في الركن الشرقي للمسجد إلى الميل الأخضر الملاصق لرباط العباس، وكان هذا الوادي مستطيلاً إلى أسفل المسجد الآن يجري فيه السيل، ملاصقاً لجدار

المسجد إذ ذاك، وهو الآن بطن المسجد من الجانب اليماني[1].

والخلاصة : أن جبلي الصفا والمروة ممتدان بأكثر مما هو واقع اليوم، وقد شهدت ذلك بنفسي قبل التوسعة السعودية، كما أسلفت، وقد شهد بذلك أيضاً عدداً كبيراً من كبار السن من سكان الصفا والمروة، وقد صدق فيهم المثل القائل: «أَهلُ مَكَّةَ أَخْبَرُ بِشِعَابِها»[2].

وقال العلامة الحنبلي الشيخ ابن سعدي رحمه الله: « فمنهم من قال بأن عرضه لا يحد بأذرع معينة، بل كل ما كان بين الصفا والمروة فإنه داخل في المسعى كما هو ظاهر النصوص من الكتاب والسنة، وكما هو ظاهر فعل الرسول ﷺ وأصحابه ومن بعدهم، ومنهم من قال يقتصر فيه على الموجود، لا يزاد فيه إلا زيادة يسيرة يعني في عرضه»[3].

فهذا الرأي هو الذي ترجح عندي بعد دراستي المتعمقة لهذا الموضوع، والوقوف على النصوص الشرعية، وأقوال أهل العلم من الفقهاء والمؤرخين، والرأي الثاني هو الزيادة فيه زيادة يسيرة، فكلا الرأيين يجيز الزيادة.

ويقول الأخ الأستاذ الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان: «أن النقول بالتوارث من طرق الإثبات، كما بينه العلماء، وحرره ابن القيم رحمه الله في إعلام الموقعين، فقال: وأما نقل الأعيان وتعيين الأماكن، فكنقلهم الصاع والمد، وتعيين موضع المنبر، وموقفه للصلاة، والقبر، والحجرة، ومسجد قباء، وتعيين الروضة، والبقيع، والمصلى ونحو ذلك».

ونقل هذا جار مجرى نقل مواضع المناسك كالصفا والمروة، ومنى، ومزدلفة،

---

(١) إعلام العلماء الأعلام ببناء المسجد الحرام، لعبد الكريم القطبي، تحقيق : أحمد محمد جمال وأخران، نشر: دار الرفاعي للنشر والتوزيع – الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ/١٩٨٣م، ص ٧٨ – ٨٠.

(٢) ذكره القلقشندي في صبح الأعشي : ٣٠٢/١، وانظر : الأمثال العامية في نجد لمحمد العبودي: ص ٤١، وصور من تراث مكة المكرمة في القرن الرابع عشر الهجري لعبد الله محمد أبكر، ص ٤٣١، وهو مثل قديم يضرب في أن سكان كل بلد ومكان أعلم بمسالكه من سواهم، وقد خص مكة المكرمة لصعوبة معرفة دروبها وشعابها وطرقها على أي من غير ساكنيها .

(٣) الأجوبة النافعة عن المسائل الواقعة، ص ٢٨٤ – ٢٨٥، وانظر ما ذكرناه في مبحث توسعة الصفا والمروة في العهد السعودي .

ومواضع الجمرات، ومواضع الإحرام كذي الحليفة، والجحفة، وغيرهما، وسنة متلقاة بالقبول[1].

كما أيد العلم الحديث تلك الحقيقة، فقد قامت هيئة المساحة الجيولوجية، باستخدام آليات خاصة، وحفارات عملاقة، نزلت في أعماق الصخور الموجودة بالمنطقة التي أقيمت التوسعة عليها، فأخذت عينات من جبلي الصفا والمروة من مكانهما قبل التوسعة، ومن منطقة الامتداد الشرقي التي اقيمت عليها التوسعة، فتبين لها:

- أن جبل الصفا لسان من جبل أبي قبيس، وأن لديه امتداداً سطحياً بالناحية الشرقية مسامتاً للمشعر الذي كان قائماً قبل توسعة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بما يقارب (٣٠ متراً).
- أن جبل المروة يمتد امتداداً سطحياً مسامتاً للمشعر قبل توسعة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بما يقارب (٣١ متراً).

وذلك في تقرير أعد لمعهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

كما لم يكن للمسعى في السابق بنيان يحده من الجهتين فكان الناس عند الزحام يسعون خارج نطاق البنيان لعدم وجود الجدران، ولوجود امتداد الجبلين قبل تكسيرهما لبناء المسمى، فالأصل أن المسعى ، كان مفتوحاً وأن ما تم من بناء وتظليل جاء بقصد حماية الحجاج والمعتمرين خلال السعي من حرارة الشمس وإبعاد الباعة وغيرهم عن طريقهم، ومن البديهي أن الرسول ﷺ في حجة الوداع كان معه عشرة آلاف حاج يؤمهم وهو يسعى بين الصفا والمروة ويعلمهم النسك دون إلزامهم بحدود معينة، ولم يقل لا تتعدوا العرض المعين، أو قفوا عند هذا الحد، ولا تتجاوزوا عرضه، بل حج معه كل هذا العدد وكانوا يسيرون كلهم في المسعى، الأمر الذي يعني أن الأصل في الشرع السعي بين جبل الصفا وجبل المروة في كل شوط والرمل في منتصف الوادي بينهما، ولم يحدد المصطفى ﷺ مساراً

(١) مقالة نشرت بجريدة المدينة على حلقتين أخرها في العدد (١٦٤١٨) بتاريخ ١٤٢٩/٣/٢٨هـ الموافق ٢٠٠٨/٤/٥.

لهذا السعي كي لا يجهد أمته، وما سئل ﷺ في هذا اليوم عن شيء إلا قال افعل ولا حرج.

كما أن المبني الذي أزيل في توسعة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله كان لابد من إزالته، وإعادة بناءه بما يتلائم مع الزيادة العددية الغفيرة من حجاج بيت الله ومعتمريه، حيث أن المبني السابق كان مصمماً على قُدرة تَحمّل محدودة، لا تتحمل تلك الأعداد، ويُخشى من تهدمه وحدوث كارثة لا يعلم مداها إلا الله سبحانه وتعالى، فندعو الله لخادم الحرمين الشريفين بالتأييد والتمكين، والصحة والعافية، وأن يجزل له العطاء على ما متعه الله به من بعد نظر، وتفكير دائم في نفع المسلمين.

وأخيراً نحمد الله ونشكر فضله أن منّ على هذه البلاد وقيض لها حكومة رشيدة أولت الحرمين الشريفين العناية وتعهدتهما بالرعاية الفائقة، وبذلت كل غالٍ في سبيل تذليل كل الصعاب التي تعترض حجاج بيت الله الحرام وزواره، خاصةً وأن الأعداد التي تفد إلى مكة المكرمة لأداء مناسك الحج والعمرة في زيادة مطردة تفوق كل التصورات، فكانت أكبر توسعة للحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة على مدى التاريخ في العهد السعودي الميمون.

جزا الله القائمين على هذه البلاد خير الجزاء، وادخر لهم ذلك في موازين أعمالهم يوم الحساب، أنه ولي ذلك والقادر عليه. وبالله التوفيق. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه. والحمد لله رب العالمين..

كتبه

أ.د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش

مكة المكرمة

جُمَادَى الآخَرة ١٤٢٩هـ



الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
رئاسة
إدارة البحوث العلمية والإفتاء
الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء

الرقم :
التاريخ :
المشفوعات :
الموضوع :

قـرار رقـم (٢٢٧) وتاريخ ١٤٢٧/٢/٢٢ هـ .

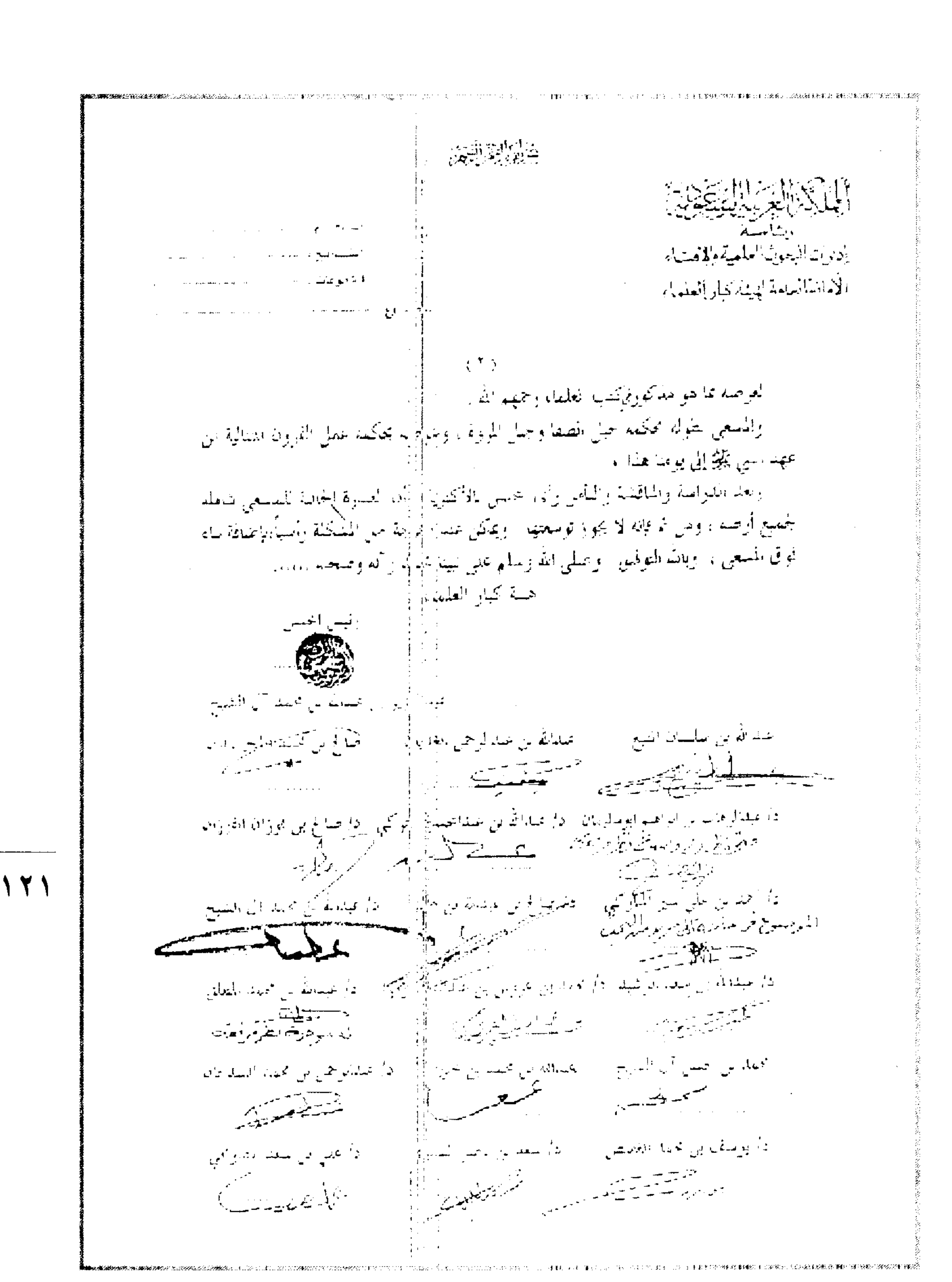
الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ، ومن اهتدى بهداه .
أما بعد :ـ

فإن مجلس هيئة كبار العلماء في دورته الرابعة والستين التي انعقدت في مدينة الرياض ابتداء من تاريخ ١٤٢٧/٢/١٨هـ درس موضوع توسعة المسعى ، من الناحية الشرعية ، بناء على ما ورد من صاحب السمو الملكي أمير منطقة مكة المكرمة عضو هيئة تطوير مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة بالكتاب رقم ٣/٧٥١٠٧٨س وتاريخ ١٤٢٦/٦/٢ هـ ، المشار فيه إلى برقية المقام السامي رقم ٨٠٢٠/م ب وتاريخ ١٤٢٦/٦/١٥هـ .

وقد استعرض المجلس ما سبق أن صدر منه بالقرار رقم (٢١) وتاريخ ١٣٩٣/١١/١٢هـ المتضمن جواز السعي فوق سقف المسعى عند الحاجة ، واطلع على البحوث المعدة حول مشعر المسعى من الناحية الشرعية والتاريخية .

واطلع كذلك على الفتاوى الصادرة من سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ المفتي الأسبق للمملكة العربية السعودية رحمه الله ، حول ما أحدثته العمارة الجديدة للمسعى ، وحول الصفا والمروة ، بناء على قرارات اللجان المشكلة من عدد من العلماء الذين أمرهم رحمه الله بذلك ، وهم : الشيخ عبدالملك بن إبراهيم آل الشيخ ، والسيد علوي عباس المالكي ، والشيخ عبدالله بن دهيش ، والشيخ عبدالله بن جاسر ، والشيخ يحيى أمان ، والشيخ محمد الحركان ، رحمهم الله جميعاً ، وذلك لمتابعة إدخال ما هو من المسعى ، وإخراج ما ليس منه ، كما هو منصوص عليه في كتب أهل العلم من محدثين وفقهاء ومؤرخين . ا . هـ .

وقد نص العلماء على عرض المسعى بالذراع وحوه الذراع ، فكانت نصوص حدا



بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
رئاسة
إدارات البحوث العلمية والإفتاء
الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء

(٢)

لعرضه كما هو مذكور في كتب العلماء رحمهم الله.

والمسعى بطوله محكمة حول الصفا وحول المروة، ومحكمة عمل القرون المتتالية من عهده ﷺ إلى يومنا هذا.

وبعد الدراسة والمناقشة والتأمل رأى مجلس الهيئة بالأكثرية أن العمارة الحالية للمسعى شاملة لجميع أرضه، ومن ثم فإنه لا يجوز توسعتها، ويمكن عند الحاجة حل المشكلة رأسياً بإضافة بناء فوق المسعى، وبالله التوفيق، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.....

هيئة كبار العلماء

رئيس المجلس

عبدالعزيز بن عبدالله بن محمد آل الشيخ

عبدالله بن سليمان المنيع — عبدالله بن عبدالرحمن الغديان — صالح بن محمد اللحيدان

د. عبدالوهاب بن إبراهيم أبو سليمان (متحفظ [illegible]) — د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي — د. صالح بن فوزان الفوزان

د. أحمد بن علي سير المباركي (الموضوع [illegible]) — [illegible] — د. عبدالله بن محمد آل الشيخ

د. عبدالله بن [illegible] — د. [illegible] — د. عبدالله بن محمد المطلق (له وجهة نظر مرفقة)

محمد بن حسن آل الشيخ — عبدالله بن محمد بن خنين — د. عبدالرحمن بن [illegible]

د. يوسف بن محمد الغفيص — د. سعد بن ناصر الشثري — د. علي بن عباس الحكمي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية — الرقم ...

المحكمة الشرعية — (قـــــرار) — التاريخ .. [illegible]

بناءً على الأمر الشفوي المبلغ إلينا بواسطة الشيخ محمد [illegible] رئيس ديوان سمو وزير الداخلية ـ
الأمير عبد الله الفيصل [illegible] بأمر سموه بوقوفنا نحن الموقعين أدناه على [illegible]
القائم [illegible] والدار [illegible] وذلك بعد صدور إرادة جلالة الملك المعظم بإضافة دار آل ـ
الشيبي وبعض الأقواس التي تقع بين موقع المسعى من جهة الصفا وبين الشارع العام الملاصق ـ
للمسجد الحرام مما يلي باب الصفا [illegible] بشأن الميل المذكور وقد توجهنا فوقفنا ـ
على الميل المذكور [illegible] وجرى البحث فيما يتعلق بتحديد عرض المسعى
مما يلي الصفا [illegible] من باب الصفا الذي [illegible] الى الصفا وقد تبين .
[illegible] من الدرج [illegible] ملحقاً بدار الأشراف [illegible]
بينما [illegible] من باب الصفا الى [illegible] الصفا وما بين الميل الأول المذكور [illegible] .
بركن دار الشيبي [illegible] والعائدة الى الصفا وبين الميل الذي بركن دار الصفا تسعة
ثمانية أمتار وثلاثون سنتيماً [illegible] وبين دار [illegible] التي تقع بين الساعي من الصفا ـ
الى الميل الأول الواقع بدار الشيبي خمسة عشر متراً ونصف متر وبين الميل الذي بدار الشيبي الى ـ
[illegible] تقدم [illegible] خمسة وعشرين متراً وثمانين سنتيماً كما أن بين الميل الذي [illegible]
[illegible] بطن الوادي والميل الذي يحاذيه بركن المسجد الحرام ستة عشر متراً ونصف متر كما ـ
أن بين الميل الذي بدار [illegible] وباب [illegible] ستة عشر متراً ونصف متر تقريباً هذا التقرير ـ
الفني من جهة الصفا [illegible]

ثانياً ـ قد جرت مراجعة كلام العلماء فيما يتعلق به كما قال في صحيح البخاري (باب ما جاء ـ
في السعي بين الصفا والمروة وقال ابن عمر رضي الله عنه السعي من دار بني عباد ـ
الى زقاق بني أبي حسين قال في الفتح صحيفة (٤٩٩) (مجلد ٣) (قول ابن عمر من الصفا ـ
[illegible] الى [illegible] الى الزقاق الذي يسلك بين دار بني .
أبي حسين [illegible] ابن عمر [illegible] ـ
[illegible])

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

المحكمة الشرعية

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية — الرقم ...

المحكمة الشرعية — قاضي مكة ... — التاريخ ...

ثالثاً — قد رجعنا إلى كتاب المؤرخ المتقدم أبي الوليد محمد بن عبد الله الأزرقي فوجدنا [illegible]
٦٥ في الجزء الثاني ما نصه بالحرف (وذرع ما بين العلم الذي على باب المسجد
إلى العلم الذي بحذائه على باب دار العباس بن عبد المطلب وبينهما عرض المسعى
خمسة وثلاثون ذراعاً ونصف ذراع ومن العلم الذي على باب دار العباس إلى العلم الذي
عند دار ابن عباد الذي بحذاء العلم الذي في حد المنارة وبينهما الوادي مائة ذراع وإحدى
وعشرون ذراعاً انتهى) وقال الإمام قطب الدين الحنفي في صحيفة ١٠١ في تاريخه المسمى
بالإعلام [illegible] ابن الزمن على [illegible] من عرض المسعى في سلطنة
الملك الأشرف قايتباي [illegible] إلى أن قال قاضي مكة وعلماؤها أنكروا عليه وقالوا له
في وجهه أن عرض المسعى كان خمسة وثلاثين ذراعاً وأحضروا النقل من تاريخ الفاكهي وذرعوا
من ركن المسجد إلى المحل الذي وضع فيه ابن الزمن أساسه فكان سبعة وعشرين ذراعاً.
الخ. وقال باسلامه في تأريخه عمارة المسجد الحرام صحيفة ٢٩٦ وذرع ما بين العلم
الذي على باب المسجد إلى العلم الذي بحذائه على دار العباس بن عبد المطلب
وبينهما عرض المسعى خمسة وثلاثون ذراعاً ونصف ومن العلم الذي على باب دار العباس إلى
العلم الذي عند دار ابن عباد الذي بحذائه العلم الذي في حد المنارة وبينهما الوادي
مائة ذراع وإحدى وعشرون ذراعاً انتهى ملخصاً.

رابعاً — رجعنا إلى صك دار الشيبي فوجدنا أن أقدم ما فيه مسجل بسجل المحكمة الكبرى
بمكة بعدد (٧٢) في ١٥ محرم عام ١٢٧٦ هجريه [illegible] في حدوده ما شرقاً الحوش الذي
هو وقف الواقف وغرباً الشارع وفيه الباب وشاماً الدار التي هي وقف قايتباي سلطان ويمناً
الدار التي هي [illegible] ثم بدأ على حدود المسعى كما جرى
سؤال [illegible] إلى ما هنالك.

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية — الرقم ... — التاريخ ...

المحكمة الشرعية

... أن دار [illegible] من [illegible] ... مشكلة وبناء مسقوفًا [illegible] ... ما ذكرنا ...

إلى أنه [illegible] عند [illegible] من أهل البوادي [illegible] ... تجاه المروة [illegible] كثيرًا [illegible] في الشارع العام [illegible] من حد الأول من ناحية الصفا والمروة [illegible] المسعى ... والمروة [illegible] أن الأصل ... عدم [illegible] وأن مكان السعي [illegible] وأن الالتواء ... لا [illegible] التحديد المذكور [illegible] العرض [illegible] الالتواء [illegible] كما تقدم ... إليه [illegible] فإننا نقرر ما يلي:

... [illegible] دار الشيبي ومحل الأغوات ... لأنه [illegible] والظاهر أن [illegible] العلمين بينهما على الوادي ... مكان السعي ولا بأس [illegible] في موضع دار الشيبي لأنها على مسامتة بطن الوادي بين الصفا والمروة على الاتجاه [illegible] بين من الصفا أو يأتي إليه إلى ما كان بين الميل والمسجد مما يلي الشارع العام وذلك للاحتياط والتقريب.

ـ أننا نرى عرض ما ذكرناه [illegible] على [illegible] صاحب السماحة المفتي الأكبر الشيخ محمد بن إبراهيم حفظه الله تعالى.

انتهى ما قررته اتفقنا عليه بعد بذلنا الجهد مع سائلين من الله تعالى السداد والتوفيق.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
رئاسة القضاة
المحكمة الشرعية بـ ....

الرقم ....
التاريخ ....
المشفوعات ....
الموضوع ....

((قـــــرار))

في يوم الثلاثاء الموافق ١٠/ ٢/ ١٣٧٨هـ اجتمعت اللجنة المكونة من كل من الشيخ عبد الملك بن ابراهيم -
والشيخ عبدالله بن جاسر والشيخ عبد الله بن دهيش والسيد علوي مالكي والشيخ محمد الحركان والشيخ -
يحيى امان بحضور صالح قزاز وعبدالله بن سعيد مندوبي الشيخ محمد بن لادن للنظر في [illegible] المصعد بين
المؤدي الي الصفا لمعرفة ما اذا كان في ذلك مخالفة للمصعد الشرعي القديم وذلك بناء علي الامر السامي
المبلغ للجنة من وزارة الداخلية برقم ١٠٥٢ في ١٨/ ١/ ٧٨هـ وجرى الوقوف اولا علي المصعد بين المذكورين -
الذي جرى بناؤهما هناك من قبل مكتب مشروع توسعة المسجد الحرام . وبعد الدراسة والمذاكرة فيها بين -
اللجنة اتضح ان المصعد الشرقي المواجه للمروه هو مصعد غير شرعي لان الراقي عليه لا يستقبل القبلة كما هو -
السنة واذا حصل الصعود من ناحيته فلا يأتي بذلك استيعاب ما بين الصفا والمروة المطلوب شرعا وبنـــاء -
علي ذلك فان اللجنة رأت ازالة ذلك المصعد والاكتفاء بالمصعد الثاني المبني في موضع المصعد القديـــم -
لان الراقي عليه يستقبل القبلة كما هو السنة كما ان الصعود والنزول من ناحيته يحصل به الاستيعاب المطلوب
شرعا . ونظرا لكون المصعد المذكور يحتاج الي التوسعة بقدر الامكان ليتهيأ الوقوف عليه من اكبر عدد ممكن -
من الساعين فيما بين الصفا والمروه وليخفف بذلك الضغط خصوصا في ايام المواسم وكثرة الحجيج وبالنظر لكون
الصفا شرعا هو الصخرات الملساء التي تقع في سفح جبل ابي قبيس ولكون الصخرات المذكورة جميعها موضع -
للوقوف عليها وحيث ان الصخرات المذكورة لا تزال موجودة للآن وبادية للعيان ولكون العقود الثلاثة القديمة
لم تستوعب كامل الصخرات عرضا . فقد رأت اللجنة انه لا مانع شرعا من توسيع المصعد المذكور بقدر عرض الصفا
وبناء علي ذلك فقد جرى ذرع عرض الصفا ابتداء من الطرف الغربي للصخرات الي نهاية محاذاة الطـــرف
الشرقي للصخرات المذكوره في مسامتة موضع العقود القديمة فظهر ان العرض المذكور يبلغ ستة عشر مترا وعليه
فلا مانع من توسعة المصعد المذكور في حدود العرض المذكور علي ان يكون المصعد متجها الي ناحيـــة
الكعبة المشرفة ليحصل بذلك استقبال القبلة كما هو السنة وليحصل الاستيعاب المطلوب شرعا . وبالنظر لكون
الدرج الموجود حاليا هو ١٤ درجا فقد رأت اللجنة ان تستبدل السته الدرجات السفلي منها بمزلقـــان

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

رئاسة القضاة

المحكمة الشرعية ....

الرقم ....

التاريخ ....

المشفوعات ....

الموضوع ....

تابع ما قبله من ((٢))

وبعد تطبيق الذرع للمسافة فيما بين الصفا والمروه لما نص علي ذلك الامام الازرقي والامام الفاسي [illegible]
تاريخهما بأن المسافة المذكورة تنتهي عند مواجهة موضع العقد القديم من المروه وهو الموضع الذي [illegible] قائم
به الجسر في النهاية الجديدة وبذلك تكون الدرج الذي انشئ امام الجسر والذي يبلغ عدده ستة
عشرة درجة جميعه واقع في ارض المسعى وقد يجهل كثير من الناس ضرورة الصعود الي نهاية الست عشره
درجه المذكورة ويعودون من اسفل الدرج كما هو مشاهد من حال كثير من الناس فلا يتم بذلك سعيهم
لذلك رأت اللجنة ضرورة ازالة الدرج المذكورة وبعد تداول الرأي مع المهندسين والاطلاع علي الخريطة
القديمه تقرر استبدال الدرج المذكورة بمزلقان يحدد رسمها ابتداء من واجهة الجسر المذكور الي النقطة
التي عينها المهندسون المختصون بمسافة يبلغ طولها ٣٢ مترا وبذلك يتحتم علي الساعين الوصول الي الحد
المطلوب شرعا وهو مكان العقد القديم الذي وضع في مكانه الجسر الجديد باعتبار المزلقان المذكور
من ارض المسعى ثم تكون الثلاث الدرج التي تحت الجسر هي مبدأ الصعود للمروه وتكون هذه النقطه
هي نهاية المسعى من جهة المروه وعلي ذلك حصل التوقيع

بسم الله الرحمن الرحيم

يه السعوديه
خاص
قضاة نجد وتوابعه
اسة العلميه

الرقم ٥٠٣
التاريخ ٣٠/ ١/ ١٣٨٠هـ
المشفوعات

من محمد بن ابراهيم الى حضرة صاحب الجلاله الملك المعظم ايده الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد فبناء على امركم الكريم المبلغ الينا من [illegible] في العام الماضي حول تنبيه الابن عبد العزيز على وضع الصفا ومراجعة ابن لادن لجلالتكم في ذلك وحيث قد وعدت جلالتكم بالنظر في موضوع الصفا في هذا العام بمكه المكرمه بحثنا ذلك وتقرر لدى المشائخ ــ الشيخ عبد العزيز بن باز والشيخ علوي عباس مالكي والاخ الشيخ عبد الملك بن ابراهيم والشيخ عبد الله بن دهيش والشيخ عبد الله بن جاسر والشيخ عبد العزيز بن رشيد على ان المحل المحجور بالاخشاب في اسفل الصفا داخل في الصفا ماعدى فسحة الارض الواقعه على يمين النازل من الصفا فاننا لم نتحقق انها من الصفا ، اما باقي المحجور بالاخشاب فهو داخل في مسمى الصفا ، ومن وقف عليه فقد وقف على الصفا كما هو مشاهد ونرى ان ماكان مسامتا للجدار القديم الموجود حتى ينتهي الى صبة الاسمنت التي قد وضع فيها اصياخ الحديد هو منتهى مد

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
رئاسة القضاة

الرقم
التاريخ
المرفقات

بناء على مرسوم الامير فيصل المعظم رقم ٣٥٦ في ٧ / ٢ / ٨٨هـ الموجه الى الشيخ محمد بن لادن
والمعطى صورة منه لفضيلة الشيخ عبد الملك بن ابرهيم مع صورة العريضة للاعتماد
لقد حضرنا نحن الموقعين ادناه الشيخ عبد الملك بن ابرهيم والسيد علوي مالكي والشيخ عبد الله بن حاسر
والشيخ عبد الله بن دهيش والشيخ محمد بن لادن وذلك في عصر يوم السبت الموافق ٢٤ / ٤ / ٨٨هـ على الصفا
بعد تلاوة المذكرة الموجهة للشيخ محمد بن لادن ونصها
حضرة المكرم الشيخ محمد بن لادن
طيه صورة من خطاب سماحة الشيخ محمد بن ابرهيم رقم ٣٠٥ في ٣ / / ٨٨هـ الوارد طي خطاب رئيس
الديوان الملكي رقم ٢٧ / ٤ / ٢ / ٢٢٨ في / ٢ / ٨٨هـ بخصوص موضوع (الصفا) لاعتماد موجبه وانفاذه

التوقيع

سمو الامير فيصل

بعد تلاوة العرض الشرعي المرفوع بالمذكرة المذكورة رقم ٣٠٥ في ٣ / / ٨٨هـ ونصه
من محمد بن ابرهيم الى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم ايده الله
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد فبناء على امركم الكريم المبلغ الينا من الشيخ يوسف ياسين في العام
الماضي حول تنبيه الابن عبد العزيز على وضع الصفا ومرحمة بن لادن لكم في ذلك وحيث قد وجدت حلا لتكم
المطروح موضوع الصفا ففي هذا العام بعثه المكرمة بحسب ذلك وبعزولدى ولدي الصالح الشيخ عبد العزيز
باز والشيخ علوي عباس مالكي والاخ الشيخ عبد الملك بن ابرهيم والشيخ عبد الله بن دهيش والشيخ عبد الله
بن حاسر والشيخ عبد العزيز بن رشيد على ان المحل المحجور بالاحشاب في اسفل الصعد داخل في الصفا
فسد مسحة الارض الواقعة على يمين النازل من الصفا فانا لم نتحقق انها من الصفا اما باقي المحجور
بالاحشاب فهو داخل في مسمى الصفا ومن وقف عليه فقد وقف على الصفا كما هو مشاهد ونرى ان ما كان مسامتا
لحد الدرج القديم الموجود حتى ينتهي الى القبة الاسمنت التي قد وضع فيها صباح الحديد هو مسمى محل الوقوف

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

رئاسة القضاة

الرقم ....

التاريخ ....

المشفوعات ....

تابع ماقبله ص ((٢))

استنادا على ذلك حصل التطبيق لما قرره سماحة مفتي الديار السعوديه ورئيس قضاتها فضيلة الشيخ محمد بن ابراهيم المرفوع لصاحب الجلالة الملك المعظم برقم ٣٠٠٥ في ٣٠/ ١/ ٨٠هـ وبعد الاحاطة بما تضمنته المذكرة والقرار المذكور بخصوص موضوع المسعى جرى ازالة الحاجز الخشبي والتطبيق لما قرره سماحته والتحديد بالفعل بحضورنا جميعا واتفاقنا على ذلك وعلى هذا حصل التوقيع

رئيس المحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة — عضو رئاسة القضاء بالمنطقة الغربية

مدرس بالمسجد الحرام ومدرسة الفلاح — الرئيس العام لهيئات الامر بالمعروف بالحجاز

المعلم القائم باعمال عمارة المسجد الحرام المكي وعمارة المسعى

٦

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

رئاسة القضاة

الرقم
التاريخ
المشفوعات
الموضوع

قرار رقم ١٨

بناء على الامر البرقي الملكي الصادر من سمو ولي العهد المعظم فيصل وفقه الله الوارد لرئيس القضاة برقم ٥٥١ وتاريخ ١٣٧٦/٩/١٧ هـ الذي نصه بصدد بحث موضوع عقد المروة الذي ظهر به تصدع فإنه يقتضي حضور كل من الشيخ عبد الله بن دهيش والشيخ عبد الملك بن ابراهيم والسيد علوي المالكي لمشاهدة التصدع الحاصل واتخاذ ما يلزم بذلك لاجراء اللازم على اساسه) الخ لذلك فقد حضرنا الى محل المروة يوم الخميس الموافق ٨ / رمضان عام ١٣٧٦ حول العقد المتصدع عند المروة وشاهدناه متوقع السقوط متصدعا سيما من ركنه الشرقي ولدى ... التصدع ويخشى سقوطه على الساعين لانهياره وقدمه مع الاحتفاظ بمحله فوجدنا ان في بقائه ضررا على الساعين فازالة للضرر قررنا هدم العقد المذكور للمصلحة والله ولي التوفيق وعلى هذا حصل التوقيع بالاتفاق

عبد الله بن [illegible] ٠ علوي عباس المالكي ٠ عبد الله بن عمر بن دهيش ٠ عبد الملك بن ابراهيم

فهرس المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.

(أ)

٢. إتحاف الورى بأخبار أم القرى: ابن فهد، عمر بن محمد ابن فهد، نجم الدين
(٨٨٢هـ)، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى.

٣. الآثار المبرورة لسلاطين آل عثمان في الحرمين الشريفين لمحمد أمين المكي تحقيق وتعريب سعد الدين أونال بحث مترجم عن التركية غير منشور.

٤. الأجوبة النافعة عن المسائل الواقعة اعتنى بها وعلق عليها هيثم بن جواد الحداد مراجعة الشيخ عبد الله بن عقيل نشر دار ابن الجوزي – الرياض الطبعة الثالثة

٥. إخبار الكرام بأخبار المسجد الحرام: الأسدي، أحمد بن محمد المكي الشافعي، المطبعة السلفية، نارس-الهند، الطبعة الأولى، ١٣٩٦-١٩٧٦.

٦. أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه: الفاكهي، محمد بن إسحاق بن العباس أبو عبد الله، تحقيق: د. عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر، بيروت، ١٩٧٨.

٧. أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار: الأزرقي، محمد بن عبد الله بن أحمد، أبو الوليد الأزرقي (٢٤٤هـ)، تحقيق: رشدي صالح ملحس، مطابع دار الثقافة، مكة المكرمة.

٨. الأعلاق النفيسة: أحمد بن عمر بن رسته أبو علي، مطبعة بريل، طبع في مدينة ليدن، ١٨٩١م.

٩. أعلام العلماء الأعلام ببناء المسجد الحرام: عبد الكريم القطبي، دار

الكتاب العربي، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٦٩هـ.
١٠. الإعلام بأعلام بيت الله الحرام: قطب الدين النهروالي، محمد بن أحمد بن محمد بن محمود الحنفي المكي (٩٨٨هـ)، طبع أوربا.
١١. إفادة الأنام بذكر أخبار بلد الله الحرام مع تعليقه المسمى بإتمام الكلام، للشيخ عبد الله بن محمد الغازي المكي الحنفي (ت ١٣٦٥هـ)، تحقيق: أ.د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، تحت النشر لدى دارة الملك عبد العزيز في سبعة مجلدات.
١٢. الأمثال العامية في نجد، لمحمد العبودي ، نشر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى الباب الحلبي ، القاهرة.

(ب)

١٣. البداية والنهاية: ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير، أبو الفداء (٧٧٤هـ)، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٦٦م.
١٤. بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب: محمود شكري الألوسي، محمد بهجة الأثري، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

(ت)

١٥. تاج العروس من جواهر القاموس: الزبيدي، محمد الحسيني الزبيدي (١٢٠٥هـ) دار مكتبة الحياة، بيروت، طبعة مصورة عن الطبعة الأولى المطبوعة في المطبعة الخيرية بمصر سنة ١٣٠٦هـ.
١٦. تاريخ بغداد، للحافظ أبي بكر أحمد على الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، نشر: دار الكتاب العربي – بيروت، لبنان.
١٧. تاريخ العمارة في العصور المتوسطة الأوروبية: توفيق أحمد عبد الجواد.
١٨. التاريخ القويم لمكة وبيت الله الكريم: محمد طاهر الكردي (١٤٠٠هـ)، الطبعة الأولى، ١٣٨٥هـ.
١٩. التاريخ الكبير: البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري
٢٥٦هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

٢٠. تاريخ عمارة المسجد الحرام: حسين عبد الله با سلامة، الشرفية بجدة، ١٣٥٤هـ.
٢١. تاريخ مكة: السباعي، أحمد محمد، نادي مكة الثقافي الأدبي، مكة المكرمة، الطبعة السابعة.
٢٢. تحصيل المرام في أخبار البيت الحرام والمشاعر العظام: محمد بن أحمد بن محمد بن سالم الصباغ المكي، تحقيق: أ.د. عبد الملك بن دهيش، نشر: المحقق، ويطلب من مكتبة الأسدي، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
٢٣. تفسير ابن جرير الطبري: الطبري، محمد بن جرير (٣١٠هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ.
٢٤. تفسير القرآن العظيم: ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير، أبو الفداء (٧٧٤هـ)، دار الفكر.
٢٥. تهذيب الأسماء واللغات: النووي، محيي الدين بن شرف النووي، أبو زكريا (٦٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٦. تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرين، مراجعة: محمد على النجار، نشر: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر – القاهرة، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

(ج)

٢٧. الجامع الصحيح = سنن الترمذي: الترمذي، محمد بن عيسى بن سوره (٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد شاكر ومحمد فؤاد عبدالباقي وإبراهيم بن عطوة، مكتبة مصطفى الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ.
٢٨. الجامع اللطيف في فضل مكة وأهلها وبناء البيت الشريف: ابن ظهيرة، محمد بن محمد بن أبي بكر بن علي بن ظهيرة القرشي، جار الله جمال الدين (٩٥٠هـ)، مكتبة الثقافة، مكة المكرمة، الطبعة الثالثة، ١٣٩٢-١٩٧٢.
٢٩. الجامع لأحكام القرآن= تفسير القرطبي:القرطبي،محمد بن أحمد الأنصاري(٦٧١هـ)، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
٣٠.الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس

أبو محمد الرازي التميمي (ت ٣٢٧هـ)، نشر: دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٧١هـ/١٩٥٢م.
٣١. (٣٢٧هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٢٧١ - ١٩٥٢.
٣٢. جريدة الاقتصادية: العدد (٥٢٨٤) الصادر في يوم الأحد ١٤٢٩/٣/٢٢هـ الموافق ٢٠٠٨/٣/٣٠م.
٣٣. جريدة أم القرى، العدد رقم (١٥٧٩) في ١٣٧٥/١/٧هـ الموافق ١٩٥٥/٨/١٦م.
٣٤. جريدة الجزيرة: العدد رقم (١٢٩٥٨) الصادر في يوم الأحد ١٤٢٩/٣/٨هـ الموافق ٢٠٠٨/٣/١٦م.
٣٥. جريدة المدينة العدد (١٦٤١٨) بتاريخ ١٤٢٩/٣/٢٨هـ الموافق ٢٠٠٨/٤/٥.

(ح)

٣٦. حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ، لعبد الحميد الشرواني، نشر: دار الفكر - بيروت، لبنان، طبعة مصورة عن الطبعة الأولى ١٣١٥هـ.
٣٧. حاشية ابن قاسم العبادي على تحفة المحتاج، مطبوع مع حاشية الشرواني على تحفة المحتاج، لأحمد بن قاسم العبادي، نشر: دار الفكر - بيروت، لبنان، طبعة مصورة عن الطبعة الأولى ١٣١٥هـ.

(د)

٣٨. درر الجامع الثمين لأعمال الملوك من آل سعود الميامين في مسجد البلد الأمين (١٣٤٣ - ١٤١٨هـ) للشريف محمد بن مساعد الحسني، الناشر: عبد الشكور عبد الفتاح فدا، مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة،
٣٩. الدر المنثور في التفسير بالمأثور: السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي
(٩١١هـ)، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٤٠. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة: أحمد بن الحسين بن علي

البيهقي (٤٥٨هـ)، عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
٤١. ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، شرح وتعليق: الدكتور / محمد حسين، نشر: مكتبة الآداب بالجماميز – القاهرة ، ١٩٥٠م.

(ر)

٤٢. رحلة ابن بطوطة: محمد بن عبدالله بن محمد اللواتي، علي المنتصر الكتاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ.
٤٣. رحلة ابن جبير: محمد بن أحمد بن جبير الكناني الأندلسي، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة، بيروت.
٤٤. الرحلة الحجازية: محمد لبيب البتنوني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
٤٥. رفع الأعلام بأدلة جواز توسيع عرض المسعى والمشعر الحرام للدكتور عويد بن عياد المطرفي ، مقالة غير منشورة.

(س)

٤٦. سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي: العصامي، عبدالملك بن حسين بن عبدالملك الشافعي (١١١١هـ)، عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
٤٧. سنن ابن ماجة: ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني (٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر، بيروت.
٤٨. سنن أبي داود: أبو داود، رواية سليمان بن الأشعث بن إسحاق،، مراجعة: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر.
٤٩. سنن البيهقي = السنن الكبرى: أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٤٥٨هـ)، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٤٧هـ.
٥٠. سنن النسائي: النسائي، أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، عناية عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٥١. سير أعلام النبلاء: الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ)،

تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٥٢. السيرة النبوية: ابن هشام، عبدالملك بن هشام المعافري (٢١٣هـ)، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

(ش)

٥٣. شرح فتح القدير: ابن الهمام، محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
٥٤. شرح القواعد الفقهية، للشيخ أحمد بن الشيخ محمد الزرقا، نشر: دار القلم – دمش، سوريا، الطبعة الخامسة، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
٥٥. شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام: الفاسي، محمد بن أحمد بن علي الفاسي، تقي الدين، أبو الطيب (٨٣٢هـ)، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(ص)

٥٦. صبح الأعشى في صناعة الإنشا: القلقشندي، أحمد بن علي، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
٥٧. الصحاح: الجوهري، إسماعيل بن حماد، أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.
٥٨. صحيح ابن حبان: ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد ابن أبي حاتم التيمي، ابن حبان (٣٥٤هـ)، شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
٥٩. صحيح ابن خزيمة: ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي.
٦٠. صحيح البخاري: البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (٢٥٦هـ)، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الرابعة، ١٤١٠هـ.
٦١. صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٦١هـ)، تحقيق:

محمد فؤاد عبدالباقي، مطصفى البابي، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ.
٦٢. صلة الناسك في صفة المناسك، للإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) تحقيق: د. محمد بن عبد الكريم بن عبيد، نشر: معهد خادم الحرمين لأبحاث الحج، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، على نفقة: الشريف منصور أبو رياش، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠١م.
٦٣. صور من تراث مكة المكرمة في القرن الرابع عشر الهجري لعبد الله محمد أبكر، نشر: مؤسسة علوم القرآن – دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

(ط)

٦٤. طبقات الحنابلة: محمد بن أبي يعلى، أبو الحسين (٥٢٦هـ)، مصر، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
٦٥. طبقات خليفة بن خياط شباب العصفري (ت ٢٤٠هـ)، تحقيق: د. أكرك ضياء العمري، نشر: دار طيبة – الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
٦٦. الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد بن منيع (ت ٢٣٠هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، نشر: دار صادر – بيروت، لبنان.

(ع)

٦٧. العقد الفريد: أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، محمد سعيد العريان، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٧٢هـ.
٦٨. العمارة العربية في مصر الإسلامية: فريد محمود شافعي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠م.
٦٩. عمارة المسجد الحرام والمسجد النبوي في العهد السعودي، دراسة تاريخية حضارية، للأستاذ الدكتور عبد اللطيف بن عبد الله بن دهيش، نشر: الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

(ف)

٧٠. فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).
٧١. فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، لعبد العلي اللكنوي (ت ١٢٢٥هـ) نشر: دار صادر – بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٢٢هـ.
٧٢. في منزل الوحي لمحمد حسين هيكل نشر مكتبة النهضة المصرية – القاهرة الطبعة الثانية.

(ق)

٧٣. القاموس المحيط: الفيروزأبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (٤٧٦هـ).

(ك)

٧٤. كشف الأسرار شرح أصول فخر الإسلام البزدوي، لعبد العزيز أحمد البخاري (ت ٧٣٠هـ)، نشر: الصداف – كراتشي، باكستان.

(ل)

٧٥. لسان العرب: ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي بن أحمد (٧١١هـ).

(م)

٧٦. المبسوط لشمس الدين محمد بن أحمد بن سهل السرخسي (ت٤٣٨هـ)، نشر: دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت، لبنان، الطبعة الثانية: ١١/١٥٥.
٧٧. المتجر الرابح في ثواب العمل الصالح، للحافظ أبي محمد شرف الدين عبد المؤمن ابن خلف الدمياطي (ت ٧٠٥هـ)، تحقيق: أ.د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، نشر: المحقق، ويطلب من مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، الطبعة الخامسة عشرة، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٧٨. المجموع شرح المهذب: النووي، محيي الدين بن شرف النووي، أبو زكريا (٦٧٦هـ)، تحقيق وإكمال: محمد نجيب المطيعي، المكتبة العالمية، القاهرة.

٧٩. مرآة الحرمين: إبراهيم رفعت باشا، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٤٤هـ.
٨٠. مسالك الأبصار في ممالك الأمصار منشورات معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية جامعة فرانكفورت – ألمانيا إصدار فؤاد سزكين طبع بالتصوير عن مخطوطة المحفوظة بمكتبة أحمد الثالث طوبقا سراي استنابول
٨١. المستدرك على الصحيحين: الحاكم، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري
(١٤٥هـ)، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
٨٢. المستصفي من علم الأصول، لأبي حامد بن محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، نشر: دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٢٢هـ.
٨٣. المسجد الحرام ، نشر وزارة المالية والاقتصاد الوطني.
٨٤. المسجد الحرام والمسعى المشعر والشعيرة دراسة فقهية جغرافيا حضارية للأستاذ الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان والدكتور معراج مرزا نشر: مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد الرابع والخمسون، السنة الرابعة عشرة
٨٥. مسند أبي يعلى: أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي (٣٠٧هـ)، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
٨٦. مسند الإمام أحمد بن حنبل: أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، دار إحياء التراث العربي، مصر، ١٩٩١م.
٨٧. مشروع الملك عبد العزيز لتوسعة وعمارة المسجد الحرام نشر وزارة المالية
٨٨. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي (٧٧٠هـ)، المطبعة الأميرية، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٢٤هـ.
٨٩. المصنف في الأحاديث والآثار: عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (٢٣٥هـ)، ضبط محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
٩٠. معجم البلدان: ياقوت بن عبدالله الحموي (٦٢٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
٩١. المعجم الوسيط: إبراهيم أنيس ورفاقه، القاهرة، الطبعة الثانية.

٩٢. معجم قبائل الحجاز: البلادي، عاتق بن غيث البلادي، دار مكة، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
٩٣. المغني ، لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الدمشقي الصالحي الحنبلي: ١٠٩/٧، تحقيق: د/ عبد الله بن عبدالمحسن التركي، ود/ عبد الفتاح محمد الحلو، نشر: دار هجر، القاهرة، ط٢، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م .
٩٤. مفيد الأنام ونور الظلام في تحرير الأحكام لحج بيت الله الحرام للشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن جاسر النجدي، نشر: مكتبة النهضة المصرية – القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
٩٥. المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن مفلح (ت ٨٨٤هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، نشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
٩٦. منائح الكرم في أخبار مكة والبيت وولاة الحرم: السنجاري، علي بن تاج الدين ابن تقي الدين (١١٢٥هـ)، عدة محققين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
٩٧. المناسك وأماكن طرق الحج ومعالم الجزيرة: إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم الحربي، حمد الجاسر، دار اليمامة، الرياض، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
٩٨. مناقب الإمام أحمد بن حنبل، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقي: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، و د. علي محمد عمر، نشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
٩٩. مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف، ومحمد بن الحسن، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، وأبو الوفا الأفغاني، نشر: لجة إحياء المعارف العثمانية – حيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨هـ.
١٠٠. مناقب الإمام الشافعي، لمحمد بن عمر بن الحسين، الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: د. أحمد حجازي السقا، نشر: مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
١٠١. مناقب الشافعي، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)،

تحقيق: السيد أحمد صقر، تشر: دار إحياء التراث – القاهرة.
١٠٢. موسوعة القواعد الفقهية، للدكتور محمد صدقي بن أحمد البورنو، نشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

(ن)

١٠٣. النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد
(٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة الإسلامية.
١٠٤. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه على مذهب الإمام الشافعي، لشمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة ابن شهاب الدين الرملي المصري الأنصاري الشهير بالشافعي الصغير (ت ١٠٠٤هـ) ، ومعه حاشية أبي الضياء نور الدين علي بن الشبراملسي القاهري، وبالهامش حاشية أحمد بن عبد الرزاق بن محمد بن أحمد المعروف بالمغربي الرشيدي، نشر: شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، بمصر، ١٣٥٧هـ/١٩٣٨م.

(و)

١٠٥. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

فهرس الموضوعات

تم بحمد الله

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين